مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foundation

شـراكـة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

مجلة
الرابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية

العدد (2) مـارس 2022م

Economista.967@gmail.com
facebook.com/107194314898407
عـدن - اليمـن

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:

أ.د ليبيا عبود باحويرث

فضل علي مبارك

د. حاتم علي باسرده

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

محتويات العدد:

- من نحـن .....(5)
- أخبار الرابطـة .....(9)
- شخصية اقتصادية .....(11)
- ملخص حلقة النقاش الثالثة .....(15)
- تطوارت اقتصادية:
- معوقات الاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة أ. علي جرهوم.....(21)
- صدور قرار تشكيل اللجنة العليا للموازنة العامة للدولة. د. نهى العبد .....(25)
- المعالجات الذكية لتحصيل رسوم المؤسسة العامة للكهرباء بساحل حضرموت بالإمكانات المتاحة وتخفيف مديونتيها للغير باستخدام بيع الكهرباء الشمسية بنظام فارق الانتاج المزدوج (دراسة حالة: لمديريات الساحل , م/حضرموت) د. علي بارعدي .....(26)
- تطوارت أسعار الصرف .....(31)
- العملة في اليمن قديماً د. نهال عكبور.....(34)
- تقييم كفاءة المزادات. د. ليبيا باحويرث.....(35)
- مقالات اقتصادية:
- ضرورة تزامن الاصلاحات الاقتصادية د. حسين الملعسي.....(38)
- الاقتصاد اليمني ونهضة مشاريعه. أ. علي بن عاطف.....(40)
- ميناء عدن التجربة التاريخية في الملاحة والتجارة الدولية. د فضل مثنى.....(41)
- التضخم المستورد يزيد من المعاناة. د. يوسف سعيد.....(44)
- الميزانية العامة وغيابها والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية . محمد الكسادي.....(46)
- تحليل رصد أسعار المستهلك.....(50)
- تجارب ناجحة: - فيتنام الموقع الجغرافي الذي استنزف تضحيات وحقق طموحات. د. سامي محم قاسم.....(54)
- إلى من يهمه الأمر.....(56)

الافتتاحية

الحمد لله وبه نستعين، و الصلاة و السلام على خير المرسلين وبعد،،،

يسعدنا كثيراً أن نضع بين يدي القراء الكرام العدد الثاني من مجلة الرابطة الاقتصادية، في حلة جديدة مميزة، تحمل في طياتها باقة من المواضيع والمقالات والتحليلات الاقتصادية خطت بأنامل كبار أساتذة الاقتصاد.

إن إصدار المجلة قد أتى ترجمة عملية لرسالة الرابطة الاقتصادية والتي تهدف إلى العمل مع كل المنشغلين بالشأن الاقتصادي، من خلال دراسة الأزمات الاقتصادية الحالية وأسبابها واستخلاص الحلول واقتراح السياسات والإجراءات التنفيذية لتجاوزها، ويشترك في هذا الجهد رجال الاقتصاد المتخصصين ورجال المال والأعمال والمنشغلين بالشأن الاقتصادي العام كإسهام في معافاة الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال على طريق تحقيق النمو والتنمية المستدامين، وبالتالي تحسين مستوى حياة الناس.

لا تستطيع أي مجلة متخصصة رسم ملامحها وتحدد وجهتها منذ الأعداد الأولى لكننا نحاول اختطاط ورسم أهداف ومؤشرات عملنا بدقة وترجمة طموحاتنا ووجهتنا عبر الممارسة والسير في الدروب الطويلة والصعبة بثقة وتعاون مع الجميع.

تهتم هيئة التحرير دومًا بفتح صفحات المجلة لجميع المهتمين بالشأن الاقتصادي العام من خلال دعوتهم إلى المشاركة في إرسال المقالات والتحليلات والآراء في كافة حقول الاقتصاد.

إن مما يدعو إلى الارتياح هو القبول والثناء على عددي المجلة السابقين ولا يسعنا هنا إلا أن نزجي للمشاركين في مواضيع المجلة الشكر الوفير وصادق التقدير والشكر أيضا موصول للداعمين من شركات الأعمال التي تدعم بسخاء إصدارات المجلة.

ومن الله التوفيق وهو المستعان.

* رئيس التحرير

من نحن؟

أولاً: نبذة عن التأسيس

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين. وبانتظار التأسيس الرسمي للرابطة بعد استكمال العمل مع الجهات الحكومية المعنية.

ثانياً: الرؤية

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

ثالثاً: الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبراً اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

رابعاً: الأهداف

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية و دولية
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة
- إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

AL-SADI ATG GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

طبيعي أطيب مذاق

اكتشف كل مميزات
تطبيق القطيبي موبايل

حمل التطبيق
من متجر جوجل

JETZT BEI
Google play

الإدارة العامة - عدن - المنصورة - شارع القطيبي - الرقم المجاني : 8000393

@ alquteibiexchange@gmail.com

www.alqutaibiexchange.com

ALQUTAIBI EXCHANGE CO.

أخبار الرابطة

صالح القملي

انطلاقاً من المبدأ الرئيس للرابطة الاقتصادية " شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد" سعت الرابطة الاقتصادية بالقيام بالعديد من الشراكات التي تتمحور حول دعم الاقتصاد المحلي ومعالجة التشوهات والمشكلات التي تعصف به في هذه المرحلة ورسم السياسات والمقترحات ووضع الحلول المناسبة لذلك، وفي سبيل الشراكة مع الجهات ذات الاختصاص عقدت قيادة الرابطة الاقتصادية خلال الفترة الأخيرة العديد من اللقاءات مع الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة للبحث عن حلول ومقترحات تدعم فيها الاقتصاد الوطني، ومن أبرز هذه اللقاءات التي نظمتها الرابطة الاقتصادية لقاء مع قيادة الغرفة التجارية والصناعية بمحافظة عدن، وذلك لمناقشة الأوضاع الاقتصادية الراهنة، وقد أفضى اللقاء الذي جمع ممثلي الغرفة التجارية وقيادة الرابطة الاقتصادية إلى قيام شراكة بين الرابطة الاقتصادية والغرفة التجارية والصناعية بمحافظة عدن للتنسيق في إقامة العديد من الفعاليات المشتركة في المستقبل، واللقاء الثاني للرابطة الاقتصادية كان مع "كاك بنك" حيث تم الاتفاق في اللقاء على إقامة ورشة عمل بعنوان: "أسعار الصرف في اليمن – العوامل والمؤثرات والحلول" والتي من المزمع إقامتها خلال شهر مارس الحالي، وتستمر قيادة الرابطة الاقتصادية في إقامة العديد من الشراكات مع مختلف الجهات من أجل التشاور والتنسيق في إطار الهم الاقتصادي التي تشهده البلاد حالياً.

صور أخبار الرابطة

شخصية اقتصادية

■ د. حسين الملعسي

أعزائي القراء الكرام في الشخصية الاقتصادية للعدد الثاني من مجلتنا (مجلة الرابطة الاقتصادية) يشرفنا أن نستضيف الشخصية الاقتصادية ورجل الأعمال والخبير المصرفي والمالي المعروف الأستاذ: علي محمد الحبشي، أولا سنقدم تعريف بسيرته الذاتية ومن ثم سنسلط الضوء على عدد من قضايا الساعة الملحة في الشأن الاقتصادي في البلد.

السيرة الذاتية

- علي محمد علي الحبشي
- رجل اعمال
- متزوج
- دبلوم عالي في الهندسة

المؤهلات العلمية:

■ لديه خبرة واسعة في تأسيس الأعمال في مجالات الصناعة السمكية والخدمات والبنوك والتجارة الاكترونية ، قام بتأسيس شركة بروم وهي شركة رائدة في مجال الصناعة السمكية وكذلك قام مؤخرا بتأسيس أكبر منصة للتجارة الاكترونية في البلاد وهي منصة بزاري دوت كوم.

■ لديه خبرة مصرفية واسعة تمتد لأكثر من ٣٠ عاما حيث عمل في عدد من البنوك والمؤسسات المالية في كل السعودية والامارات والبحرين واليمن وقد شغل مواقع قيادية في مجالات العمليات المصرفية ، المجموعات المالية ، التحليل المالي و ادارة المخاطر والمراجعة.

■ شغل عضوية عدد من مجالس ادارات بنوك ومؤسسات مالية في كل من البحرين واليمن وقد رأس في بعض تلك المؤسسات المالية لجان المخاطر والمراجعة.

■ لديه العديد من الدورات المتخصصة في الائتمان المصرفي و التحليل المالي والعمليات المصرفية وبناء القدرات الادارية والتخطيط الاستراتيجي ، كما شارك في العديد من الورش التخصصية في المجالات المصرفية وكذا الصناعة السمكية داخليا وخارجيا وقد قدم العديد من أوراق العمل في المجال المصرفي والصناعة السمكية.

■ شغل عضوية المجلس الأعلى لتنمية الصادرات وهو رئيس الجمعية اليمنية لمصدري الاسماك.
كان عضوا في فريق اعداد دليل الحوكمة ودليل لجان المراجعة في اليمن.

■ شارك في تأسيس نادي الأعمال اليمني وهو عضوا في فريق الاصلاحات الاقتصادية وكذا منتدى رواد التنمية.

■ ساهم في تأسيس عدد من منظمات مجتمعية واغاثية ممثلا للقطاع الخاص في وقت الازمات التي عاشتها وتعيشها اليمن .
تم تعينه مؤخرا لعضوية البنك المركزي اليمني واختير رئيسا للجنة المراجعة في البنك.

■ السؤال الأول:

لعل من المفيد أن يتعرف القراء الكرام على طبيعة انشطتكم في التجارة والمال والأعمال اجمالا وتحديدا أهم الأنشطة في مجالات الإنتاج والتسويق والتصدير، و القوة العاملة التي تعمل في مشروعاتكم المختلفة؟

■ الحقيقة عملنا بشكل مبكر في مجال الصناعة السمكية حيث أسسنا في عام ١٩٩٤ شركة بروم للأسماك وهي شركة رائدة في الصناعة السمكية وقد بدأت شركة بروم انشطتها في تحضير الأسماك الطازجة والمجمدة وكذلك الشروخ الحي ويتركز نشاطنا في الأسواق المحلية وكذا الصادرات الى الاسواق الأوربية والاسيوية وكذا الأسواق الاقليمية ، ولدى الشركة معامل تحضير للاسماك مقرها مدينة الشحر بحضرموت مرخصة من الاتحاد الأوربي وكذا من هيئة الجودة في الولايات المتحدة الامريكية ، و للشركة نشاط في معظم السواحل اليمنية حيث تستلم سنويا قرابة خمسة الف طن من الأسماك المنوعة من الصيادين المحليين .

ويعمل لدى الشركة أكثر من ٤٠٠ موظف من العمالة اليمنية ، وكذلك لدى الشركة ٥ قوارب ساحلية وتعتبر نواة للأسطول السمكي المحلي .

كذلك لنا أنشطة آخرى في مجالات أخرى منها الخدمات والنشاط الزراعي وقد أنشأنا مؤخرا منصة الكترونية تحت أسم بزاري دوت كوم وتعتبر هذه المنصة من المنصات الواعدة في التجارة الاكترونية .

■ السؤال الثاني:

شركة بروم لإنتاج و تسويق و تصدير الأسماك، كما هو معروف شركة رائدة، هل بالإمكان تعرفنا أكثر على قدرات الشركة وخططها المستقبلية؟

■ لدي شركة بروم طموحات كبيرة في توسيع نشاطها وزيادة انتاجها من الصيادين المحليين وكذا توسيع انتشارها في الاسواق المحلية في معظم انحاء البلاد وكذا في الاسواق العالمية وفتح أسواق جديدة ، كذلك لدى الشركة برنامج عمل في تنوع انتاجها وخاصة في المنتجات ذات القيمة المضافة ، كذلك لدى الشركة خطة في توسيع نشاطها وفتح معامل جديدة في مناطق المهرة وعدن وكذا في الساحل الغربي.

■ السؤال الثالث:

تعد الثروة السمكية أحد أهم الموارد المتجددة في اقتصاد البلاد ، بالإمكان تعريف المهتمين بالصعوبات التي يواجهها المستثمرين في مجالات الإنتاج و التعليب والتسويق والتصدير وما هو المطلوب تقديمه من الدولة من تسهيلات لاستغلال هذا المورد بفعالية؟

■ دعنا نعترف ان بلادنا شغلت بعدم الاستقرار منذ فترة طويلة لذا وفي مثل هذه الظروف غابت الاستراتيجية الواضحة في تنمية هذا القطاع وتفعيل دوره في الاقتصاد الوطني فلا زال الصياد المحلي يعمل بطرق بدائية مما اضعف مستوى التداول للمنتجات السمكية فلازال الانتاج في بلادنا ضعيف لا يتعدى حوالي ٢٥٠ الف طن مقارنة ببعض البلدان العربية الاخرى مثلا موريتاني والمغرب قد تجاوز انتاجها مليون طن وكذلك عمان تجاوز انتاجها في العام المنصرم أكثر من مليون طن بسبب تطوير اسطولها الوطني الساحلي وتشجيع الاستثمار المحلي في هذا القطاع بينما في بلادنا لازالت القوارب الوطنية المملوكة للقطاع الخاص تمنع من ممارسة نشاطها في المياة المحلية خلال السبع سنوات الماضية مما اضطر بعض المستثمرين منهم شركة بروم للتوجه الى دول الجوار والعمل هناك.

تطوير البنية التحتية في القطاع السمكي من الاولويات التي يحتاجها هذا القطاع من خلال انشأ موانئ الصيد ، وتطوير الصيد التقليدي وتحديث وسائل الصيد وكذا دراسة المخزون السمكي حيث لم تتم دراسة المخزون السمكي في بلادنا منذ حوالي ٤٠ عاما ، هناك ايضا حاجة ملحة لانشاء أسواق نموذجية للمنتجات السمكية في المدن الرئيسة أسوة ببعض البلدان المجاورة وكذلك دراسة اللوائح التي تنظم عملية الاصطياد ومنع الصيد الجائر والذي للأسف الشديد يتم عبر الاصطياد التقليدي ،

كذلك نرى يجب ان تشمل استراتيجية القطاع السمكي وتنميته الاعتناء بمتطلبات التداول للأسماك المصطاده وتدريب ادارات الجودة لدى الجهات الرسمية في وضع برامج متابعة والاشراف على مراكز الاستلام وبناء مراكز استلام بمواصفات عالية الجودة في كل سواحل البلاد.

الصادرات السمكية هذا جانب مهم في نشاط القطاع السمكي يقوم به القطاع الخاص وعلى الرغم انه لا توجد برامج تحفيز للصادرات السمكية اليمنية مقارنة بمعظم دول العام الا ان الصادرات السمكية حققت تقدم كبير خلال السنوات القليلة الماضية وحسب الاحصائيات الاولية للصادرات السمكية خلال العام المنصرم ٢٠٢١ فقد تجاوزت ٣٠٠ مليون دولار .

■ السؤال الرابع:

إن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ضرورية للغاية لمعافاة الاقتصاد ولإعادة الإعمار ، كيف يمكن الاستفادة من قدرات القطاع الخاص الوطني وإعطاءه الأولوية في مشاريع معافاة الاقتصاد وإعادة الإعمار؟

لا شك ان القطاع الخاص يقوم حاليا بدور محوري في التنمية وتوفير احتياجات البلد من الغذاء والطاقة البديلة وغيرها من الاحتياجات الاخرى ويسهم تقريبا بشكل كلي في كل الصناعة السمكية المتوفرة حاليا في بلدنا فقد أنشأ عدد كبير من معامل الأسماك ومصانع التعليب والتغليف ومصانع الثلج وغيرها من متطلبات هذه الصناعة كذلك أسهم القطاع الخاص في بناء كثير من الصناعات الاستراتيجية الكبيرة مثل مصانع الاسمنت والحديد وصوامع الغلال ومصانع مواد البناء وغيرها من الصناعات ، ويتطلع القطاع الخاص ان تعطى له الأولية في اعادة الاعمار فالقطاع الخاص لديه الخبرة

الكافية والقدرة على المساهمة بشكل فعال في تنفيذ مشاريع اعادة الاعمار ومرحلة تعافي الاقتصاد في بلدنا.

السؤال الأخير:

من واقع عضويتكم في مجلس إدارة البنك المركزي كممثل للقطاع الخاص ما الإجراءات الممكن تنفيذها للحفاظ على العملة المحلية من الانهيار؟

لا شك ان الحفاظ على العملة المحلية وديمومة استقرارها هي المهمة الرئيسة التي عكف عليها هذا المجلس بقيادة المحافظ رئيس المجلس منذ لحظة تشكيله في مطلع ديسمبر الماضي وقد كان أول قرار اتخذه المجلس بعدم تمويل عجز الموازنة عن طريق الاصدار النقدي والبحث عن مصادر تمويل حقيقية واستخدام كل الادوات المتاحة لسحب جزء من السيولة النقدية خارج نطاق القطاع المصرفي والتي تستخدم غالبا للمضاربة وتؤثر على استقرار العملة الوطنية واستقرار الاسعار ، وقد عكف مجلس ادارة البنك المركزي على وضع خارطة طريق مسنودة ببرنامج عمل اهم ركيزة في هذه الخطة تؤدي الى منع المضاربة في العملة المحلية أو على الاقل مرحليا الحد من هذه المضاربة مع توفير الأرضية المطلوبة والتي سوف تسهم الى حد كبير في وقف هذه التلاعب بالعملة اضافة الى اصلاح نشاط الصرافة في البلد وتفعيل دوره وفق القانون الذي حدد آلية عمله وعدم تجاوز هذا الدور وفي المقابل اصلاح المنظومة المصرفية في جميع جوانب عملها حتى تقوم بدورها المنوط بها ، لا شك مع هذه الاجراءات الجادة التي يقوم بها البنك المركزي يجب ان تصاحبها خطوات عملية مطلوب من الحكومة ان تقوم بها اهم هذه الخطوات ان تقوم الحكومة باصلاحات هيكلية جوهرية في برنامج عملها تفضي الى تحسين آليات زيادة الايرادات والحد من الانفاق ضمن برنامج تقشفي يسهم في تحسين توظيف الموارد في رفع المستوى المعيشي للمواطن والذي نأمل ان نرى هذه الاصلاحات الهيكلية في بنود الموازنة العامة والتي يتوقع اصدارها قريبا ، كذلك من الامور التي سوف تعجل في استقرار العملة اضافة الى ما ذكر ان ترفد خزينة البنك بالمساعده التي وعد بها الاشقاء المنحه والوديعةً والذي نأمل ان تستكمل اجراءات تحويلها قريبا. لتخفيف اثار الاحداث العالميه التي انفجرت حديثا والتي بدات اثارها السلبيه تصل الينا عن طريق ارتفاعات كبيره في اسعار الغذاء والاساسيات الاخرى.

كذلك هناك مسؤولية اخلاقية تقع على عاتق الجميع وخاصة هولاء اصحاب العلاقة والذين يسهموا في التأثير على العملة أو اصحاب القرار ان يكفوا عن أي ممارسات قد تضر بمصلحة الاقتصاد الوطني سواء تلك المتعلقة بالمضاربة بالعملة أو تبديد المال العام فالبلد منهك ويحتاج الى تظافر جهود الجميع.

أجود أنواع
الأرز البسمتي

شركة السراري للتجارة
Alsarari Trading Company

شركة السراري للتجارة

02383350

777726264-777726449

(من أدبيات ونتاج الرابطة)

ملخص بنتائج حلقة النقاش الثالثة حول (أزمة الطاقة الكهربائية وتداعياتها الاقتصادية)

مدينة عدن 20 مايو 2021م

المحور الأول: ملامح أزمة الطاقة الكهربائية وتداعياتها الاقتصادية

■ يمكن ايجاز ملامح أزمة الطاقة الكهربائية في مجموعة من الأسباب كالتالي:

■ أسباب عامة:

- غياب الاستقرار السياسي والحروب والاضطرابات وغياب تام للحكم الرشيد.
- عدم تطبيق استراتيجية شاملة وواضحة لتطوير قطاع الطاقة الكهربائية على المدى الطويل، بالرغم من وجود هذه الاستراتيجية وإقرارها من قبل مجلس الوزراء.
- حشر ملف الطاقة الكهربائية في المماحكات السياسية.
- سيادة الفساد في كل المؤسسات التي تتحكم في ملف الطاقة الكهربائية بسبب التدخلات السياسية في إدارته.
- ضعف الوعي المجتمعي في الحفاظ على الملكية في قطاع الكهرباء وعدم الالتزام بتسديد التزاماتهم.

■ أسباب فنية

- عدم حصول المؤسسة على التكلفة الاقتصادية لنشاطها من إيراداتها ودعم الحكومة كان سبباً في اعاقة تنفيذ أي صيانة أو خطط تطوير فنية .
- لجوء الحكومة إلى حلول ترقيعيه آنية بشراء طاقة من الغير أثر على محطات الكهرباء الحكومية وتسبب في إهمال اصلاحها.
- اعتماد الديزل كوقود رئيسي سواء للمحطات الحكومية أو المشتراة مما رفع التكاليف، واستنزف مالية الدولة علماً أن تكلفة عنصر الوقود يشكل نحو 80% من التكاليف الانتاج.
- ضعف التقنية للبنية التحية لقطاع الطاقة بشكل عام وخاصةً:

أ-تهالك شبكات النقل والتوزيع .

ب- عجز في قدرة التوليد، فالتوليد المتاح لا يغطي الطلب على الطاقة على سبيل المثال طاقة التوليد لمحطات محافظة عدن 200 ميجاوات بينما متوسط الاستهلال يصل إلى 600 ميجاوات في صيف عامة2021م.

ت- ارتفاع قيمة الفاقد الذي يصل إلى ٥٠ % من الطاقة التوليدية المنتجة.

- التذبذب في أسعار الوقود وعدم توفيره كميات كافية للتشغيل الآمن.
- انخفاض تعرفة البيع لكل كيلوواط .ساعي مقارنة بالتكاليف، الاقتصادية و عدم دعم الحكومة لسد الفجوة المالية كاملةً بين التكاليف والايرادات.
- تعرض شبكة النقل للتخريب جراء الصراع الدائر منذ 2011 في كثير من المناطق.
- أهم الأسباب الفنية لأزمة التيار الكهربائي في عدن تقادم مكونات محطات التوليد و عدم احلالها وفقاً للدراسات المعتمدة و كما أن انفصال شبكة عدن عن الشبكة الوطنية حرمها من نحو خمسون ميجاوات كانت تستورد من الشبكة الوطنية.
- عدم القيام بالصيانة في محطات الكهرباء في الوقت المناسب.
- عدم توفير المخصصات المالية لتوريد قطع الغيار للقيام بالصيانة الدورية.
- اهمال الدراسات التي قدمتها الشركات الاستشارية الدولية لإعادة إصلاح قطاع الطاقة الكهربائية وخاصة في الجوانب الفنية.
- شلل الشبكة الوطنية في تلبية حاجات السكان من الكهرباء في معظم المدن والأرياف واعتماد أغلب السكان على أنفسهم في توليد الكهرباء.

■ أسباب إدارية وتخطيطية

- غياب خطة استراتيجية شاملة وواضحة طويلة الأمد لتطوير قطاع الطاقة الكهربائية لتلبية حاجات النمو الاقتصادي والزيادة في الطلب الناتجة عن التوسع العمراني وزيادة عدد السكان.
- سوء إدارة ملف أزمة الطاقة الكهربائية وغياب رؤية شاملة لمعالجة المشكلات الحالية والاكتفاء بمعالجات وقتية .
- عدم تنفيذ القوانين واللوائح والأنظمة في هذا القطاع وسيادة العمل العشوائي.
- غياب خطة شاملة للتدريب والتأهيل للعمالة وعدم الاستفادة من الخبرات وسيادة المحسوبية عند التعيين والترقية.
- سوء استخدام الموارد وسيادة الفساد في قطاع الطاقة الكهربائية بسبب التدخلات السياسية.

■ التداعيات الاقتصادية لأزمة الطاقة:

1- التداعيات الاقتصادية على الإنتاج:

- تأثر قطاع الإنتاج في اليمن وخاصة قطاع الصناعة والخدمات حيث يشغل قطاع الصناعة نسبة12% من العمالة ، ويشمل قطاع الخدمات46.9% ، حيث انكمشت مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2019م بنسبة% 55.3 و% 43.1 على التوالي مقارنة بعام 2015م ، ويعود جزء من هذا التراجع لأزمة الطاقة الكهربائية التي أدت إلى:

أ- ارتفاع نسبة تكاليف و نفقات الإنتاج.

ب- ارتفاع تكلفة الخزن وتلف جزء من الإنتاج .

ت- ارتفاع تكاليف النقل.

ث- تسريح جزء من العمالة لتخفيض النفقات التشغيلية.

- أثر انقطاع التيار الكهربائي لتعطل العمل لأجزاء كبيره من المرافق العامة والخاصة مما أخر المعاملات وإنتاجية العامل.
- تحمل المرافق والمكاتب لاسيما القطاع المصرفي لمصروفات اضافيه نتيجة شراء مولدات الكهرباء والوقود لها.

- أما في قطاع الزراعة أدى ارتفاع سعر الوقود أو انعدامه إلى زيادة تكاليف الري وأسعار المياه، مما أجبر الكثير من المزارعين التخلي عن مزارعهم وفقد الناس مصدر رزقهم على نطاق واسع، إذ تشكل العمالة في الزراعة نحو 80% من الاقتصاد اليمني.
- تعرض قنوات البيع بالتجزئة لخسائر تلف البضائع خاصة التي تحتاج إلى تبريد، أو تحمل نفقات اضافيه لشراء الوقود والمولدات مما تسبب بعرض السلع بأسعار أعلى للمواطن.
- تأثر المستهلك بطرق مباشره وغير مباشره لشراء منتجات تعرضت لدرجات حراره أعلى من الطبيعي جراء عدم حفظها بأجواء بارده وبالتالي أثر على صحة المستهلك.

ب - على خدمات السكان

- تأثرت بشدة مرافق البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات وآبار المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي والأنظمة المصرفية التي تقدم خدمات للسكان وشبكات الهاتف، وتم فقد الناس للكثير من موارد رزقهم.
- تشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن ما يقرب من 20 مليون شخص، أي نحو ثلثي السكان، في حاجة ماسة إلى الغذاء والمياه والرعاية الصحية الأساسية ، وهي قطاعات تعتمد بشكل كبير على الكهرباء.

-التأثير على مستويات الدراسية لطلاب المدارس والجامعات من خلال انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة خاصة في فصل الصيف.

ج- على التنمية الاقتصادية

- اعتماد الأنشطة الاقتصادية على الطاقة كأحد مرتكزات عملية الإنتاج القائمة عليها عصب الحياة والمحرك لعملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في البلد.
- تراجع المؤشرات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية ينذر بكارثة اقتصادية واستفحالها عاماً بعد آخر.
- إن نقص الوقود وارتفاع الأسعار تسببا في انخفاض توليد الكهرباء باستخدام الوقود بنسبة 77% بين عامي 2014 و 2015 وما بعدها، مما يلاحظ انخفاض انبعاثات الأضواء الليلية من اليمن بمقدار الثلثين، مما يدل على انخفاض النشاط الاقتصادي في أغلب المدن وتراجع النمو الاقتصادي.
- تزايد حدة البطالة والفقر وزيادة عدد السكان المعتمدين على المساعدات الغذائية بسبب تراجع النمو الاقتصادي.

المحور الثاني: رؤية مستقبلية بالحلول والمقترحات لحل مشكلة الكهرباء في البلاد

■ أدناه نورد حزمة من المقترحات والحلول لأزمة قطاع الطاقة الكهربائية كالتالي:

أ- رؤية عامة بالحلول:

1- وقف الحرب وحل المشكلة السياسية وسيادة السلام.
2- الشروع بوضع خطة استراتيجية شاملة لحل مشاكل الكهرباء في البلاد بالاستفادة من تجارب الدول الناجحة والاستعانة بشركات عالمية.
3- إعادة توحيد أجهزة الدولة المشرفة على قطاع الكهرباء.
4- إعادة النظر في القوانين المعمول بها في مجال الاستثمار لتهيئة المجال للقطاع الخاص المحلي والمغترب والأجنبي للاستثمار في الكهرباء.
5- تحييد قطاع الكهرباء عن المماحكات السياسية والحزبية.
6- إعادة تشكيل وعي المواطنين وثقافتهم في مجال التعامل مع التزاماتهم اتجاه الاستهلاك من سلعة الكهرباء.
7- هيكلة وحوكمة كل مؤسسات الدولة وبالذات قطاع الكهرباء والطاقة على أسس حديثة.
8- العمل بقانون الكهرباء رقم (1) لسنة 2009م.
9- اصلاح الأوضاع العامة مؤسسية وإدارية ومالية ومعلوماتية استنادا إلى "الدراسة التأسيسية والتنظيمية لقطاع الكهرباء التي نفذتها شركة ارثر اندرسون في عام 2002م" وتحديثاتها.

ب- رؤية في المجال المؤسسي:

1- إجراء تغيير هيكلي شامل في وزارة الكهرباء والطاقة والمؤسسة العامة للكهرباء يقوم على أساس مؤشرات الفاعلية في الأداء والسرعة في الإنجاز وتقليل الكلفة وتحسين الجودة في الإنتاج والتوزيع وخدمة المستهلكين.
2- إعادة النظر في القوانين واللوائح والأنظمة والهياكل التنظيمية المعمول بها حالياً والتي شكلت وعاء حاضن للفساد.
3- إعادة تفعيل الإرادة ووحدة القرار ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب في التعيين والترقية والتوظيف في قطاع الكهرباء والطاقة من الأعلى إلى الأدنى.
4- حل مشكلة العمالة في قطاع الكهرباء والطاقة حلاً جذرياً ووضع توصيف وظيفي حديث وشامل لكل الوظائف وأن يتم التوظيف اعتماداً على ذلك ويكون التوظيف والتعيين تنافسي.
5- توفير المخصصات المالية اللازمة لتحديث قطاع الكهرباء والطاقة في مجال تحديث ورقمنه الأعمال الإدارية والتحول إلى الإدارة الالكترونية في مجال الإدارة والمعلومات وتقديم الخدمات للمستهلكين .
6- إعادة هيكلة الإدارة لمؤسسة الكهرباء بإنشاء ثلاث شركات جديدة في مجالات الإنتاج والتوزيع والتحصيل مستقلة عن بعضها البعض وإعادة توزيع العمالة استناداً إلى ذلك.
7- إعادة النظر في المركزية الشديدة في إدارة وتخطيط قطاع الكهرباء وإشراك المحليات ومنظمات المجتمع المدني والمستهلكين في حل مشاكل الكهرباء وتطويرها والحفاظ عليها باعتبارها ملك عام.

8- إعادة النظر في إدارة قطاع الكهرباء والطاقة في الجوانب المالية وخاصة الإيرادات والنفقات والعمل بطريقة اقتصادية والحفاظ على الأموال والأصول وصيانة وتحديث الآلات والمعدات والاستثمار الدائم للحفاظ على جاهزية معدات إنتاج الكهرباء.

9- يجب أن يقدم الدعم في قطاع الكهرباء إلى دعم سداد فواتير الكهرباء لذوي الدخل المحدود ويمكن انشاء بنك لذلك الغرض يمول من جهات مانحة ومنظمات المجتمع المدني ورجال المال والأعمال لحل مشاكل المتأخرات من الفواتير.

10- إصلاح نظام التعرفة المعمول به حالياً بما يضمن معايير الشفافية وتغطية التكاليف للحفاظ على القوة المالية لقطاع الطاقة والكهرباء لأهمية ذلك في تحسين نوع الخدمة.

ج- رؤيه في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها:

1- حل المشاكل الفنية لقطاع الكهرباء على أساس تجزئه الحل لمشاكل الإنتاج والتوزيع والتحصيل وذلك بأنشاء ثلاث شركات جديدة تقوم على انقاض المؤسسة العامة للكهرباء ولكن في ظل خطه شامله موحده و مترابطة و منسقه.

2- استفادة سلطات الطاقة و الكهرباء عند وضع استراتيجيات و خطط وسياسات إصلاح و تطوير الكهرباء من خبرات الشركات العالمية وعلى النتائج التي توصلت إليها دراسات الشركات الاستشارية الأجنبية في فترات سابقه مع ضرورة تحديثها.

3- يجب أن تقوم استراتيجية حل مشكله الطاقة الكهربائية على أساس إقامه المحطات المركزية الحديثة ذات القدرات العالية والقابلة للزيادة بما يتناسب و نمو الطلب على الطاقة و تجنب إقامه محطات منخفضة التوليد والمتباعدة جغرافياً.

4- استخدام الوقود المتوفر محلياً في إنتاج الطاقة الكهربائية وخاصه الغاز الطبيعي المسال لتخفيض كلفه الانتاج و سعر البيع بتعرفة مناسبه و تتناسب مع بقيه دول العالم.

5- نوصي أن يعتمد انشاء المحطات المركزية الاستراتيجية في المستقبل على أساس نظام الاستثمار BOOT أو BOO وبوثائق عقود PPA بحسب النماذج المعتمدة دولياً و توفير الضمانات الكافية لإشراك القطاع الخاص في حل مشكلة[1] إنتاج الطاقة الكهربائية[2] .

6- ضرورة توفير الاعتمادات المالية اللازمة لصيانة محطات الكهرباء الحالية لتزويد السكان بحاجاتهم الضرورية للإنارة.

7- الحل الشامل لمشاكل المحطات الحالية المستخدمة للوقود السائل وخاصه لتلك المحطات التي يمكن تشغيلها على أسس اقتصاديه ووقف الهدر في الموارد المستخدمة في تشغيل المحطات المتهالكة.

8- التحول نحو تعدد مصادر الطاقة من خلال إقامه محطات إنتاج الطاقة المعتمدة على عدة بدائل للوقود والطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية (حرارية أو ضوئية) والغاز و الرياح و التيارات المائية و التيارات الهوائية والبخار الحار و النفايات.

9- إقامه مشاريع شامله لتحديث شركه الكهرباء القديمة على مراحل لتستوعب كل الاستثمارات الجديدة المحتملة في مجال إقامه المحطات الاستراتيجية الكبيرة ولتلبيه التوسع في الطلب على الطاقة الكهربائية في المستقبل وذلك بالاستفادة من نتائج دراسة شركه فتشنر الألمانية و تحديثاتها.

10- العمل بشكل عاجل على تقليل الفاقد من التيار الكهربائي ليصل إلى متوسط المعدلات الدولية أي حوالي 10% من الطاقة المنتجة.

11- استخدام العدادات الذكية ونظام الدفع المسبق في التحصيل و فرض رسوم معقوله لإدخال الخدمة للمشتركين الجدد للحد من الربط العشوائي و تقليص نسبه الفاقد.

12- التنفيذ العاجل لإصلاح و صيانه محطات التوليد وخاصه محطتي الحسوه و المنصورة كحل اسعافي لتقليص ساعات التوقف اليومي في محافظة عدن.

13- حل مشاكل محطات التوليد القديمة بمعزل عن المشاريع الجديدة كضمانه لإنجاح المشاريع الجديدة من النواحي الاقتصادية و الفنية و الإدارية و بحسب المعايير الدولية المعتمدة.

14- إعادة تنظيم الطاقة الكهربائية المشتراة الحالية العاملة بوقود الديزل المكلف وذلك باستبدالها بالتعاقد على وحدات انتاجيه عالية القدرة التوليدية و الكفاءة، وتستخدم وقود أرخص وتحويلها إذا لزم الأمر إلى شركات انتاج بالنظام الاستثماري BOO أو BOOT بحسب القوانين المعتمدة.

15- تشجيع الاستثمار في قطاع الكهرباء في المدن والأرياف بواسطه الأهالي و تقديم المساعدات اللازمة من قبل الدولة و تشجيع الأهالي في الاعتماد على النفس وخاصه في إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية.

16- تشجيع المبادرات المحلية على الاستثمار في إنتاج الطاقة الكهربائية في المحافظات و المديريات و المدن و القرى و تقديم الاستشارات والمساعدات لهم وذلك لتطوير حلول مبتكره لمشاكل الكهرباء باختلاف ظروف المحافظات.

17- استخدام النظام الهجين (النظام التكاملي) في هذا القطاع و الذي يشجع على إنتاج الكهرباء المنزلية و الاستثمارية وبيع الفائض لمؤسسه الكهرباء وخاصه في مجال إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية.

18- دراسة إمكانية استيراد الطاقة من البلدان المجاورة كحلول ضرورية للحد من أزمه الطاقة الكهربائية و تحقيق الاستقرار و الأمن الطاقي.

د- رؤيه بدور القطاع الخاص في الحل:

1- ضرورة اشراك القطاع الخاص في حل مشاكل الكهرباء على أساس قانون الكهرباء رقم (1) لعام 2009م المنظم للشراكة بين الدولة و القطاع الخاص وخاصه في مجالي التوليد و التوزيع.

2- اشراك الأهالي في حل مشكلة الطاقة الكهربائية من خلال إنارة منازلهم باستغلال الطاقة الشمسية و تنظيم ذلك

(1) مصطلح الـ (BOT) هو اختصار للكلمات الثلاث : Build – Operate – Transfer وتعني (البناء – التشغيل – الإعادة) أو (البناء – التملك – الإعادة) وقد ترد بصورة أخرى وهي BOOT والتي هي اختصار لـ : Build – Own – Operate – Transfer وتعني (البناء – التملك – التشغيل – الإعادة).

(2) وثائق عقود(PPA) هو اختصار (Power purchase) أو اتفاقية شراء الطاقة طرفين بين طرفين أحدهما يولد طاقة الكهرباء وهو (البائع) والطرف الاخر يتطلع الى شراء الكهرباء وهو (المشتري).

النشاط قانونياً وشراء الكهرباء الفائضة من الأهالي باستخدام النظام التكاملي (المزدوج).

3- يمكن للمجالس المحلية في الوحدات الإدارية المختلفة تنظيم نشاط توليد الكهرباء في المدن و القرى و الاعتماد على الذات بتأسيس شركات مساهمه للإنتاج و بيع الفائض للشبكة العامة.

4- دعم و تشجيع مبادرات الأهالي والقطاع الخاص في زياده القدرة الإنتاجية من الطاقة الكهربائية و التي برزت بسبب مشاكل العجز في التوليد حيث اقيمت حوالي 300 محطه توليد في عموم البلاد كما يعتمد السكان على الكهرباء المنتجة ذاتياً من الطاقة الشمسية بنسبه 75% في المدن و 50%تقريباً من عدد السكان.

5- بلغ استثمار اليمن في إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية خلال خمس السنوات الماضية حوالي مليار دولار وهو مؤشر على ضرورة زياده الاستثمار في هذا المجال في المستقبل كحل عاجل و ناجع لمشكلة الكهرباء.

6- ضرورة الغاء أي إجراءات تحد من استيراد الألواح الشمسية و معدات إنتاج الطاقة الكهرباء من الطاقة الشمسية والغاء أي رسوم جمركيه أو ضرائب على مدخلات إنتاج الطاقة الشمسية لتمكين السكان من تأمين حاجاتهم من الكهرباء.

7- على الدولة تشجيع القطاع الخاص المحلي و المغترب و الأجنبي للاستثمار في صناعه الطاقة الكهربائية وخلق البيئة المناسبة لذلك وخاصه في إقامه مصانع تنتج مدخلات صناعه الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية مثل إقامه مصانع إنتاج الألواح الشمسية والبطاريات السائلة و الموصلات و غيرها.

8- تمكين الاستثمار المحلي والأجنبي للعمل في أنشطة التوليد والتوزيع و التمويل دون ابطاء وذلك من خلال بناء المنشأت وعقود الايجار و التشغيل وإدارة و تمويل المنشأت والاشتراك في ملكية المنشأة و المشاركة بالأسهم في الملكية مع الدولة وأن تعتمد تلك الأنشطة على قاعدة بناء و امتلاك و تشغيل المشاريع و من ثم نقل الملكية للدولة.

المحور الثالث: البدائل الممكنة للطاقة الكهربائية المتجددة والنظيفة ودور الاستثمار الخاص في حل أزمة الكهرباء في اليمن:

■ اولاً: البدائل والخيارات المتاحة لتوليد الكهرباء في اليمن:

1- توجد عدة خيارات لتوليد الكهرباء سواء عن طريق الطاقة غير المتجددة الديزل أو المازوت أو الغاز الطبيعي أو الفحم أو عن طريق الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية والسدود والطاقة المتولدة من المد والجزر والرياح أو الطاقة المنبعثة من باطن الأرض وغيرها.

2- يتوقف نوع الطاقة والوقود المستخدم على عدة عوامل أهمها :

- تكلفة كل نوع من أنواع الوقود المستخدم.
- تكلفة إنشاء المحطات.
- مدى توافر الوقود وإمكانية النقل وتكلفتها.

3- تمتلك اليمن خيارات متاحة لإنتاج الطاقة الكهربائية والاستثمار في عدة خيارات متاحة ومناسبة مثل الغاز وطاقة الرياح والطاقة من المد والجزر والطاقة الشمسية والرياح والطاقة من باطن الأرض ومن النفايات.

4- يعتبر توليد الكهرباء باستخدام وقود الغاز هو أفضل الخيارات المتاحة حالياً خصوصاً من خلال استغلال المحترق الغاز المصاحب للنفط في حقول النفط في كل من شبوة ووادي حضرموت بالإضافة لوجود ثروة غازية في مأرب.

5- تعتبر محطات الكهرباء بطاقة الرياح الخيار الثاني لليمن في توليد الكهرباء حيث قدرت إحدى الدراسات الدولية على قدرة اليمن على إنتاج 34 الف ميجا وات كهرباء من الرياح في المنطقة الممتدة على ساحل البحر الأحمر و باب المندب و المرتفعات في مختلف المحافظات.

6- تعتبر محطات الكهرباء من البحار خصوصاً في وجود مشروع جسر المخا - جزيرة ميون الذي من المتوقع أن يولد ما يقارب ٢٦٠٠ ميجاوات من الكهرباء نتيجة لتشغيل توربينات توليد الكهرباء من حركة أمواج البحر عند تنفيذه.

7- تعتبر الطاقة الكهربائية المولدة من حرارة باطن الأرض أيضاً من الخيارات المتاحة لوجود العديد من المناطق في اليمن التي يمكن استغلال إمكانيتها الجيولوجية لتوليد مثل هذه المحطات مثل منطقتا الضالع وذمار.

8- الكهرباء المتولدة من الطاقة الشمسية خيار واعد ومتاح على نطاق واسع أيضاً ذلك لوجود طقس مشمس صحو لفترات طويلة من اليوم وذلك في عدة مناطق من اليمن خصوصاً المناطق الساحلية وهو خيار يستخدم بشكل متزايد في القطاعات المنزلية نتيجة لانقطاعات الكهرباء في اليمن.

9- تعتبر الطاقة الكهربائية المتولدة من الفحم أحد الخيارات الموصى بها ضمن دراسة حلول مشكلة الكهرباء في اليمن المعدة من قبل شركة ماكينزي الأمريكية إلاَّ أنَّ الأثر البيئي يعتبر أحد المحددات والمحاذير على مثل هذه المحطات.

10- توليد الكهرباء من النفايات تعتبر خيار مطروح وعملي باعتبار أنه يمكن أن تبنى محطات كهرباء صغيرة ومتوسطة الحجم ما بين ١٠ - ٢٢٥ ميجا تساهم في توليد الكهرباء للمدن وفي نفس الوقت التخلص من النفايات ولكن يعيب على مثل هذه المحطات ارتفاع تكلفة الإنشاء رغم توفر الوقود المستخدم في التوليد (النفايات).

الجدول أدناه يوضح القدرات المتاحة من الطاقة المتجددة بحسب دراسة استراتيجية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة التي أعدتها الشركة الاستشارية الألمانية لامير عام 2008م

المورد	الإمكانيات النظرية (ميجاوات)	الإمكانيات الفنية	
		الكلي (ميجاوات)	التطبيقي (ميجاوات)
الرياح	308,722	123,429	34.286
الطاقة الحرارية من باطن الأرض	304,000	29,000	2,900
الكهرباء من الطاقة الشمسية الكهرباء من الطاقة الشمسية المركزة CSP	2,446,000	1,426,000	18,600
الطاقة الحيوية - غاز النفايات	20	12	1
الطاقة الهيدروليكية - السدود القائمة - الأودية الرئيسية	1 12-31	- 11-30	- -
الطاقة الشمسية الحرارية نظام سخانات المياه الشمسية المنزلية SWH	ميجاوات حراري 3,014	ميجاوات حراري 378	ميجاوات حراري 278

جدول رقم (1) الإمكانيات الفنية لربط الطاقة المتجددة بالشبكة العامة

■ ثانياً: تشجيع دور القطاع الخاص في حل أزمة الكهرباء من خلال تفعيل قانون الكهرباء رقم (1) لسنة 2009م وقانون الشراكة بين القطاع الخاص والعام لسنة 2014م

■ يعتبر دور القطاع الخاص في حل أزمة الكهرباء في اليمن دور محوري ومهم وذلك لعدة أسباب:

1- عدم قدرة الدولة على توفير الإمكانات والموارد المالية اللازمة لبناء محطات الكهرباء المختلفة.

2- القدرات المالية والتمويلية الكبيرة التي يمتلكها القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي.

3- الفساد الإداري والمالي في قطاع الكهرباء والذي يعد أحد أسباب تفاقم أزمة الكهرباء وكابح أساسي لتطورها.

4- بحث القطاع الخاص عن الربح سيدفعه للبحث عن أفضل وأرخص آليات توليد الكهرباء والأكثر استمرارية مع تحسين الشبكات وتقليل الفاقد مما يساهم في تعزيز أرباحه وهو ما سيؤدي إلى استقرار وانتظام الكهرباء وبالتالي تقديم خدمة مناسبة للمواطن.

5- المنافسة بين القطاع مشاريع الخاص في مجال الكهرباء سيعمل على تخفيض التعرفة وتحسين الخدمات.

6- يمكن أن يكون شكل الاستثمار الخاص في القطاع في مجالات الإنتاج والتوزيع بدرجة أساسية .

7- من الممكن أن يكون القطاع الخاص مالك أو مساهم في الملكية والإدارة في مشاريع القطاع وفقاً لأنظمة المساهمة والمشاركة المعروفة عالمياً.

8- مساهمة القطاع الخاص تعزز إمكانيات استخدام الطاقة المتجددة باعتبارها أقل المحطات استهلاكاً للوقود وبالتالي انخفاض نفقات التوليد، وهو ما يعني انخفاض فاتورة استيراد الوقود وانخفاض الانبعاثات الضارة.

9- توجد إمكانية للقطاع الخاص للاستثمار في قطاع الطاقة والكهرباء حيث يتواجد حالياً في اليمن أكثر من ٣٠٠ شركة تستثمر في مجال الكهرباء والطاقة مما يدل على الرغبة الكبيرة والمستمرة للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

10- انتشار استخدام الطاقة المتجددة في المنازل و المجالات الزراعية والخدمية خصوصاً الطاقة الشمسية التي بلغ قيمة الاستثمارات فيها خلال الخمس سنوات الماضية ما يزيد عن مليار دولار.

11- أهمية دور البنوك التجارية في تقديم القروض في مجال الطاقة خصوصًا في القطاعات الزراعية وخير مثال على ذلك دور البنك الأهلي اليمني في دعم المزارعين بالقروض في وادي حضرموت لاستخدام الطاقة المتجددة ، كما يجب حث

بقية البنوك على تقديم مثل هذه البرامج التمويلية لصغار المستثمرين والمزارعين.

12- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات الصناعية المرتبطة بالكهرباء كمرحلة لاحقة لخلق تكامل رأسي بين كافة القطاعات الانتاجية المرتبطة بالكهرباء.

■ ثالثاً : دور المنظمات الدولية والدول المانحة في حل أزمة الكهرباء في اليمن:

■ يمكن للدول المانحة والمنظمات الدولية المساهمة في حل أزمة الكهرباء في اليمن وذلك من خلال التالي:

2- إعادة تفعيل اتفاقيات التمويل الموقعة مع اليمن سواء في مجال التوليد أو شبكات النقل مثل مشروع محطة كهرباء المخا بطاقة الرياح ٦٠ ميجاوات الممول من دولة الكويت والبنك الدولي ومشروع كهرباء دمت من طاقة باطن الأرض بطاقة ٨ ميجا وات بتمويل من البنك الدولي .

2- مطالبة الدول المانحة تمويل تحديث دراسات الجدوى الخاصة بقطاع الكهرباء في اليمن.

3- حث المنظمات الدولية المانحة على تخصيص جزء مهم من المنح المقدمة لليمن لدعم الفئات الأشد احتياجاً من المجتمع في توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة لسد احتياجاتهم من الكهرباء.

4- حث الدول المانحة التركيز على تقديم المنح والمساعدات والخبرات لليمن في مجال الطاقة المتجددة للمساهمة في الحد من استيراد الوقود وفي نفس الوقت التخفيف من أزمة الكهرباء، و كذا تقديم المساعدات لتدريب الكادر في القطاع الكهرباء في مختلف مجالات أنشطة الطاقة الكهربائية.

5- تحث رابطة الاقتصاديين الدولة على الاهتمام بالكفاءات المدربة جيداً وذات الخبرة الطويلة ومنحهم أدوار مهمة عند وضع الاستراتيجيات الشاملة لحل مشكلة الكهرباء.

فريق الاشراف وصياغة النتائج:

1- ا. د/محمد عمر باناجه، بروفيسور الاقتصاد النقدي، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة عدن.

2- د/ حسين الملعسي، استاذ الاستثمار الاجنبي المشارك رئيس قسم الاقتصاد الدولي، جامعة عدن.

3- د/ ليبيا عبود باحويرث، الاستاذ المشارك في الاقتصاد وإدارة الموارد، ونائب العميد للشؤون الأكاديمية والدراسات العليا بكلية العلوم الإدارية جامعة حضرموت .

4- د/ حاتم باسردة رئيس قسم اقتصاد الاعمال .كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

5- ا/ صالح الجفري . خبير اقتصادي، ومدير عام الموارد في وزارة الحكم المحلي سابقاً.

6- د/ سامي محمد قاسم نعمان، استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

7- د/ بثينه عبدالله اسماعيل العراشه، متخصص في العلاقات الدولية، والاستاذ المساعد في قسم الاقتصاد الدولي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن.

8- المهندس سالم أحمد باحكيم، مستشار هندسة قوى كهربائية، ومستشار وزارة الكهرباء ومحافظة حضرموت سابقاً.

تطورات اقتصادية:

معوقات الاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة

الأستاذ/ علي أحمد جرهوم - مدير عام الهيئة العامة للاستثمار

الهيئة العامة للاستثمار – عدن مسؤولة عن تنظيم وتشجيع الاستثمارات في المحافظة ومساعدة المستثمرين في تسهيل عملية تسجيل مشاريعهم الاستثمارية الجديدة والحصول من الجهات المختصة على الموافقات اللازمة. تعمل الهيئة على تبسيط الإجراءات وتسهيلها للمستثمر وذلك بغرض تسجيل وتنفيذ مشاريعهم بأقل وقت وجهد ممكن ومساعدة المستثمرين على الاستفادة من الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية المتاحة واستخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة لمشاريعهم الاستثمارية. ويساعد نظام النافذة الواحدة المعمول به في الهيئة منذ عام 2009م على اختصار الوقت والجهد.

تهدف الهيئة إلى استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص عمل وتأهيل وتدريب الكوادر المحلية لتحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم العوامل المشجعة للاستثمار الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني الذي يشهد حالياً زعزعة وصراع واضح أثر بشكل مباشر على الاستثمار والوضع الاقتصادي للبلد ككل.

■ مهام الهيئة العامة للاستثمار في عدن:

- تسهيل إجراءات الاستثمار.
- إصدار قرارات التراخيص وتسجيل المشاريع الاستثمارية ويتم بموجبها تحديد المزايا التي يتمتع بها المشروع.
- إصدار قوائم الإعفاءات الجمركية للموجودات الثابتة للمشروع بنسبة 100%.
- إصدار قوائم الإعفاءات الجمركية لمستلزمات الإنتاج للمشاريع الصناعية بنسبة 50% كل ستة أشهر.
- إصدار قرارات التعديل والإضافة والقوائم التفصيلية للمشروع.
- إجراء المسوحات والدراسات اللازمة لرصد حركة تقدم العمل في المشروعات المسجلة والمعوقات التي تواجهها والمساعدة في تقديم النصح والمعالجات الممكنة.
- القيام بأعمال الترويج وبناء الصورة الإيجابية لعدن.

■ صعوبات ومعوقات تواجه المشاريع الاستثمارية:

أهم الصعوبات والمعوقات التي تشكل عقبة أمام إقامة وتشجيع المشاريع الاستثمارية يمكن تصنيفها كالآتي:

1- مشاكل البنية التحتية.

2- صعوبات تواجه المستثمر مع الجهات ذات العلاقة.

3- معوقات تشريعية بسبب تعديل قانون الاستثمار وإلغاء العديد من المزايا الممنوحة للمستثمرين.

4- صعوبات أفرزتها حرب عام 2015م.

أولاً: مشاكل البنية التحتية:

تمثل مشكلة ضعف البنية التحتية وانعدامها أحياناً أكبر تحدي يواجه المستثمرين لإقامة مشاريعهم واستمرار العمل فيها، وهي مشكلة مستمرة من قبل حرب عام 2015م وازدادت سوءاً بعدها، ويمكن تلخيصها كالتالي:

أ- الكهرباء:

- غياب شبكة الكهرباء في مناطق معينة حتى الآن.
- ارتفاع تكاليف توصيل شبكات الكهرباء إلى المناطق الجديدة.
- تحميل تكاليف توصيل شبكات الكهرباء على المشروعات.
- تحميل المشروعات تكاليف تقويه شبكات الكهرباء.
- ارتفاع تسعيرة الكهرباء للمشاريع (تسعيره تجارية) مما يرفع من تكلفة تشغيلها (في بعض الدول توفر الكهرباء للمستثمر مجانا كنوع من تشجيع الاستثمار).

ب- المياه والصرف والصحي:

- عدم توفر خدمة المجاري في بعض مناطق عدن.
- إلزام أصحاب المشاريع الاستثمارية بتحمل كلفة إدخال شبكة المياه والمجاري في المناطق الجديدة.
- ارتفاع تسعيره المياه (تسعيره تجارية) وهذا بدوره يزيد من تكلفة تشغيل المشاريع.

ثانياً: صعوبات تواجه المستثمر مع الجهات ذات العلاقة:

أ- الأراضي:

- عدم توفر أراضي خالية مخصصة للاستثمار.
- عدم وجود جهة معينة تتعهد بضمان عدم دخول المستثمر في مشاكل الأرض.
- توقف العمل بمكتب أراضي وعقارات الدولة.

ب- الضرائب:

- عدم الوضوح في كيفية تنفيذ مهام الضرائب والواجبات من قبل موظفيهم مما يسبب إرباك للمستثمرين وخاصة المشروعات التي لا تزال قيد التنفيذ.
- إلزام أصحاب المشاريع بدفع الضرائب بالرغم من أن هذه المشاريع لم تبدأ مرحلة الإنتاج فعلياً.

ثالثاً:- تعديل قانون الاستثمار وإلغاء العديد من المزايا الممنوحة للمستثمرين:

قانون الاستثمار الجديد رقم (15) لعام 2010م ألغى بعض المواد من قانون الاستثمار رقم (22) لعام 2002م بخصوص الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية وأهمها:

- إعفاء المشاريع من ضرائب الأرباح لمدة سبع سنوات قابلة للزيادة حتى 16 سنة وفقاً لشروط خاصة.
- إعفاء المشاريع من ضريبة العقارات ومن رسوم توثيق عقود تأسيسها وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع.
- إعفاء عوائد ترخيص استخدام التكنولوجيا المستوردة التي تستخدم في المشروع لمدة خمس سنوات.
- إعفاء فوائد القروض الممنوحة من البنوك المحلية والأجنبية العاملة في اليمن لتمويل المشاريع أو توسيعها أو تطويرها بنسبة 50% من الضرائب المفروضة عليها.
- إلغاء الكثير من الإعفاءات الجمركية على المشاريع السياحية والخدمية.

نجد أن إلغاء هذه الميزات أضعف قانون الاستثمار وألغى أهم الحوافز والمزايا الممنوحة للمستثمرين مما أثر على المستثمرين ومدى إقبالهم على الاستثمار.

وبعمل مقارنة على مدى إقبال المستثمرين قبل وبعد تعديل قانون الاستثمار نلاحظ انخفاض ملحوظ بنسبة المشاريع التي تم الترخيص لها ونفذت بعد صدور القانون الجديد كما هو موضح بالشكل أدناه:

رابعاً: صعوبات أفرزتها حرب عام 2015م

1. هناك العديد من المشاريع الاستثمارية التي تضررت بسبب حرب عام 2015م، منها ما تدمر
2. كلياً أو جزئياً وتوقف العمل بها. بعض المشاريع استطاعت إصلاح الضرر الجزئي واستئناف العمل بمشاريعهم والبعض الآخر لم يستطع ذلك حيث لم تصرف تعويضات لأي من المستثمرين الذين تضررت مشاريعهم نتيجة هذه الحرب حتى الآن وهذا أثر بدوره على مدى الإقبال على الاستثمار.
3. تعرض أراضي المستثمرين والمغتربين للبسط والادعاء بالملكية من جهات مختلفة.
4. نتيجة لعدم استقرار الوضع الأمني انتشرت ظاهرة البناء العشوائي والتي أثرت بدورها على إقامة المشاريع الاستثمارية.
5. عدم استقرار العملة المحلية يشكل ضربة للاستثمار ومشكلة اقتصادية حقيقية للبلد ككل.

■ مسوحات ميدانية ودراسة عن وضع المشاريع الاستثمارية المنفذة:

في هذا السياق نفذت الهيئة العامة للاستثمار – عدن عدد من المسوحات الميدانية أولها كان في عام 2016م بهدف معرفة المشاريع المتضررة من الحرب وحصرها، وكانت نتيجة المسح أن عدد المشروعات المتضررة 40 مشروعا لم يتمكن أصحابها من إعادة إعمارها، وعدد 12 مشروعا تضرر وتم إعادة تأهيله وتشغيله من قبل المستثمر نفسه. وفي عام 2018م تم النزول الميداني مرة أخرى لمعرفة وضعها الحالي وهل تم إصلاح الأضرار واستئناف العمل فيها ام لا زالت متوقفة وكانت النتيجة أن عدد المشاريع التي لازالت متوقفة 32 مشروعا بينما بلغ عدد المشاريع التي استأنفت النشاط بعد إصلاح وترميم مشاريعها 20 مشروعا ولم تقوم الدولة حتى الآن بتقديم إي مساعدة للمستثمرين لإعادة الإعمار.

ومؤخراً قامت الهيئة ببرنامج نزول ميداني للمشاريع المنفذة، بدأ في منتصف نوفمبر 2020م للتأكد من مستوى تنفيذ المشاريع المسجلة لديها وكذا الوقوف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها هذه المشاريع، شمل المسح الميداني (158) مشروع توزعوا على جميع مديريات محافظة عدن من ضمنها المشاريع المتضررة من الحرب، تم خلال هذا المسح تعبئة استمارة أعدتها الهيئة لمعرفة اهم المشاكل والتحديات التي تواجهها المشاريع لحصرها ورفعها لقيادة السلطة المحلية لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات.

ومن أهم هذه المشكلات بحسب نتائج النزول الميداني:

1. تدهور سعر العملة الوطنية.
2. عدم الاستقرار الأمني.
3. ارتفاع تسعيرة الكهرباء.
4. ارتفاع أسعار الوقود.
5. انعدام أو تدني الطاقة الكهربائية المطلوبة.
6. عدم الحصول على المياه من الشبكة العامة.
7. تدمير المشروع بسبب الحرب.
8. عدم توفر العمالة المؤهلة.
9. الاستيلاء على المشروع دون حكم قضائي.

■ مقترحات وتوصيات:

- تعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار كجهاز
- يشرف على رسم السياسات الاستثمارية.
- ضرورة إجراء مراجعة شاملة لقانون الاستثمار الجديد رقم (15) لعام 2010م، وإعادة تقييم الحوافز المقدمة للمشاريع الاستثمارية ومنح مزيد من الامتيازات للمشروعات الاستثمارية.
- دعم الهيئة العامة للاستثمار – عدن ومساعدتها في إعادة توجيه خارطة الاستثمارات نحو المشاريع التي تحتاجها المحافظة لخلق توازن في حجم ونوعية الاستثمارات والعمل على منح حوافز إضافية للمناطق والقطاعات الاقتصادية التي تعاني من شح في حجم الاستثمارات فيها.
- حل مشكلات البنية التحتية بشكل جاد وجذري.
- تفعيل مكتب أراضي وعقارات الدولة

وتوجيهها بتحديد أراضي للمستثمرين الكبار الذين يتقدمون بطلب إقامة مشاريع استثمارية كبيرة واستراتيجية وتصرف هذه الأراضي بتوجيهات الأخ المحافظ وفق الآلية الموقعة بين الهيئة العامة للاستثمار ومكتب أراضي وعقارات الدولة عدن.

• تفعيل المحاضر والاتفاقات التي تمت بين الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني/عدن، وبين الهيئة العامة للاستثمار/عدن في عام 2014م والتي صادق عليها محافظ محافظة عدن بخصوص المشاريع الاستثمارية التي تطلب تخصيص أرض من أملاك الدولة لإقامتها والموضح فيها الضوابط والقواعد والإجراءات المنظمة لعملية الصرف.

• تفعيل حل نزاعات الأراضي الاستثمارية في المحاكم وإنشاء محاكم متخصصة.

• إعادة إعمار وتعويض المشاريع المتضررة في الحرب وذلك لتأثيرها السلبي في عملية جذب الاستثمار والمستثمرين وترك انطباع لدى المستثمرين بعدم المجازفة.

• القضاء على ظاهرة انتشار البناء العشوائي والتي أثرت على إقامة المشاريع الاستثمارية وأضرت بالمظهر الحضري للمدينة، علماً بأن مدينة عدن لديها مخطط توجيهي عام للمدينة ((Master Plan حتى عام 2025م.

• تفعيل دور المنطقة الصناعية (العلم) والتي تقدر مساحتها بنحو (171) هكتار، وإيجاد تنسيق مشترك مع الهيئة للبحث عن كيفية استقطاب المستثمرين للاستثمار فيها.

• ضرورة استقرار العملة الوطنية.

■ الفرص الاستثمارية المتاحة في المجالات المختلفة

الفرص الاستثمارية في المجال الصناعي:

1) صناعة إنتاج الألبان ومشتقاتها.
2) صناعة الأدوية والمحاليل الطبية.
3) صناعة معجون الطماطم ومشتقاته.
4) تجميع وتصنيع الأجهزة الإلكترونية والكهربائية.
5) صناعة الزجاج.
6) صناعة الأجهزة الكهربائية المنزلية.
7) إنتاج حديد التسليح.
8) إنتاج وتكرير وتصنيع الملح.
9) مصنع إعادة تكرير الزيوت.
10) الصودا الكاوية.
11) صناعة قوارب الصيد.
12) تعليب المواد الغذائية
13) تجميع السيارات.
14) صناعة الملابس الجاهزة.
15) صناعة البسكويت والحلويات.
16) صناعة مستلزمات طبية.
17) إنتاج عصائر طبيعية.
18) مطابع أوفست.
19) لينير الكير البنزين.
20) إنتاج الكابلات والأسلاك الكهربائية.
21) مركز صيانة سيارات.
22) مطاحن الدقيق وصوامع الغلال.
23) تعبئة وتغليف البهارات والحبوب والبقوليات.

الفرص الاستثمارية في المجال الزراعي والحيواني:

1) تربية العجول والأغنام وإنتاج الحليب.
2) مزارع الدجاج اللاحم وفقاسات.
3) مزرعة ومسلخ لذبح الدجاج وتجميده.
4) إنتاج بيض الدجاج.
5) تجميد الفواكه والخضروات.

■ الفرص الاستثمارية في المجال الجيولوجي التعدين:

1) استخراج الخبث البركاني.
2) استخراج الصخور الصناعية والإنشائية.
3) استخراج السيليكا.
4) الحجر الجيري.
5) إنتاج مسحوق الدولومايت
6) الجبس.
7) تقطيع الرخام والجرانيت.

الفرص الاستثمارية في المجال السياحي:

1) فندق خمس نجوم.
2) الغوص في البحر.
3) مطاعم عائم.
4) تأجير قوارب سياحي والجيت سكي.
5) مطعم سياحية درجة أولى.
6) منتجع سياحي متكامل.
7) ناقلات الركاب البحرية (العبارات).
8) إنشاء حوض الأسماك (أكواريوم).
9) إنشاء المسارح ودور العرض.
10) إنشاء نادي رياضي ترفيهي.
11) استراحة على الطرق الخارجية.
12) التلفريك.
13) إقامة شاليهات.
14) حديقة حيوان عالمية.
15) دار رعاية المسنين.

■ الفرص الاستثمارية في المجال الصحي:

1) مستشفى تخصصي لأمراض وجراحة القلب.
2) مستشفى تخصصي لمعالجة أمراض السرطان.
3) مستشفى العظام والمفاصل والأطراف الصناعية.
4) مستشفى لغسيل وأمراض الكلى.
5) مستشفى تخصصي للجراحة التجميلية والترميمية.
6) مستشفى تخصصي للأطفال.
7) مركز العلاج بالإبر الصينية.

الفرص الاستثمارية في المجال السمكي:

1) اصطياد الأسماك والأحياء البحرية.
2) تحضير وتغليف الأسماك

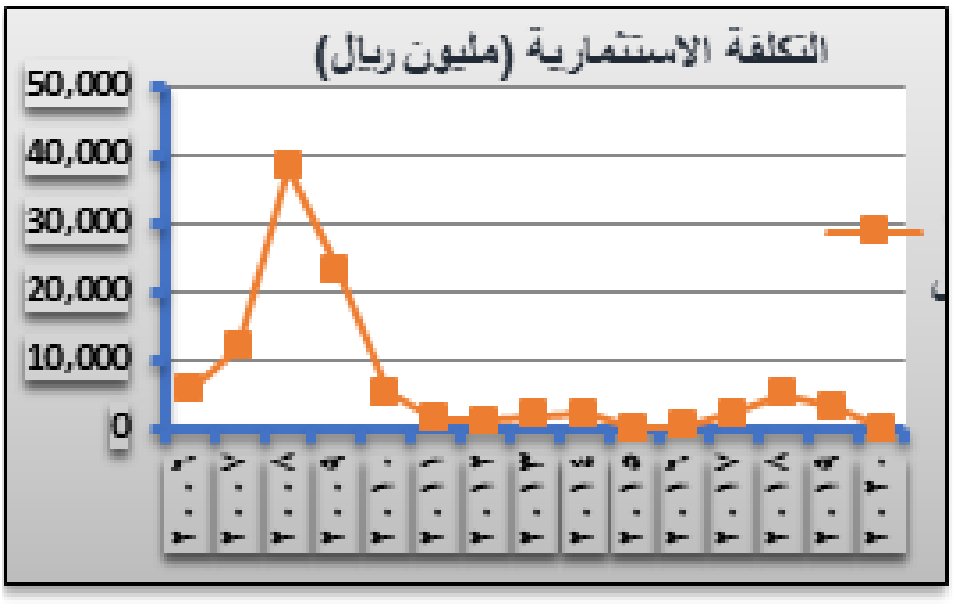

والأحياء البحرية.
3) استزراع وتربية وتسمين الأسماك والأحياء البحرية.
4) إقامة معارض الأسماك والأحياء البحرية.
5) استزراع الطحالب البحرية (اسبيرولينا).
6) تعبئة وتعليب الأسماك.

■ الفرص الاستثمارية في المجال التعليمي:

1) رياض أطفال وحضانات.
2) مدارس خاصة.
3) جامعات بمختلف التخصصات.
4) معاهد اللغات.
5) معاهد فنية ومهنية.
6) إقامة معاهد تعليم التمثيل والفنون (رسم، نحت، موسيقى).
7) إنشاء معهد السياحة والفندقة.
8) مدارس تدريب وتعليم رياضة الفروسية (ركوب الخيل).
9) مدارس تعليم الفنون القتالية والدفاع عن النفس (كاراتيه، تيكواندو، جودو،..).

■ الفرص الاستثمارية في المجال البيئي:

1) إدارة وتحسين مقالب القمامة في أحياء المحافظة.
2) إعادة تدوير المخلفات.
3) تدوير مخلفات الأوراق.
4) إنشاء محميات طبيعية.
5) استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وآثارها البيئية.
6) صناعة الأسمدة الازوتية من الغاز الطبيعي.
7) نقل ركاب داخل المدينة.
8) إنتاج ا لسماد العضوي.
9) الباصات الكهربائية او التي تعمل بالغاز الطبيعي.

■ الفرص الاستثمارية في المشاريع الاستراتيجية

1) إنشاء مطار عدن الدولي.
2) إنشاء شركة نقل جوي داخلي.
3) شركة نقل بحري للركاب.
4) قرية البضاعة والشحن الجوي.
5) إنتاج شركة مشتركة للنقل البحري.
6) صيانة السفن وناقلات النفط وإنشاء حوض عائم.
7) إنشاء سكك حديدية.
8) توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية (الكهروضوئية).
9) توليد الكهرباء من النفايات.
10) توليد الكهرباء من الرياح.
11) محطة توليد الكهرباء بالغاز والمازوت.
12) إنشاء ميناء اصطياد في مديرية البريقة (ميناء فقم).
13) منتجع سياحي فقم – عمران.
14) المنطقة الصناعية – العلم.
15) تطوير البنية التحتية للمنطقة الصناعية.
16) إنشاء محطة تحلية مياه البحر.
17) شركة اتصالات حديثة.
18) تحديث وتطوير مصافي عدن.

المراجع:

- قانون الاستثمار رقم (22) لعام 2002م
- قانون الاستثمار رقم (15) لعام 2010م.
- محضر اتفاق بين الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني/عدن، وبين الهيئة العامة للاستثمار/عدن بتاريخ 19 فبراير 2014م.
- دراسة أسباب التعثر للمشاريع الاستثمارية.
- مسوحات الهيئة للمشاريع المتضررة للعام 2016م وعام 2018م.
- مسح ميداني لمعرفة وضع المشاريع المنفذة لعام 2020م.
- دليل الفرص الاستثمارية لعام 2021م.

صدور قرار تشكيل اللجنة العليا للموازنة العامة للدولة

إعداد/ د.نهى عمر العبد شرويط

■ أصدر دولة رئيس الوزراء د.معين عبدالملك قرار رقم (1) لسنة 2022م يوم الثلاثاء الموافق 18 يناير الجاري بشأن تشكيل اللجنة العليا للموازنة العامة للدولة للسنة المالية الجارية .

وحدد القرار اسماء رئيس وأعضاء اللجنة ومهامها وأختصاصها وصلاحياتها والمحددات الأساسية التي يجب مراعاتها في أعداد الموازنات العامة للعام المالي 2022م

وضم القرار رئيس مجلس الوزراء رئيسا وعدد من الوزراء والوكلاء والنواب ووكلاء الوزارات ومحافظ البنك المركزي.

تناول القرار دراسة ومناقشة وإقرار الإطار العام الموازنات العامة وكذا السقوف التأشيرة المتوقعة على مستوى الوحدات والسلطتين المركزية والمحلية في ضؤ السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة بما يتفق مع تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار المالي وخطط وبرامج حكومة الكفاءات السياسية وخطة التنمية والتخفيف من الفقر كما تطرق مشروع الموازنة الى وضع الأسس العامة لإعداد المشروعات التالية للسنة المالية 2022م في ضؤ الإطار العام الموازنات العامة للدولة متضمنة موازنات وحدات السلطات المركزية ووحدات السلطة المحلية والوحدات الاقتصادية والوحدات المستقلة والملاحقة والصناديق الخاصة.

بالإضافة إلى دراسة ومناقشة التقديرات الخاصة بالموازنة العامة للدولة المركزية والمحلية وموزانات الوحدات الاقتصادية العامة والمختلطة وكذلك دراسة ومناقشة برنامج التوظيفات الاستثمارية وخطة القوى الوظيفية للسنة المالية 2022م في ضؤ الإطار العام للموازنات والسقوف التأشيرة .

وبناء على ماسبق وكما هو معروف فالموازنة العامة للدولة هي بيان تفصيلي يوضح تقديرات الإيرادات العامة للدولة ومصروفاتها معبرا عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية قادمة وهذا البيان يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية في الدولة.

ويندرج إعداد الموازنة تحت مجموعة من الخطوات العامة كالاعداد والتحضير ومرحلة الاعتماد تليها مرحلة التنفيذ واخيرا مرحلة الحساب الختامي.

ومن خلال دراستنا للواقع نجد أن الموازنة العامة للدولة العام 2022م على الرغم من صدور قرار إعدادها متأخرا إلا أن الموازنة العامة للدولة ستركز على العناصر الرئيسية في جانبي الإنفاق والموارد المتاحة والالتزامات في بنود الأجور والمرتبات ولن تتطرق إلى أي جوانب استثمارية .

والسؤال الذي يطرح حاليا على اي اساس سيتم تقدير إيرادات الدولة للعام 2022م من صادرات النفط؟

وعلى اي اساس سيتم اعتماد سعر الصرف للدولار الذي يتم الاعتماد عليه في احتساب الإيرادات التقديرية للصادرات النفط خلال العام 2022م؟

ان عملية احتساب الموازنة العامة للدولة في ظل الظروف الحالية يحتويها الكثير من الغموض في آلية وكيفية تطبيقها .

ومن خلال النظرة العامة للأوضاع الاقتصادية الحالية والتذبذب الكبير في أسعار الصرف سوف يجعل الإيرادات التقديرية بعيدة كل البعد عن الإيرادات الفعلية خلال العام .

المعالجات الذكية لتحصيل رسوم المؤسسة العامة للكهرباء بساحل حضرموت بالإمكانات المتاحة وتخفيف مديونتيها للغير باستخدام بيع الكهرباء الشمسية بنظام فارق الانتاج المزدوج..

دراسة حالة: لمديريات الساحل , م –حضرموت

أ.د عبدالله احمد بارعدي

من الملاحظ ان توليد كهربة حضرموت الساحل و المتمثلة بالمؤسسة العامة لتوليد الكهرباء , حالها حال الكثير المؤسسات الحكومية التي تعاني من ضعف الادارة الهندسية : والتي برزت عنها المشكلات التنظيمية و التقنية والتوليدية و النقل و التوزيع (3), وهي في الاساس تعبر عن ضعف في القدرة المزمنه المنتجة المطلوبة لتغطية الطلب المتزايد من الاستهلاك كل عام , وبغض النظر عن الاسباب التراكمية او أيا كانت ذاتيه او موضوعيه , والتي تتسبب بانقطاعات للتيار الكهربائي بصورة منتظمة في المدن الرئيسية يصل في بعض الاحيان الى ما يعادل 12 ساعة يوميا وعلى فترات مجدوله , وهي لاشك مشكلة تراكميه الاسباب رغم الجهود الاسعافية المبذولة من قبل المؤسسة , وهذا يترك آثار سلبيه على استقرار الامن الطاقي و المجتمعي و خفض مرود الجدوى في الانتاج في كل المجالات الخدماتية والتصنيعية و التعليمية و الاستثمارية , في الوقت الذي نرى ونلمس الكثير من الجهود و المناشدات التي تبذل من قبل الاخوة في قيادة المحافظة و من كافة العاملين في المؤسسة العامة و في مكتب فرع وزارة الكهرباء و الطاقة بحضرموت فرع الساحل , للمستفيدين لتسديد مديونيتهم للمؤسسة لجعل التيار الكهربائي يستمر على مدار الساعة , الا انهم وللأسف غالبا ما يتخذون الطرق التقليدية المتكررة لحل هذه المشكلة دون التفكير في معالجة السبب, و البحث في ايجاد حلول بإمكانات محليه متاحه و مبتكره , وتراعي الدراسات و الابتكارات التي تتبعها الكثير من دول الجوار التي كانت تعاني من مثل هذه الحالة واصبحت الان بأفضل حال. ولهذا اصبح حل هذه المشكلة في حضرموت ساحلا و واديا و مع مرور الوقت اكثر تعقيدا و تزايد مستمر من المديونية لبيع و شراء الطاقة والتي تعبر هي من اكثر المشاكل المزمنة التي تعاني منها المؤسسة العامة للكهرباء.

■ عناصر المشكلة

- عدم التزام الغير لتسديد فواتير شراء الكهرباء من المؤسسة العامة للكهرباء و ما تليها من سلبيات عليها.
- عدم التزام المؤسسة لتسديد فواتير شراء الطاقة الكهربائية من الغير (المحطات الخاصة لبيع الكهرباء)
- ضعف سياسية التسويق وشراء الطاقة من الغير و عدم جدية مكافحه كافة انواع الفساد في داخل المؤسسة.
- عدم استقرار توفر الطاقة الكهربائية على مدار الساعة للمستفيدين بكافة شرائحهم , مسببا ارباك للقيادة في المحافظة والمؤسسة العامة للكهرباء وعرقله مباشرة للتطور والنمو و اقلال الامن المجتمعي في المحافظة.

■ اسباب بروز المشكلة

من دراستنا و تحليلنا لقاعدة بيانات هذه المسألة القديمة الحديثة والمعقدة (2,1), استنتجنا بانها تحمل خلل تراكمي في الآليات الآتية : الإدارية , الفنية , التنظيمية , المالية , الايراديه . الا ان اهم هذه الابعاد تأثيرا على بروز المشكلة تتمحور في عدم حصول المؤسسة على ايراداتها المالية من بيع التيار الكهربائي الى المستهلك اي كان هويته وخصوصا الجهات الحكومية , كون المؤسسة في اغلب الاحيان تقوم بدور الوسيط لبيع التيار بين شركات القطاع الخاص المولدة للطاقة الكهربائية والمستهلك بصورة مدعمه لا يتناسب والكلفة الفعلية لشراء الطاقة من الغير او الكلفة الفعليه للمنتج من محطاتها , مما يخلق لها ارباك و عجز مباشر في تسديد التزاماتها المالية نحو نفسها ونحو الغير , وكذا الارتفاع التراكمي المتزايد لمديونيها للغير, وفي مقدمتها محطات توليد الكهرباء التابعة للقطاع الخاص و المتعاقدة مع المؤسسة لبيع التيار الكهربائي لها عبر اتفاقيات شراء محددة المدة و ملزمة الدفع. يتوازى ذلك مع عدم تسديد الغير لفواتير المؤسسة و تراكمها لديهم.

كل هذه الاسباب و المؤشرات السلبية المذكورة , تضع الجهات المسؤولة في المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء امام خيارات صعبه ما بين الاستمرار في انتاج و شراء الطاقة الكهربائية من الغير دون تغطيه للكلفة الفعلية من المركز , وعجز مالي واضح للتسديد بسبب عدم قدرتها على التحصيل المالي الايرادي من الغير, والمتزامن و بحذر شديد في وضع برنامج اسعافي لتقليص ساعات بيع الطاقة للمستهلك, و الذي يقابله امتعاض و شغب حاد من كافة شرائح المجتمع المدني , وغالبا ما تغلف بدافع سياسي يعرض السلم و السكينة المجتمعية للخطر دون مراعاة للأسباب التي ادت الى بروز هذا البرنامج الاسعافي , والتي من اهم اسبابه : عدم الدفع والتسديد المنتظم للالتزامات المالية لبيع الطاقة الكهربائية من المؤسسة لتلك الشرائح المجتمعية و المؤسسات الحكومية والخاصة تحت اعذار واهيه , الا القليل منها اضافه للتسرب غير القانوني التيار المباع (سرقة التيار)

والـذي يبلـغ فـي بعـض الاحيـان الـى اكثـر مـن 60% مـن كميـه التيـار المرسـل للبيـع للمسـتفيدين.

■ الاسباب المحتمل معالجتها في اطار امكانات المؤسسة:

• ضعـف وتدهـور البنيـه التحتيـة فـي مجـال التوليـد و الانتـاج وشـبكات النقـل و التوزيـع و الاسـتهلاك.
• ضعـف او عـدم الرغبـة فـي تطبيـق الفعلـي لنظـام الادارة الهندسـية فـي المؤسسـة .
• ضعـف تفعيـل و تنفيـذ اللوائـح و الأنظمـة المتعلقـة بالتوليـد و الانتـاج و النقـل و التوزيـع و الاسـتهلاك.
• ضعـف اشـراك المسـاهمة المجتمعيـة الشـفافة للمسـاهمة فـي توليـد و انتـاج الطاقـة وحتـى النقـل و التوزيـع.
• ضعـف التوعيـة المسـموعة والمكتوبـة والمقـروءة لشـرائح المجتمـع فـي ترشـيد الطاقـة وسـلبيه عـدم التسـديد
• الاعتمـاد بصـوره كبيـره علـى شـراء الطاقـة مـن الغيـر باسـتخدام وقـود الديـزل , وعجـز تسـديد الالتـزام المالـي لذلـك
• ضعـف و صعوبـة تحصيـل الايـرادات الماليـة للمؤسسـة مـن الغيـر بسـبب عـدم التـزام (ايـا كانـت الاسـباب) : المواطـن , وخصوصـا كبـار المسـتهلكين والمرافـق والمؤسسـات و المكاتـب الحكوميـة وافـرع الـوزارات مـن التسـديد للتيـار الكهربائـي المسـتهلك مـن قبلهـم, يقابلـه عـدم جديـه المتابعـة القانونيـة منهـا لتسـديد مـا لديهـم مـن مديونيـة.
• الدفـع الجائـر والمسـتمر لتغطيـة فـارق الكلفـة الحقيقـة لتوليـد وحـدة منتـج الطاقـة الكهربائيـة المبـاع للغيـر , فـي ضـل التزايـد العالمـي فـي ارتفـاع اسـعار الوقـود و الزيوت وقطـع الغيـار وغيرهـا مـن عناصـر التشـغيل الأساسـية.
• السـعي المنتظـم لمتابعـه الحصـول علـى الوقـود و الزيـوت و قطـع الغيـار فـي حينـه مـن الجهـات ذات العلاقـة.
• تزايـد مديونيـة المؤسسـة لمكتـب شـركة النفـط بالمحافظـة وصعوبـة سـدادها و السـعي المتواصـل لمعالجـة اسـبابها.
• السـعي لكسـر حاجـز عـدم اسـتجابة المؤسسـات العليـا لتوفيـر ميزانيـه التشـغيل و الصيانـة الدوريـة و السـنوية.
• السـعي لوضـع خطـط فاعلـه و مزمنـة لمـزج وقـود التوليـد بنسـب مـن الطاقـات البديلـة اهمهـا الكهربـاء الشمسـية.
• العمـل علـى ايجـاد الخطـط لوضـع حلـول مبتكـره لمعالجـة عـدم التسـديد مـن قبـل المؤسسـات وشـرائح المجتمـع واهمـا: اقـرار نظـام شـراء الطاقـة الكهـرو شمسـيه مـن الغيـر, بـدلا عـن شـراء الطاقـة الكهربائيـة التقليديـة.
• سـرعة التنفيـذ للتخطيـط مـن الحـد مـن اسـتيراد الأجهـزة والمعـدات الكهربائيـة الرديئـة التصنيـع و شـديده الاسـتهلاك للطاقـة و اغـرق السـوق بالمـواد و المعـدات و الاجهزيـة الكهربائيـة مجهولـة مصـدر المنشـاء او الشـركات الوهميـة التخصـص.
• الاسـراع بتفعيـل برنامـج وضـع بطاقـة كفـاءة الطاقـة لـكلا مـن المكيفـات و الثلاجـات و اللمبـات و غيرهـا مـن الادوات الكهربائيـة التـي تـرى المؤسسـة انهـا ذات اثـر مباشـر فـي زيـادة الاسـتهلاك و مراقبـة المسـتمرة لأسـعارها.
• السـرعة فـي ادخـال برنامـج السـخان الشمسـي فـي متطلبـات المجتمـع المدنـي و الصناعـي و الخدماتـي للحـد مـن اسـتخدام السـخان الكهربائـي للطاقـة الكهربائيـة مـا يـؤدي لرفـع مـردود النفـط و الغـاز الطبيعـي للخـارج.
• جديـة تفعيـل القانـون لمرتكبـي التوصيـل العشـوائي للتيـار,اي كان موقعـه و المحاسـبة الفوريـة للمخالـف واشـهاره.
• سـرعة القضـاء علـى عشـوائية تبعثـر نظـام الاسـلاك الكهربائيـة الظاهريـة الناقلـة للتيـار الكهربائـي بيـن بيـوت المسـتهلكين فـي الاحيـاء السـكنية و الدوائـر الحكوميـة والقطـاع الخـاص والمواقـع العامـة , وهـذه العشـوائيات تسـاعد بصـورة مباشـرة علـى نمـو ظاهـرة الربـط العشـوائي وسـرقة التيـار الكهربائـي و تشـجعه. ويقلـل مـن نشـوء الحرائـق و فـي الاحيـاء و الاماكـن السـكنية و التصنيعيـة.
• تفـادي المسـاءلة القانونيـة وقـف الخسـائر الماديـة الإضافيـة التـي يمكـن ان تكبدهـا المؤسسـة , فيمـا لـو تقـدم المواطـن والشـركات بشـكوى تعويـض للجهـات القانونيـة بسـبب الاضـرار المباشـرة التـي تلحـق بالمكيفـات و الثلاجـات والتلفزيونـات غيرهـا مـن الاجهـزة الإلكترونيـة و الطبيـة والمعـدات الكهربائيـة وتعطيـل اعمالهـم و الاخـلال بالعقـد المبـرم معهـم بسـبب القطـع المتكـرر وغيـر المقبـول للتيـار و اعادتـه العفـوي و ضعـف جهـده .
• سـرعة منـع اسـتيراد الأجهـزة والمعـدات للمصانـع و المعامـل والمؤسسـات المولـدة للطاقـة الكهربائيـة والشـديدة الاسـتهلاك والرديئـة التصنيـع و المجهولـة المنشـأ , والتـي لا تحمـل بطاقـة كفـاءة الطاقـة المتعـارف عليهـا.
• الارتفـاع غيـر مبـرر لأسـعار بيـع الاجهـزة و المعـدات و اللمبـات الموفـرة للطاقـة و الرديئـة الجـودة ودون مراقبـة
• معالجـة اسـباب عناصـر اهمـال المحطـات الحكوميـة لبرامـج الصيانـة فـي حينهـا بسـبب نقـص قطـع الغيـار الضروريـة و غيرهـا مـن عناصـر التشـغيل.
• العمـل توفيـر كميـة وقـود احتياطـي للتشـغيل المحطـات الحكوميـة و الطاقـة المشـتراه يغطـى فتـره لا تقـل عـن شـهر واحـد دون اسـتيراد مـن داخـل اليمـن او خارجهـا.
• عـدم السـماح بالربـط الكهربائـي المرخـص للبيـوت و العمـارات الشـاهقة والمقامـة حديثـا داخـل الاحيـاء , دون المراعـات الهندسـية الفعليـة لمحدوديـة حجـم الطاقـة المطلوبـة لسـاكني الحـي ممـا يسـبب ارباك فـي تغذيـه سـلبيه لهـم.
•التخلـص مـن شـراء طاقـة المحطـات الصغيـرة القـدرات والعاملـة علـى وقـود الديـزل والـذي يمثـل خلـل اقتصـادي وبيئـي , مهمـا كانـت المبـررات فـي ضـل وجـود بدائـل ارخـص اسـتثمار محطـات الطاقـة الشمسـية المركزيـة او المسـتقلة لخفـض العـبء علـى محطـات الطاقـة الكهربائيـة التوليـد التقليديـة.

■ الاسباب المحتمل معالجتها خارج امكانات المؤسسة (دعم وزاري او خارجي):

مـن خـلال معالجـة هـذا القسـم نجـد بـان هنـاك الكثيـر مـن الاسـباب التـي تـؤدي الـى تدهـور الخدمـات لإيصـال التيـار الكهربائـي للمسـتفيدين و هـي غالبـا مـا تكـون خـارج ارادة الامكانـات المتاحـة للمؤسسـة (و تدخـل فـي نطـاق : الشـروط الطبيعيـة الـوزارة , الداعميـن , السـلطة المحليـة , المسـتثمرين و شـرائح المجتمـع المدنـي) والتـي مـن اهمهـا:
•حالـة الطقـس : فـي كثيـرٍ مـن الأحيـان يكـون الطقـس هـوَ السـبب الرئيسـيّ لانقطاع الكهربُـاء، فعلـى سـبيل المثـال عندمـا يكـونُ الجـو ماطـراً بشـدّة قـد يـؤدّي ذلـك إلـى دخـول كميّـات كبيـرة مـن الماء إلـى داخـل المُحـوّلات، ممـا يـؤدي إلـى تمـاسٍ كهرُبائـي

ينتج عنهُ الانقطاع، أو عندما تكونُ هُنالكَ صواعقٌ قويّة، فقد تضرب إحدى هذهِ الصواعق الكيبلات أو الأسلاك المُمدة للكهرباء , ممّا يؤدّي للأعطال الفنيّة، حتّى في الأجواء الباردة مع الرياح القويّة، قد تنقطع الكهرُباء نتيجة لهبّات الريح القويّة التّي قد تؤدّي أضراراً كثيرة في الأسلاك وبالأخص تلكَ المكشوفة والموجودة على الطُرقات او جراء ارتفاع نسبة الرطوبة خصوصا في المناطق الواقعة على طول الشريط الساحلي .

• حوادث السير : بعض الأسباب الأُخرى لانقطاع الكهرباء في المُجمعات والأحياء السكنية الحوادث المروريّة، كاصطدام السيّارة في عمود الكهرباء أو المُحوّل الرئيسيّ للحي، ممّا يؤدّي لانقطاع الكهرباء عن المنازل والمحال التجاريّة.

• الحيوانات الصغيرة : أحياناً قد يكون السبب هوَ دخول حيوانات صغيرة كالقطط أو العصافير أو الفئران إلى المُحوّلات الرئيسيّة، ممّا قد ينتُج عن ذلك تماس كهربائي أو حريق في الكيبلات والمُحوّل. بسبب عدم حماية لأغلب تلك المواقع.

• الضغط الشديد على المولدات : في كثيرٍ من الأحيان قد تنضغط مولدات الكهرُباء نتيجة لاستهلاكها بشكلٍ كبير خصوصا في اوقات الذروة ، كالضغط الناتج من تشغيل مُكيّفات الهواء في فصل الصيف (فتره الأربعينية) ، او خلال امسيات شهر رمضان و غيرها من فترات الذروة , مما يؤدي لتشكل الضغط الشديد المولدات تفوق قدرتها و تخرج من الجاهزية ما يستدعى بدعمها بمحطات اضافية التوليد.

• رداءة استيراد قطع الصيانة المستوردة للمولدات و المعدات واجهزة شبكات التوزيع والنقل .

• سرعة الاستفادة المثلى من مخرجات الدراسة الشاملة التي اعدتها شركة فيتشنر الاستشارية المتخصصة لتطوير كهرباء حضرموت و خصوصا في مجال الطاقة الشمسية و الرياح و وضعها كخطة لعامي 2020 2040- , بهدف التقليل من العجز ومن شراء الطاقة المشتراه , و الخفض من مديونيه ذلك .

• تشجيع و دعم المؤسسة من شراء الطاقة الكهربائية من الغير, بشرط الزام شركات الطاقة المشتراه بضرورة توليد تهجين الانتاج بما يعادل نسبة : اولا 30% و خلال خمس سنوات 60% من الكهرباء المتولدة من المحطات الشمسية , المتبقي من قيمة العقد باستخدام الوقود الاحفوري الديزل او الغاز.

• توفير كمية و نوعية الوقود اللازم لإنتاج الطاقة الكهربائية من خلال التعامل شركة النفط الوطنية مع الشركات العالمية التي تبيع النفط باتفاقيات طويلة الاجل و الية دفع مناسب .

• الاستفادة القصوى من المنحة السعودية للوقود ومن خلال العمل على تنوع مصادر وقود تلك المنحة ومزجها بنسبة 15% طاقة كهرو شمسيه على اقل تقدير.

■ النتائج الأساسية التي تسببها بروز عناصر المشكلة:

• الانقطاعات المتكررة خلال اليوم و عدم توصيل التيار الكهربائي للمستهلكين المتعاقدين مع المؤسسة

• انهيار مستوى اداءها الفني و التشغيلي لمحطات الشبكة و محطات القطاع الخاص فاصبح مستوى الفاقد في شبكات التوزيع نحو 40%-50 بينما المستوى الطبيعي يجب ان لا يتجاوز 10 الى 15%

• ازدياد عرقلة استمرارية عجلة الانتاج والتنمية والصناعة وفي كافة قطاعات الاستثمار الخاص و العام.

• ازدياد مؤشر ظاهرة الجريمة و السرقة و غيرها من مؤشرات اقلال الامن المجتمعي بسبب الاطفاء المنظم.

• ارباك البرنامج اليومي للحياة الطبيعية للمواطن مما يقلل من مردود الانتاجي اليومي.

• انخفاض ملحوظ في نمو مؤشر جودة التعليم و الصحة والزراعة و العلاقات المجتمعية.

• ازدياد ارتفاع فاتورة الطاقة الكهربائية على المواطن بسبب استخدام اجهزه رخيصة وشديدة الاستهلاك للطاقة

• عشوائية تمديد خطوط توريع التيار الكهربائي الخارجية داخل احياء المدن , يساعد على الربط غير القانوني من قبل المستهلك وبروز ظاهرة التوصيل بين المنازل في الوحدات و الاحياء للتحايل على استمرار التيار فيها والذي يتماشى و نظام الطفي و اللصي اللاقانوني.

• ضعف توفر القدرة و الثقة بالنفس لدى قيادة المؤسسة لمتابعة حقوقها و انخفاض القدرة الابداعية و الجرأة و تدريب الكادر و تنمية قدرتها على استنباط حلول ذكية لمشاكلهم تكون مدمجة ومبنية على اسس اقتصاد السوق و المنافسة و الربح من خلال استثمار بدائل مساعدة لمصادر الطاقة الاحفورية .

• خطورة التفكير المستقبلي لدى المؤسسة كحل اسعافي من خلال دمج الفحم الحجري كبديل من بدائل المطروحة لتوليد الطاقة الكهربائية او الحرارية في حضرموت الساحل.

• العمل و بجدية في ادخال جميع المحطات الموعد بها من قبل رئيس الجمهورية و خصوصا محطة 100 ميجاواط في المكلا و التي طال التخاطب في تنفيذها مع التدقيق في شروط مع الشركة المنفذة لذلك.

بعد استعراضنا لكل تلك المؤشرات السببية, اكانت ذات نمط ايجابي او سلبي لحل المشكلة, نجد انه من الافضل في المساهمة المتواضعة في تقديم بعض الحلول غير التقليدية و الذكية , والتي تسعى الى الابتعاد عن مستوى الحلول المتكررة و النمطية ذات اثر سلبي مستقبلي , والتي تهدف لكسر صيغ الحلول الروتينية الجاهزة , ونحن هنا نقدم نموذجين من الحلول المتواضعة : اولا : نموذج الحلول التقليدية : وهي حلول ذأب الكثير من المستفيدين على استخدامها لهدف تليين وترحيل مشكلة انقطاعات التيار الكهربائي ,وهي قد صممت ليس لهدف معالجة المشكلة جذريا بل لامتصاص حدة آثارها وتدخل في نطاق الحلول النمطية الاسعافية المؤقتة والتي غالبا ما تنعكس باثر سلبي حاد على المواطن و التنمية الاقتصادية وتطور المجتمع.

■ ثانيا : نموذج الحلول الذكية (غير تقليدي) (5,4):

حلول ربما تعتبر للكثير منا حلول ثورية و شاده وغير قابله للحياة وغير متقبله من قبل المستهلك , وتتطلب جهود كبيره وصبر لنجاح تطبيقها على الواقع العملي لا الافتراضي .ولكنها تنطلق من الاستدامة و حماية البيئة وتقدم حل جذري مستقبلي للمشكلة. واهما تهجين المصادر التقليدية بمصادر متجدده لتوليد الكهرباء من خلال الانواع المحطات الفولتضوئيه الأتية :

النوع الاول : محطات تقوم بإنتاج الكهرباء من خلال الالواح الشمسية و ضخها في شبكه الوطنية مباشره .ولا يمكن تخزين الكهرباء المنتجة منها او الاستفادة منها

في الاستهلاك الخاص. وهو النوع الاكثر انتشارا و الاقل تكلفة وعائده اكبر حيث يتم بيع كامل الانتاج من الكهرباء المولدة للحكومة وهي لا تتطلب مصاريف صيانه مرتفعة سوى تنظيف الالواح بالماء مره كل اسبوع او عشرة ايام لإزالة الأتربة. وتعتبر الافضل في الاستثمار.

النوع الثاني : فهو محطات تتميز بانها متصلة ببطاريات لتخزين الكهرباء و تقوم بتغذية المنزل بالتيار الكهربائي في حال انقطاع التيار. ولا يحقق هذا النوع نفس العائد المادي من حيث استهلاكه لجزء من الكهرباء المولدة في حال انقطاع التيار بدلا من بيع كامل الانتاج للحكومة.

النوع الثالث: محطات شمسيه تعمل على نظام التصدير الصفري (نظام مناسب حاليا لحضرموت) وهو نظام شمسي مربوط مع الشبكة الكهربائية العامة و لكنها تمنع تصدير الكهرباء لها . يتم ذلك في حال عدم وجود تشريعات للربط مع الشبكة او ضعف في بنيتها التحتية او اضافة كلف عالية لتحديث و رفع البنيه التحتية للشبكة الكهربائية او ربط عدد كبير من محطات الطاقة الشمسية ضمن منطقة جغرافية معينه.

■ الخلاصة:

- تعتبر حضرموت من المناطق الاكثر تشجيعا للاستثمار في طاقة الشمس : لتوليد الكهرباء و توليد الحرارة للمصانع و الاغراض المنزلية و اعذاب المياه المالحة و مياه البحر. (3)
- تعتبر المبادرة من البدائل الذكية للمساعدة في حل مسالة تراكم الديون على المؤسسة العامة للكهرباء – الساحل و يصبح داعم اساسي للحلول التقليدية التي تقوم بها المؤسسة لمعالجه المديونية. (4)
- اقرار شريحه البيع لفائض الاستهلاك الكهربائي لدى المؤسسات و الشركات الخاصة و المساجد و الدوائر الحكومية والمواطنين من قبل المؤسسة سوف يساعد في المساهمة في خفض العجز الطاقي للكهرباء التي تعاني منه المؤسسة منذ اعوام متراكمه.
- يحافظ مزج المصادر على بيئه اكثر نظافة و صحه في المجتمع خاليه من عوادم المحطات الكهربائية
- يساعد في اطالة العمر الفني للمحطات التقليدية نظرا لان فتره التشغيل سوف تنخفض الى 40% من التشغيل قبل الربط المزدوج .
- المحطات الشمسية المولدة للكهرباء عمرها الفني لا يقل عن 25 سنه من بدء التشغيل و لا تتطلب نفقات للصيانة او التشغيل الا بنسب بسيطة,
- هناك محطات شمسيه عامله تمتد قدرتها من 10 كيلوواط الى اكثر من 300 ميجاواط
- اطاله من عمر مخزون المحافظة من الوقود : ديزل , مازوت , غاز طبيعي , و العمل على الغاء دخول الفحم الحجري المستورد للمحافظة مثلما هو حادث الان استثماره في الصناعة.

المراجع

1-استراتيجية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وزارة الكهرباء والطاقة الجمهورية اليمنية يونيو 2008

2- بارعدي .عبدالله .أ (2013), "تطبيقات الطاقة الشمسية و اقتصاداتها , كتاب الطاقة الشمسية و المتجددة" , الجزء الثاني دار جامعة عدن للطاعه و النشر , اصدارات جامعة عدن 526.

3- بارعدي .عبدالله .أ (2011), "الشمس و حساب طاقتها الحرارية , كتاب الطاقة الشمسية و المتجددة" , الجزء الاول , دار جامعة عدن للطباعة و النشر , اصدارات جامعة عدن .عدد الصفحات 632

4- خطة عمل لدعم البرنامج الاستراتيجي الاول لتنويع مصادر الطاقة في القطاع الحكومي بمحافظة حضرموت ما بين 2025-2019 (لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية) المرحلة الاولى - 2019, المكلا – قدمت للأخ محافظ محافظة حضرموت 2019-

5- عبد الجبار محمد صالح العياني و نبيل عبدالله نعمان القدسي. دراسة حول افضل المواقع القابلة لتوليد الطاقة الشمسية في الجمهورية اليمنية . مجله الاندلس للعلوم التطبيقي , العدد 5 المجلد 11 , يناير 2016

* عميد كليه الهندسة و البترول ,جامعه حضرموت (سابقا)

زميل أكاديمية هندسة البيئة العالمية فرع اوكرانيا

خبير يمني متعمد لدى ادارة الطاقة, امانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء - للجامعة العربية

معك اينما كنت

خدمة Mobile

الذهبي موبايل

GET IT ON Google Play

تطبيق الذهبي موبايل

للشركات والافراد

24/7 365

شركة العروي للصرافة

Alarwy Exchange Company

الإدارة العامة - عدن - الشيخ عثمان - شارع عبدالعزيز

الرقم المجاني : 8002200

02326111 | 02326222 | 02326777 | 02358666 | 02358555

alarwyinfo@gmail.com

www.Alarwy.com

alarwyco@

تطورات أسعار الصرف لشهر فبراير لعام 2022م

إعداد:

د/ نهال علي عكبور أ/هلال عبدالرب

أ/نصر السناني أ/ صفية الشرمي

■ في مطلع شهر فبراير للعام 2022م وتماشياً مع جملة الإجراءات المتخذة من قبل البنك لعملية تخفيض وتثبيت سعر الصرف لوحظ أن هناك نوعاً من الاستقرار النسبي لأسعار الصرف للريال اليمني مقابل الدولار والريال السعودي في محافظة عدن والمناطق التي تقع تحت سيطرة الشرعية في ظل ثبات أسعار الصرف في المحافظة صنعاء الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي.

إذ بلغ متوسط حجم الفجوة بين أسعار الصرف في محافظة عدن ومحافظة صنعاء إلى (140)، (538) ريال يمني / الريال السعودي ودولار على التوالي، وبنسبة (47%) خلال الشهر، كان أعلاها في تاريخ 27 فبراير بمعدل (51%). أنظر الشكل رقم (1) الموضح لحجم الفجوة بين أسعار صرف بيع الريال اليمني / الريال السعودي والدولار في محافظتي عدن وصنعاء.

من خلال بيانات الجدول رقم (1) الموضح لرصد الأسعار الصرف اليومية لشهر نوفمبر لمحافظتي عدن/ صنعاء، شهدت ال 10 الأيام الأولى من الشهر تأرجح في أسعار الصرف وبلغ معدل نموه بمعدل (5.17%) في تاريخ 10 فبراير، بمتوسط بلغ (280) ريال يمني / الريال السعودي، وبلغ ادناها في تاريخ 1 فبراير بمقدار (280) ريال يمني / الريال السعودي.

وسرعان ما تجاوز الـ (300) ريال يمني / الريال السعودي في الـ 10 أيام الوسطى، وبمتوسط بلغ (310) ريال يمني / الريال السعودي، وكان أدناها في تاريخ 14 فبراير بمقدار (295) ريال يمني / الريال السعودي بمعدل نمو (-1.61%).

على الرغم من الاستقرار النسبي في أواخر الشهر إلا أنه ارتفع في أواخره إلى (325) ريال يمني / الريال السعودي، بمعدل (3.17%)، وهذا أمر خطير في حال استمر بالارتفاع قد يعاود لتجاوزه الـ (350) ريال وقد يصل لـ (400) ريال يمني/ الريال السعودي كما حدث مسبقا في شهر نوفمبر وبداية ديسمبر من العام السابق.

كما وارتفع أسعار صرف الريال اليمني / الدولار خلال ال 10 أيام الأولى بمعدل (4.60%)، وبمتوسط بلغ (1159) ريال يمني/ الدولار.

وقد تجاوز الـ (1100) ريال يمني / الدولار في ال 10 أيام الوسطى؛ إذ كان أدناها في تاريخ 14 فبراير بمعدل انخفاض (-1.7%)، بمتوسط قدرا بحوالى (1156) ريال يمني / الدولار.

قفز الريال اليمني / الدولار في أواخر الشهر إلى أن بلغ (1239) ريال يمني / الدولار بمعدل نمو (3.16%)

قد بلغ متوسطه خلال شهر فبراير لعام 2022م بمعدلات نمو أقل من الواحد الصحيح (0.5%) لكل من الدولار والسعودي، وعمد التحليل للبيانات بشكل دقيق لنلاحظ أن سبب انخفاض متوسط معدل النمو ؛ هو تأرجح وتذبذب الاسعار بين الصعود والهبوط خلال الشهر في حين نجد أن سعر الصرف ارتفع بنسبة 12.5% , 13% للدولار والسعودي على التوالي وانخفاض الفارق بين أسعار البيع والشراء إذ بلغت في المتوسط (19 دولار) و(4 ريال سعودي) خلال الشهر.

الشكل رقم (١) الموضح لحجم الفجوه بين اسعار صرف بيع الريال اليمني / الريال السعودي والدولار لشهر فبراير ٢٠٢٢م

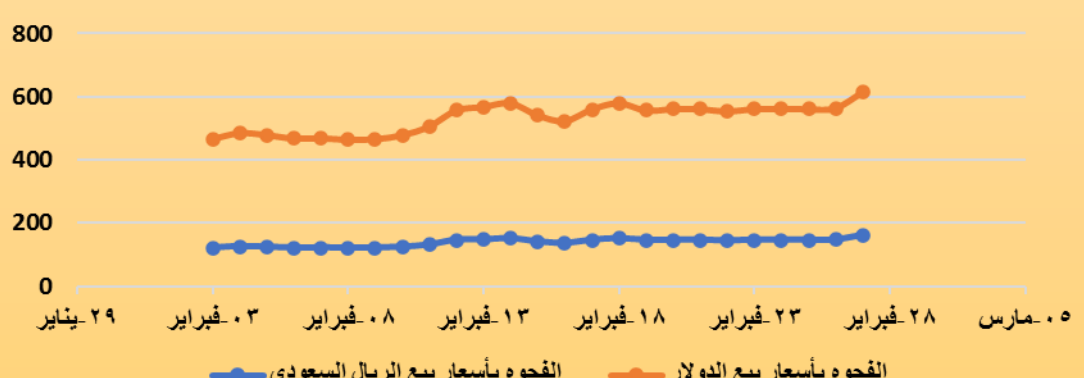

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر فبراير لمحافظتي عدن / صنعاء لعام2022م

البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار	
	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
فبراير-01	275	280	1048	1068	158.7	158.9	601	602
فبراير-02	280	285	1065	1087	158.7	158.9	601	602
فبراير-03	278	283	1059	1081	158.7	158.9	601	602
فبراير-04	276	280	1052	1070	158.7	158.9	601	602
فبراير-05	276	281	1051	1071	158.7	158.9	601	602
فبراير-06	278	280	1055	1066	158.7	158.9	601	602
فبراير-07	277	280	1054	1068	158.7	158.9	601	602
فبراير-08	280	283	1065	1080	158.7	158.9	601	602
فبراير-09	285	290	1086	1108	158.7	158.9	601	602
فبراير-10	295	305	1121	1159	158.7	158.9	601	602
فبراير-11	302	306	1150	1170	158.7	158.9	601	602
فبراير-12	305	310	1159	1182	158.7	158.9	601	602
فبراير-13	293	300	1116	1144	158.7	158.9	601	602
فبراير-14	290	295	1102	1125	158.7	158.9	601	602
فبراير-15	303	305	1155	1162	158.7	158.9	601	602
فبراير-16	305	310	1159	1182	158.7	158.9	601	602
فبراير-17	300	305	1140	1159	158.7	158.9	601	602
فبراير-18	302	305	1150	1163	158.7	158.9	601	602
فبراير-19	302	305	1150	1163	158.7	158.9	601	602
فبراير-20	302	303	1150	1156	158.7	158.9	601	602
فبراير-21	302	305	1147	1163	158.7	158.9	601	602
فبراير-22	302	305	1150	1164	158.7	158.9	601	602
فبراير-23	301	305	1144	1163	158.7	158.9	601	602
فبراير-24	303	306	1151	1166	158.7	158.9	601	602
فبراير-25	313	320	1189	1216	158.7	158.9	601	602
فبراير-26	310	315	1178	1201	158.7	158.9	601	602
فبراير-27	316	325	1201	1239	158.7	158.9	601	602
فبراير-28	315	320	1198	1219	158.7	158.9	601	602
المصدر	.twitter.com/Boqasho							

من بيانات الجدول رقم (2) الموضح لرصد عمليات المزاد لشهر فبراير للعام 2022م، نلاحظ التالي:

1. على الرغم من زيادة مبالغ المزادات المقدمة من قبل البنك المركزي عدن ، إلا إن أسعار المزاد أخذت نحو الارتفاع مع ارتفاع أسعار السوق بمعنى أن أسعار السوق هي مازالت المتحكم في إتجاه سعر الصرف وليس البنك المركزي .

2. تقارب سعر الإرساء للمزادات المقدمة من قبل البنك المركزي مع الأسعار السوقية لشراء الدولار ، إذ بلغ متوسط الفارق بين سعر المزاد وسعر السوق بحوالي 22 دولار في المزادات الاربعة خلال الشهر .

3. بلغت قيمة المزادات المباعة خلال الشهر ((63,203,000 دولار في حين بلغت قيمة المبالغ المسحوبة بالريال اليمني ((68,878,299,000 ريال بمتوسط سعر الارساء (1083) دولار.

4. عند تحليل الهدف من أسعار المزادات نجد أنها لم تحقق أهدافها في التحكم بأسعار الصرف إذ كانت أسعار الإرساء تابعة لتغيرات أسعار السوق وبنفس الإتجاه

5. من المستفيد من المزادات المقدمة من قبل البنك المركزي إذا كانت أسعار السلع في السوق تباع بسعر واحد دون تمييز بين من المستورد عبر المزادات التي رست عليه ومن استورد عبر شراء العملة من السوق، إذ نلاحظ إن هناك أرباح بمبالغ كبيرة يحققها التجار الذين ترسو عليهم المزادات ولتوضيح ذلك نورد البيانات التالية عن المزادات المباعة في فبراير:

فارق سعر السوق عن سعر الإرساء للمزادات الأربعة (25) (18) (25) (20) دولار على التوالي وعند ضربها بالمبالغ المقبولة نجد أن إجمالي ما حققته المزادات لأصحابها (1,375,075,000) ريال يمني مليار وثلاث مائة وخمسة وسبعين مليون وخمسة وسبعين ألف ريال .

وتفصيلا لحركة رصد المزادات خلال شهر فبراير لعام 2022م نوردها على النحو الآتي:

قد بلغ المزاد المعلن عنه من قبل البنك المركزي اليمني عدن رقم (5) في 1

فبراير بحوالي (15) مليون دولار بسعر الإرساء (1023) ريال يمني/ الدولار، وقد تقدم لها بمقدار عطاءات بحوالي (12 مليون و113 ألف) دولار أي ما يعادل (12 مليار و391مليون و599 ألف) ريال يمني وتم قبولها كاملة بنسبة تغطية بلغت (81%) ونسبة تخصيص بلغت (100%)

أما عن نتائج المزاد رقم (6) المعلن عنه من قبل البنك المركزي اليمني بتاريخ 8 فبراير بحوالي (15 مليون دولار)، فقد بلغ سعر الإرساء (1047) ريال يمني / الدولار، على الرغم من أن توقعات عدد من المهتمين والمتابعين لنتائج المزادات جميعها تأمل أن يكون سعر الإرساء أقل من 1000 ريال يمني إلا إنه كانت النتيجة مخيبة للآمال ، وقد كان سعر صرف الدولار الواحد 1047 ريال يمني ، في حين كانت أسعار الصرف في السوق قد شهدت ارتفاعًا كبيرًا وتجاوزت حدود 1150 للشراء والبيع. فقد بلغ إجمالي العطاءات المقدمة ب (18 مليون و946 ألف) دولار، وقد تم قبول بما يقدر (15 مليون دولار) بما يعادل (15 مليار و705 مليون ريال يمني) أي بنسبة تغطية(126%) ونسبة تخصيص بلغت (79%).

ومع ذلك واصل البنك بإعلان نتائج المزاد رقم (7) في تاريخ 15 فبراير والذي كان الأول منذُ إعلان المزادات التابعة للبنك المركزي وكانت قيمته 20 مليون دولار، ومع ذلك لم يؤتي نتائج إيجابية، فقد تم إعلان قيمة العطاءات المقدمة بالدولار (25 مليون و240 ألف دولار) من إجمالي قيمة المزاد المعلن، وقد قوبل منها (16 مليون و90 ألف دولار)، أي ما يعادل (18 مليار و181 مليون و700 ألف ريال يمني)، أي بنسبة تغطية (126%) ونسبة تخصيص (64%)

وفي 22 فبراير استمر البنك بإعلان عن مزاد بمقدار (20 مليون دولار) في مزاد رقم (8) الذي كانت قيمة العطاءات المقدمة (20 مليون و600 ألف دولار) ولكن تم قبول مقدار المزاد المعلن عنه بحوالي (20 مليون دولار) أي ما يعادل (22 مليار و600مليون ريال يمني)، بنسبة تغطية (103%) ونسبة تخصيص (97%).

وعلى الرغم من ذلك لم يتأثر سعر صرف الريال مقابل الدولار كثيرًا فقد كان الانخفاض في أسعار الصرف طفيف جدًا.

جدول رقم (2) رصد عمليات المزاد لشهر فبراير 2022م

رقم المزاد	(5/2022)	(6/2022)	(7/2022)	(8/2022)
التاريخ	فبراير-01	فبراير-08	فبراير-15	فبراير-22
أعلى سعر عطاء	1,070	1,057	1,155	1,157
أدنى سعر عطاء	1,023	1,037	1,130	1,107
سعر الإرساء	1,023	1,047	1,130	1,130
قيمة المزاد المعلن عنه بالدولار	15,000,000	15,000,000	20,000,000	20,000,000
قيمة العطاءات المقدمة بالدولار	12,113,000	18,946,000	25,240,000	20,600,000
قيمة العطاءات المقبولة بالدولار	12,113,000	15,000,000	16,090,000	20,000,000
قيمة العطاءات المقبولة بالريال اليمني	12,391,599,000	15,705,000,000	18,181,700,000	22,600,000,000
نسبة التغطية	81%	126%	126%	103%
نسبة التخصيص	100%	79%	64%	97%

إعداد / فريق رصد وتحليل الرابطة الاقتصادية استنادا الى بيانات البنك المركزي اليمني عدن

العملة في اليمن قديماً

إعداد: د. نهال علي عكبور
محاضر في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة عدن

كان الريال اليمني هو عملة الجمهورية العربية اليمنية (الجزء الشمالي سابقاً من دولة اليمن الحالية والكاملة العضوية في جامعة الدول العربية) في 1962، وأصبح بعد الوحدة اليمنية العملة الرسمية للجمهورية اليمنية بعد إلغاء الدينار الذي كان عملة جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية.

تعتبر أشهر العملات اليمنية، هي النقود السبئية، فمنها رأس ملك سبأ وقطع ذهبية أخرى على شكل صقر وملك ورأس الثور والرمز الديني أو الشعار الملكي والصقر باللون الأحمر. أما نقود عصر الدولة الحضرمية، فمعروف أنها سُكّت من معدن البرونز وخليط من معادن أخرى. وتورد موسوعة النقود أيضاً نقوداً قتبانية، وتشير في معرض الحديث عن سبأ وذي ريدان الدولة الحميرية إلى أن هذه المملكة بدأت في ضرب العملات في أواخر القرن الثاني قبل الميلاد.

بعد ظهور الإسلام مشيرة إلى أن اليمنيين استمروا في استخدام العملات القديمة التي كانت متداولة في اليمن والجزيرة العربية بالإضافة إلى النقود الساسانية والبيزنطية. وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب صكت نقود على النمط الساساني وحملت بعض العبارات المناسبة للمعتقدات الإسلامية، مثل بسم الله لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله، واستمر الحال كذلك في بداية العهد الأموي عندما أصدر معاوية بن أبي سفيان نقوداً تحمل في جانبها اسمه (معاوية أمير المؤمنين)، ولكن باللغة البهلوية وفي الجانب الآخر عبارات وصور لمعتقدات ساسانية.

وعلى رغم أن الخليفة عبد الملك بن مروان بدأ عملية الإصلاحات النقدية، إلا أنه في البداية قلد العملة البيزنطية (السوليدوس) مع تعديلات فيها. فوضع صورته في وجه العملة بدلاً من صورة هرقل، وفي الخلف وضع دائرة مكان الصليب مع إبقاء الثلاث درجات التي كانت في العملة البيزنطية، ونقش على المحيط لا إله إلا الله محمد رسول الله. وتداول اليمنيون منذ فجر الإسلام العملات اليمنية القديمة، مع العملات المتداولة في الدول المجاورة. ولم تصل إليهم نقود أموية تدل على أنها ضربت في اليمن، فيما كانت الدنانير الأموية تضرب غالباً في عاصمة الخلافة دمشق.

ثم أنشئت دور ضرب في كل من القيروان (تونس) وقرطبة (الأندلس) تحمل اسم أفريقيا والأندلس، وتعود أقدم العملات الإسلامية في اليمن، وهي من أنصاف الدراهم، إلى عهد الخليفة العباسي المهدي التي ورد عليها اسم الحاكم المحلي العباس بن محمد على نصف درهم سك عام 169هـ، كما ضربت الدنانير الذهبية الأولى في صنعاء عام 224هـ أيام الخليفة المعتصم بالله. كما ويعتبر الريال النمساوي (ريال ماريا تريزا Maria The-resa.) من ضمن العملات التي تداولتها اليمن شمالا وجنوبا والكثير من دول العالم بين التجار ما بعد منتصف القرن العشرين لقوتها ومتانة مركزها المالي وأطلق سكان الجزيرة العربية على العملة النمساوية من فئة "الثالر" اسم الريال الفرنسي، وهو في الواقع ليس كذلك بل هو «ريال» نمساوي – إن صح التعبير – يحمل صورة امبراطورة النمسا خلال الفترة 1780-1745م.

بدأ الإمام يحيى بن محمد حميد الدين سك النقود مع خروج الأتراك من اليمن، وكانت أول قطعة ظهرت له عام 1913 وكان الريال العمادي الذي كان يصك في لبنان. وضرب الإمام يحيى عملاته في صنعاء، ولم يصك الإمام فئة النصف ريال وإنما فئة الربع ريال، ويعتبر الريال اليمني العُملة النقدية الوطنية للجمهورية اليمنية.

بعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962، قامت وزارة الخزانة آنذاك بصك الريال الجمهوري في مصر وهي أول عملة وطنية أصدرت أواخر عام 1963 وأصدرت وزارة الخزانة أواخر عام 1963 مجموعة من المسكوكات المعدنية سميت بالبقشة مع العلم أن الريال يساوي 40 بقشة.

وفي الجنوب، بعد قيام ثورة 14 أكتوبر 1963، أُنشئت مؤسسة النقد لجنوب اليمن، التي وضعت الدينار اليمني للتداول في شهر نيسان 1965 كأول عُملة وطنية خاصة بجنوب الوطن لتحل محل العملة القديمة وهي شلن شرق أفريقيا، وظهرت من الدينار عملات معدنية مختلفة. وفي مايو 1990، اعتبر الريال والدينار وحدتي العُملة الرسمية للجمهورية اليمنية، وأن كلا منهما قابلٌ للتداول ووسيلة دفع بقيمة تبادلية 26 ريالا للدينار.

واستمر الدينار والريال يتداولان معاً حتى عام 1996، حين سُحب الدينار من التداول خلال فترة 3 أشهر في أعقاب صدور ورقة الـ 200 ريال في مارس 1996، ومنذ 11 يونيو 1996 أصبح الريال العُملة الوحيدة للجمهورية اليمنية

المصدر:

• موسوعة المحيط، متاح على: https://almoheet.net/تاريخ-العملة-اليمنية-قديما-وحديثا
• وتاريخ العملة المتداولة في اليمن قديما

تقييم كفاءة المزادات وانعكاساتها على استقرار العملة والمستهلك

أ.د. ليبيا عبود باحويرث

المقدمة:

تعد نافذة مزادات العملة الأجنبية احدى وسائل السياسة النقدية غير المباشرة المؤثرة في الأساس النقدي هادفة للتحكم في الطلب الكلي ومواجهة الضغوط التضخمية لتحقيق استقرار في قيمة العملة المحلية والذي يعتبر ركيزة أساسية لعملية التنمية، ولعله اهم ما افضت اليه السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي – عدن في السعي نحو استقرار سعر صرف الريال اليمني تجاه العملات الأجنبية والذي ينعكس على مستويات التضخم الذي يعيشه الاقتصاد.

ان تأثر القطاعات الرئيسية في الاقتصاد بالانهيار في سعر الصرف للعملة المحلية تطلب من السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي – عدن بالتدخل الواسع وبالوقت الذي اعتبرناه متأخر، الا انه بهدف ضبط سعر الصرف أي ان مشاركة البنك المركزي – عدن من خلال المزادات المتواصلة التي يجريها لسحب المعروض النقدي والذي من خلاله محاولا لتخفيض سعر الصرف وبالتالي تدني نسبة التضخم، ومن خلال هذه السطور نحاول ان نبرز التقييم لكفاءة تلك المزادات وتأثيرها على سعر الصرف والمستهلك.

المفهوم لمزاد العملة بانة سوق العملة الأجنبية حيث يلتقي فيه الطلب على العملة بالعرض عليها، وعملية بيع وشراء العملة الأجنبية هي نقدية بحتة تجري بموجب تعليمات اللجنة التنفيذية لبيع وشراء العملة الأجنبية او لجنة المزاد، والبنك المركزي – عدن يبيع الدولار ليحصل على الريال اليمني رغم أهمية استخدام العملة الاجنبية للعملية التجارية والاستيراد، الا ان البنك المركزي لا يركز على هذا الهدف حاليا.

تهدف المزادات للعملة الى:

- لتطبيق احدى الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية في إدارة السيولة والسيطرة على مناسيبها، مما يسهم في تحقيق التوازن في السوق النقدية وتقوية فرص الاستقرار المالي ومن ثم الاقتصادي.
- للتدخل المباشر لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني مما ينعكس إيجابا على المستوى العام للأسعار.
- تحديد أسعار الصرف الرسمية بحسب الارساء في المزاد.
- توفير موارد بالعملة الأجنبية لدى المصارف لغرض تمكينها من اجراء عملياتها المصرفية لتغطية احتياجاتها.
- سحب الفائض من المعروض النقدي في الاقتصاد.

لقد أتجه البنك المركزي اليمني الى بذل المزيد من الجهود الاستثنائية بنهاية عام 2021م للحد من التدهور في سعر صرف العملة المحلية من خلال بيع العملة الأجنبية وشراء الريال اليمني في السوق حيث واجة الاقتصاد اليمني انحرافات عدة منها داخلية متمثلة في ارتفاع نسبة التضخم وخارجية انخفاض نسبة الاحتياطيات النقدية، حيث يعمل البنك المركزي على رسم السياسات النقدية والتي تؤدي دورا مهما في السياسة الاقتصادية للدولة ومواجهة عجز الموازنة العامة في ميزان المدفوعات لتفادي الارتفاعات في المستويات العامة للأسعار وعادة ما تهدف السلطات النقدية الى اعتماد سياسات لضمان استقرار صرف العملات المتدهورة كوننا نصنف في الدول النامية التي تعاني من اختلالات كبيرة في ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، الأمر الذي يعرضنا للأزمات ولقد شهدت السياسة النقدية في المناطق الجنوبية من اليمن تحولا من خلال اعتماد البنك المركزي اليمني – عدن اسلوب المزادات لبيع العملة الاجنبية بهدف السيطرة على عرض النقود وارتفاع حجم السيولة في السوق والتي تصب في الحد من التضخم وتحقيق استقرار اقتصادي في المستوى العام للأسعار الذي يعاني من مشاكل تدهور كبيرة حيث ان التدخل المباشر في سوق الصرف لمبادلة الدولار بالريال اليمني والتوظيف الضخم للصرف الاجنبي القائم على بيع الدولار وشراء الريال اليمني، لذا لجأ البنك المركزي اليمني – عدن الى بيع الدولار بموجب سعر لا يتناغم مع المعنى الاصطلاحي للمزاد، اذ أن السعر الذي يباع به لا يتم التوصل اليه بالمفاوضات بل يحدد من خلال عملية تنافسية بين الأطراف المشاركة في مزايدة مفتوحة أو عرض للسعر قد يثمر عن سعر نهائي يقبل به البائع اذ يكون البنك المركزي – عدن مجهزا ب 15 مليون دولار /مزاد لمواجهة مشتريات المصارف المجازة.

ان تطبيق نظام المزادات لبيع العملة الأجنبية لأول مرة في اليمن لقي قبول كبير من قبل المؤسسات والبنوك الدولية الداعمة نحو سلامة الممارسات المالية من حيث المتابعة والمراقبة الدولية الداعمة تحقيقا لمبدا الافصاح والشفافية من حيث اوتوماتيكية عمل النظام وتلقائية تنظيم المزاد واختيار الفائزين دون تدخل الجهات الخارجية، ومن ثم يتم نظام المزايدات الدولي من خلال المنصات الالكترونية في البنك المركزي والهدف يتمثل في تحقيق استقرار سعر الصرف من خلال سحب فائض المصروف النقدي والحد من عمليات المضاربة بالعملة في السوق.

ولقد تم تنفيذ اربعة مزادات شهريا بإجمالي مبالغ 60 مليون دولار وتعتبر أول تجربة للبنك المركزي في منتصف نوفمبر 2021 نحو الحد من التدهور للعملة الوطنية وتصنف المزادات من أدوات السياسة النقدية الغير مباشر التي تهدف في التحكم بالطلب الكلي ومواجهة الضغوط التضخمية من خلال تحجيم الفجوة بين السعر للبيع والشراء ومن خلال التسلسل لأسعار الصرف / دولار حيث كان في بداية المزادات مرتفعا مقابل الريال اليمني حيث وصل نحو 1560 ريال /$ في السوق بينما سعر المزادات 1411 ريال /$ وكان من أهم سياسات انخفاضه مرتبط بعوامل سياسية اكثر من أنها اقتصادية

الشهر	رقم المزاد	اعلى سعر عطاء	ادنى سعر عطاء	سعر المزاد	عدد العطاءات المتقدمة	عدد العطاءات المقبولة	عدد المشاركين	المبلغ بالمليون دولار	المنفذ المبلغ
10.11	1	1441	1411	1411	8	8	5	15	8
16.11	2	1495	1461	1461	16	16	6	15	14
23.11	3	1490	1461	1461	14	14	5	15	13
1.12	4	1650	1577	1585	13	12	5	15	15
14.12	5	1350	1300	1300	9	9	6	15	10
21.12	6	900	850	850	3	3	3	15	14
23.12	7	900	830	830	8	8	5	15	9
28.12	8	734	730	730	6	6	4	15	10
30.12	9	808	800	800	9	9	4	15	13
الاجمالي	9				86	85	43	-	160

المصدر: نشرات البنك المركزي-عدن 2021

ومن خلال المتابعة لأسعار المزاد والتي بدأت من 1411 ريال/$ في 10 نوفمبر تزايدت الأسعار في اول ديسمبر حيث وصلت 1585 ريال/$ في 12 ديسمبر وصل سعر المزاد 850 ريال/$ والذي يعتبر انجاز كبير وخصوصا مع تفعيل اول الاستراتيجيات الجديدة لإدارة البنك – عدن في 28 ديسمبر بلغ أدنى سعر للمزاد حيث وصل 730 ريال/ $ الأمر الذي اعتبر انجاز في تاريخ السياسة النقدية الا أنه سرعان ما تدهور وبدأ بالارتفاع نتيجة لعوامل اهمها سياسية اكثر من انها اقتصادية ناتجة من مضاربة الصرافات واجمالي ما تم صرفة من مزادات 2021 بلغ 160 مليون دولار بنسبة سحب للسيولة بلغت نحو 170 مليار ريال يمني من السوق من اجمالي السيولة في السوق لا كثر 3 .3194 مليار ريال من وهذا يعتبر انجاز نحو تحقيق أهداف السياسة النقدية الانكماشية.

ومع ملاحظة ان العطاءات لها أثر في تزايد ويرجع ذلك لزيادة الوعي المجتمعي والمتعاملين بمعنى المزادات والذي يبشر بمستقبل لسوق مالي واعد.

الا اننا عند متابعة لعام 2022 فان شهر يناير شهر اربعة مزادات حيث كانت في تاريخ 4 يناير بسعر مزاد وصل 930 ريال /$ وارتفع نهاية الشهر في تاريخ 25 يناير الى 1086 ريال /$ الارتفاع ناتج عن المضاربة وكذلك تأثير انقطاع خدمة الانترنت الأمر الذي اربك العمل وزاد من امكانية التلاعب عبر الشبكات والتطبيقات الخاصة بالصرافات.

اما بالنسبة لتأثير المزادات على المستهلك فإن أي ارتفاع في سعر المزاد ينعكس سلبا على ثقة المواطن في العملة الوطنية حيث أن ذلك ضاعف من مخاوف المستهلك تجاه اسعار السلع وإدارة الدولة للاستمرار في ثبات استراتيجيات الاجور التي لعبت دورا سلبيا كبيرا في التغافل عنها وعدم الاهتمام بالتسويات لموظفين الدولة والعمالة بشكل عام حيث بلغت احتياجات المتوسط للمستهلك نحو 100000 ريال يمني لتلبية حاجات استهلاكه اساسية فقط من الغذاء بالحد الأدنى بدون الاحتياجات الاخرى والتي تعد تحديا خطير لمقومات التدهور الاقتصادي.

لذا فإن السياسات الاقتصادية تم تطبيقها لجوانب ولم تولى اهتمام بالإنسان الذي يعد لبناء المجتمعات وسلامة غذائه ومعيشته مرتبطة بالإصلاحات لسياسات سعر الصرف وتبني استراتيجيات للأجور وضبط أسعار السلع للمستهلك وبذلك ستكون نظام المزادات ومدى تأثيرها على أسعار الصرف بفاعلية اذا ربط الأسعار بالمستهلك.

خلاصة القول:

- ان سعر الصرف يعد من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تبين المركز الاقتصادي للدولة ومدى مجابهتها لمستويات التضخم.
- ان عمل المزادات للعملة الأجنبية للبنك المركزي اليمني-عدن كان له التأثير الواضح في تحسين أسعار الصرف لكن تأثير العوامل الأخرى كانت اقوى منها السياسية والصرافات.
- ان عملية الاستمرار في ضخ العملة الأجنبية من قبل البنك المركزي تعتبر سياسة نقدية سليمة لسحب المعروض من العملة المحلية في السوق والذي انعكس بشكل كبير على تدهور العملة المحلية للريال اليمني.
- يتوجب الإسراع في تنفيذ آلية لتمويل الواردات واوتوماتيكية التعامل بين الاعتماد المستندية وبلد المنشأ للبضاعة.
- العمل نحو الغاء التراخيص لمحلات الصرافة الغير مستوفية الشروط ومنعها من مزاولة المهنة نتيجة الضرر الذي لحق بالاقتصاد والمجتمع.
- الإسراع في استكمال الربط الشبكي بمنظومة البنك المركزي اليمني – عدن.
- الاشراف المباشر للبنك المركزي عن أي عملية تحويل للعملة المباعة خارجيا لتغطية الواردات.
- التوعية المجتمعية بالسوق المالي والرقابة على مبالغ ما بعد المزاد للتمكن من انفاقها وفق ضوابط محدده.

المراجع:

إصدارات البنك المركزي اليمني – عدن للأعوام 2022-2021م

الشهر	رقم المزاد	اعلى سعر عطاء	ادنى سعر عطاء	سعر المزاد	عدد العطاءات المتقدمة	عدد العطاءات المقبولة	عدد المشاركين	المبلغ بالمليون دولار	المنفذ المبلغ
4.1	1	962	930	930	15	15	5	15	15
11.1	2	1120	1070	1090	17	12	8	15	15
18.1	3	1175	1080	1120	22	16	8	15	15
25.1	4	1108	1085	1086	16	15	6	15	15

المصدر: النشرات للبنك المركزي-عدن 2022

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen

Trust & Experience الخبـرة والثقـة

وضوح في الرؤية
تميز في الأداء
إشراقة جديدة

بنك مملوك للدولة 100%

تصميم دائرة تكنولوجيا المعلومات

هاتف :
+967 -2- 253753/252403
فاكس:
+967 -2- 255004
البريد الإلكتروني:
nby.ho@y.net.ye

لمزيد من المعلومات زوروا موقعنا
http://www.nbyemen.com

مقالات اقتصادية:

ضرورة تزامن الإصلاحات الاقتصادية

أ. مشارك د. حسين الملعسي - رئيس قسم الاقتصاد الدولي

■ يمر اقتصاد البلاد بمرحلة صعبة للغاية، ولتجاوز هذه المرحلة يتطلب انتهاج جملة من الإجراءات والسياسات والبرامج الاقتصادية العاجلة، والتي تتناسب والوضع الراهن.

والغريب في الأمر أن الجميع في البلد لا يعمل بجد لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل الانهيار المتوقع.

إن الإنقاذ الاقتصادي يتطلب مساعي جادة من خلال تبني خطة شاملة وواضحة للإنقاذ.

■ تقييم الوضع الراهن

يتلخص الوضع الحالي في حالة استثنائية تشمل التدهور العام في كل مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومؤشرات الحياة عمومًا، ويهمنا هنا إبراز أهم مؤشرات ودلالات الأزمة الاقتصادية من خلال التالي:

١. لازال وضع العملة الوطنية صعب للغاية حيث لا توجد أي مؤشرات أو إجراءات جادة تدعم موقف العملة في سوق الصرف.

٢. لا تزال مالية الدولة تعمل بدون ضوابط فلا ميزانية عامة ولا تتوفر معلومات رسمية حول الإيرادات العامة والنفقات العامة ولا حول طرق استخدام الموارد السيادية للدولة.

٣. غياب التنسيق الضروري والواضح بين الحكومة والبنك المركزي، حيث يساعد غياب التنسيق على فشل أي جهود منفرده يقوم بها الطرفان لإصلاح الأوضاع المأزومة.

٤. عدم تجاوب المانحين ودول التحالف في دعم الاقتصاد بسبب أحجام السلطات المختلفة عن القيام بتنفيذ شروط تلك الجهات في تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تأمين قدر كاف ومعقول من النزاهة والشفافية والحد من الفساد في إدارة واستخدام الموارد المالية سواء كانت محلية أو خارجية.

٥. انهيار شبة تام للخدمات المقدمة للسكان في مجالات الطاقة الكهربائية والمياه والصرف الصحي والتعليم والصحة.

٦. زيادة الأسعار بشكل حاد وغير منضبط مما يتسبب في الزيادات الحادة في الفقر والمجاعة وتدهور الوضع الإنساني بشكل خطير للغاية.

إن تلك الدلائل الخطيرة تتطلب تحرك سريع من كل سلطات وهيئات ومؤسسات الدولة لإصلاح شامل وفعال ومتزامن.

■ الإصلاحات العاجلة

إن الاصلاح الذي نطالب به يجب أن ينطلق من القطاعات والأنشطة الاقتصادية المفتاحية في اقتصاد البلاد والتي يمكن تحديدها في التالي:

أ. القطاع المالي والنقدي

تعرض هذا القطاع لإهمال كبير خلال فترة الحرب، وبالتالي يجب أن ينطلق الحل منه من خلال التالي:

١. تنشيط وزيادة الإيرادات العامة وتوريدها إلى الحسابات المخصصة في البنك المركزي مع وقف الهدر والسطو والنهب من موارد الدولة السيادية.

٢. إعداد الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٢م.

٣. تحسين أساليب وطرق تحصيل الضرائب والجمارك ورفع جاهزية مرافقها وسيادة تحصيلها وضبط توريدها الى البنك المركزي عدن.

٤. وقف طباعة العملة المحلية وكل أشكال التمويل بالعجز مع ضرورة السيطرة على الكتلة النقدية بما يتناسب وحاجات الاقتصاد.

٥. تنشيط وإصلاح دور المؤسسات المشرفة على القطاع المالي والنقدي.

٦. التنسيق اللازم بين الحكومة والبنك المركزي والعمل المتناغم والمتزامن لحلحلة المشاكل المشتركة وفقًا للقوانين.

ب. قطاع النفط والمعادن

كون هذا القطاع هو المصدر الرئيس للموارد المالية للدولة فيجب تهيئته من خلال زيادة إنتاج وتصدير النفط واستئناف تصدير الغاز الطبيعي المسال وسيادة الدولة على تلك الموارد ومؤسساتها بشكل لا يقبل التأجيل.

ج. القطاعات المساندة الأخرى

وهي القطاعات الخدمية والتي تؤمن للاقتصاد والسكان الاستقرار سواء في مجالات الإنتاج والاستيراد والتصدير وأهم تلك القطاعات والأنشطة الصناعة والتجارة و الطاقة الكهربائية والنقل والمواصلات والاتصالات وقطاع الزراعة والري والأسماك والمياه والصرف الصحي والخدمات الاجتماعية الأخرى.

إن تنفيذ الإصلاحات المأمولة في تلك القطاعات يتوجب أن تتم بإدارة حكومية وإشراف وتنسيق وتزامن تام ومشاركة إيجابية من المجتمع ابتداءً من وضع السياسات ومرورًا بالتنفيذ وفي مراحل الرقابة والتقييم والمراجعة من أجل مراجعة وتقويم أي اختلالات أولا بأول.

■ إدارة الإصلاحات

تقع على الحكومة مسؤولية التخطيط للإصلاحات الاقتصادية وإدارة وتنفيذ تلك الإصلاحات العاجلة.

وتتحمل الحكومة مسؤولية اعتماد خطة استثنائية تتضمن حزمة من القرارات الاقتصادية تهدف لتنفيذ السياسات اللازمة لحلحلة الازمة الاقتصادية التي تضرب كل أركان اقتصاد البلاد ويتطلب ذلك تفعيل دور الحكومة ومؤسساتها وقياداتها

وليس مجرد تواجدها في العاصمة عدن، كما يتطلب تشكيل مجلس وزاري مصغر لإدارة خطة الإنقاذ، يشمل وزراء القطاعات المفتاحية في اقتصاد البلاد وتتركز مهمة المجلس في تحديد أولويات السياسات والإجراءات والقرارات الحكومية ووضع مخطط للإصلاحات وإدارة التنفيذ ومتابعة نتائجه وآثاره وتصحيح أي اختلالات أولا بأول.

إن أي تردد أو تقاعس في القيام بالإصلاحات العاجلة سيؤدي إلى مزيد من التدهور، بل والانهيار الاقتصادي التام، وليس ذلك فحسب، بل سيجعل من الصعوبة بمكان إدارة أي أنشطة أو استثمارات لإعادة الإعمار ومعافاة الاقتصاد في المستقبل.

إن اقتصاد البلد بحاجة ماسة لبرنامج إسعافي لوقف التهور، وخاصة في قطاع المال والنقد وإنقاذ عاجل للعملة المحلية وزيادة الموارد المالية للدولة، ويجب أن تخط السياسات الاقتصادية في هذا المجال بتحديد نقاط تركيز تحظى بأولوية في الجوانب النقدية والمالية وإعادة الانضباط لهذه الأنشطة وفقا لما كان معمولا به قبل الحرب، ويتطلب ذلك في الأساس رفع كفاءة مؤسسات تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية في كافة مرافق قطاعات الاقتصاد الرئيسية، وفي هذا الشأن نقترح تشكيل فريق اقتصادي فني يساعد السلطات في وضع الإجراءات والسياسات ويساعد في التنفيذ وتجاوز أي إشكاليات تعترض ذلك وخاصة ردم الهوة بين بناء السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذها.

إن الإشكال الواضح في عمل مؤسسات الدولة في الوقت الراهن هو عدم التماهي بين إصدار القرارات وتنفيذها، كما نأمل أن يساعد الفريق الاقتصادي في إدارة وتقييم نتائج السياسات أولا بأول وإحاطة السلطات بذلك، ونقترح أن يتكون الفريق من ممثلين عن الأجهزة الرقابة للدولة والقطاع الخاص و المجتمع المدني و الاكاديميين المتخصصين .

■ تزامن الإصلاحات

أن المقصود بتزامن الإصلاحات، هو بناء قاعدة بيانات ذات موثوقية ومصداقية تساعد متخذي القرارات على بناء مخطط عاجل و شامل للإصلاحات الاقتصادية وكذا وحدة وتزامن وضع خطة الإصلاحات بمشاركة من الحكومة والبنك المركزي والقطاعات الأخرى، والتنسيق في أهداف ووسائل و طرق العمل منذ جمع المعلومات وتصميم السياسات وإصدار القرارات وتنفيذها و مراجعة التنفيذ.

ونقترح البدء من إصلاح متزامن من تخطيط إصلاح السياسيات المالية و النقدية وسياسات سعر الصرف عبر التنسيق والتكامل بين البنك المركزي والحكومة ممثلة في وزارة المالية.

إن إعادة ضبط سياسات و أداء مؤسسات إدارة المال والنقد يساعد في احتواء مستوى كلفة الدين العام وخفض الضغوط التضخمية وخفض مخاطر الدين العام ومن ثم دعم الاستقرار الاقتصادي، وخاصة استقرار سعر صرف العملة المحلية، ومن ثم معافاة تدريجي لاقتصاد البلد.

إن الجهود المنفردة في إصلاح الوضع الاقتصادي المأزوم سيكون مصيرها الفشل الذريع.

الاقتصاد اليمني ونهضة مشاريعه

بقلم الأستاذ/ علي صالح عاطف الشرفي.

في مقدمة نهوض وبناء الأوطان تعمد الإدارة الاقتصادية الوطنية متوجهة نحو تحقيق غايات الشعب وأهدافه وفق فلسفة واستراتيجية الدولة وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية، وابتكار أنماط مستحدثة ومتطورة من الأداء في مجالات إدارة المال العام والاقتصاد القومي ،عن طريق خلق بيئة صالحة للعمل ومجتمع ذو تفاعل تام مع وبين عناصره المختلفة، ممثلة في الأجهزة الأخرى الحكومية وغير الحكومية والمواطنين والأفراد داخل وخارج القطر تكريسا للبذل والعطاء وتحقيقا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بصورة تجعل اليمن يتبوأ مركزا مرموقا ومتقدما بين الشعوب والدول ، يأتي تحسين البيئة الاستثمارية والتشريعية من خلال عدد من الإجراءات لتحفيز الصادرات وضمان الحفاظ على معدلات إيجابية لنمو الصادرات اليمنية في ظل الآثار السلبية لتفشي وباء كورونا على الاقتصاد العالمي وتحقيق زيادة جوهرية باعتبارها أهم مصادر النقد الأجنبي، وقاطرة النمو للصناعات ذات القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وكذا رفع معدلات تشغيل العمالة لاستيعاب الطاقات الإضافية، نتيجة توقف أو تباطؤ بعض الأنشطة الاقتصادية وخاصة قطاع الخدمات ندعو وبكل أمل وفي أجواء مفعمة بالتفاؤل ،إلى تعزيز التعاون التجاري والصناعي المشترك مع كافة الدول لترسيخ تواجدها الاستثماري في بلادنا والاستفادة من المزايا التي يتحها السوق المحلي والتي من أهمها النفاذ للأسواق العالمية من خلال اتفاقيات التجارة التفضيلية المبرمة بين بلادنا والعديد من الدول والتجمعات الإقليمية والدولية والتي تتيح للمنتجات ذات المنشأ اليمني النفاذ ،فضلا عن تكثيف الجهود التنسيقية لدعم التعاون بين الشركات وتجمعات الأعمال ومؤسسات التمويل بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد والإمكانيات المتاحة . اليوم لم يعد مقبولا أن نعود للمربع الأول من تراجع لعمل الحكومة أو عرقلة الحياة العامة للناس، يجب أن ندرك خطورة المرحلة وكل مصالح وقوانين تهم الوطن والمواطن، فقد حان وقت رمي كل خلاف وراء ظهورنا والالتفات للمرحلة القادمة التي تتطلب تعاونا وتكاتفا ،لا بد أن تثمر إنجازات تترجم على أرض الواقع سواء اقتصادية أو سياسية أو سياحية، فهناك استحقاقات قادمة لا تحتمل التعطيل والتأخير، للحاق بركب التطور والتنمية وتنفيذ خطتها التي تعطلت لأكثر من سبع سنوات لأسباب وتداعيات الحرب الظالمة والغير منطقية ، في وقت يلقي الواقع الاقتصادي بثقله على مختلف القطاعات في اليمن، تتوجه الأنظار إلى وقف نزيف الحرب واستعادة السلام والأمن والأمان ، فقد عانت المؤسسات الاقتصادية من الانهيار الحاصل ومن تبعات الأزمات الاقتصادية والمالية والسياسية، أما حاليا فتعلق الآمال على الميلاد الجديد لعام 2022 م الذي قد يزف فرصة تحمل معها بعضا من الإيجابية، بما يسمح بنهوض القطاع والإنعاش الاقتصادي اليمني بعد الانهيار المستمر الحاصل .. تعلق آمال القيمين على القطاع السياحي على الارتفاع في أرقام الحجوزات في الفنادق والرحلات الآتية إلى اليمن، إذ يبدو الموسم السياحي واعدا للكثيرين، وعلى الرغم من المنحنى الإيجابي نوعا ما، إلا أنه قد يكون من الصعب الاعتماد على السياح لإنعاش الاقتصاد في العام الحالي، لاعتبار أن الأموال التي تنفق لا تدخل في الدورة الاقتصادية بسبب أزمة المصارف إذا لا بد أن تتمكن الحكومة من تطوير نموذج الاقتصاد ليدير كافة الإخفاقات بالكثير من المهارة، والاستفادة من التنوع باعتباره حالة إغناء وإثراء وليس حالة تضاد وصراع . آن لبلدنا أن تتحرر وتستريح لينجح شعبنا نجاحا بما يكفي لتجنيب الأزمات السياسية والصراعات المؤدلجة، وتحقيق نسب تنموية واقتصادية عالية تمثل حالة التعامل الواقعي مع التعقيدات والمتغيرات دون الجنوح إلى الانحدار والركود حين نصل إلى مرفأ الأمان سينهض الاقتصاد الوطني ويرافق سياسة اقتصادية جديدة تمزج بين بناء الإنسان اليمني وابداعه في ازدهار ونهضة وطنه. ومن على مجلتكم الاقتصادية الواعدة والرائدة في هذا المجال كونها نافذة تعبر بتجلياتها عديد من الاقطار الخارجية لتعكس الوجه المشرق لبلادنا، نجدد دعوتنا للحكومة أن تساهم في تبني السياسات الاقتصادية والمتمثلة في دعم المشاريع الاقتصادية وتوفير بيئة استثمارية فريدة لرأس المال الخارجي والداخلي على حد سواء، في تحقيق تطور اقتصادي غير مسبوق تمثل في حركة تجارية نشطة، واتساع القاعدة الإنتاجية لتشمل معظم السلع المستهلكة محليا والمطلوبة في الأسواق الخارجية وبإسعار منافسة كما تحقق نهضة عمرانية كبيرة. نتوسم بطموح أقرب إلى بداية انتعاش حقيقي يبنى عليه الآمال ويؤسس للمرحلة المقبلة، وتقوم المؤسسات السياحية والمرافق الاقتصادية بالحفاظ على وجودها وجودة خدماتها، سيبقى الاستقرار الأمني والسياسي أساسيا لضمان انتعاش القطاع الاقتصادي، لأنه لا يمكن التعويل على انخفاض التنمية والنهوض نتيجة انهيار قيمة العملة الأجنبية فحسب، لجذب المستثمر بغياب الاستقرار. نمضي قدما نحو العمل الدؤوب بروح الفريق الواحد لمواصلة مسيرة البناء وتنفيذ البرامج الاقتصادية ودفع عجلة التنمية والنماء، والتطلع بكل أمل وتفاؤل إلى أن يسود التعاون المثمر بين كل الوزارات والسلطات لتصب في مصلحة الوطن والمواطنين مع الالتزام والتمسك بمبادئ السلام المستدام، سائلين الله أن يسدد الخطى لتحقيق كل ما ننشده لوطننا العزيز من تقدم ونمو وازدهار.

السلام لكم وعليكم.

والله من وراء القصد.

(ميناء عدن).. التجربة التاريخية في الملاحة والتجارة الدوليتين

د. فضل علي مثنى - أستاذ الاقتصاد الدولي المشارك

■ مقدمة:

يقع ميناء عدن في خليج عدن على الساحل الجنوبي لليمن، ويبعد بنحو (95) ميل بحري شرقًا باتجاه باب المندب في البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، وبين خطي عرض (12) و(47) شمالاً وطولاً، (44) و(58) شرقًا، و ميناء عدن له ميزات طبيعية ميزته عن الموانئ الأخرى، وفي منتصف القرن التاسع عشر، وتحديدًا في عام 1850م أصدرت حكومة الهند البريطانية القانون رقم (10) الذي ينص على اعتبار ميناء عدن ميناءً حرًا أمام حركة التجارة الدولية، وفي عام 1888م جرى تأسيس أمانة الميناء، وقد أسهم في ازدهار الميناء افتتاح قناة السويس في عام 1869م.

ويتميز ميناء عدن إقليميًا ودوليًا بموقعه الاستراتيجي المباشر على خطوط التجارة والملاحة العالمية، وإحاطته بالجبال التي تحميه من الرياح الموسمية والأمواج على مدار العام، وكذلك عمق القناة الملاحية الداخلية، وانتشار المراسي ذات الأعمال الكبيرة، وخلوه من التلوث البيئي.

يقع ميناء عدن بين كل من المرتفعين (جبل شمسان 553 متر)، و(جبل مزلقم 374 متر)، ويعتبر الميناء محمي طبيعيًا من الرياح الموسمية الشمالية شرقية، والجنوبية غربية، وعلى طول الحدود الشمالية من البلاد بفعل كلاً من هذين المرتفعين مما يمكنه من العمل بدون توقف طوال العام، ويغطي الميناء مساحة (8 ميل بحري) من الشرق إلى الغرب، و(5 ميل بحري) من الشمال إلى الجنوب.

وانطلاقًا من الأهمية التاريخية التي يحظى بها ميناء عدن الاستراتيجي، فقد تم اختيار هذا الموضوع بهدف استعراض الدور التاريخي والاقتصادي لميناء عدن، وما قدمه ويقدمه عبر المراحل المختلفة. مع الإشارة إلى دور الميناء الاستراتيجي المتميز بموقعه الذي ظل ولا زال يلعب دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد الوطني، علاوةً على استعراض الخدمات التي يقدمها ميناء عدن من خلال تجربته التاريخية العريقة في التجارة والملاحة الدوليتين.

■ تاريخ ميناء عدن ووضعه العام:

يعتبر ميناء عدن من أكبر الموانئ الطبيعية في العالم، وخلال الخمسينات من القرن الماضي تم تصنيفه كثاني ميناء في العالم بعد نيويورك لتزويد السفن بالوقود. كما يعتبر الميناء من أهم المنافذ البحرية المتحكمة في البحر الأحمر من جهة الجنوب، والمنفذ الوحيد لليمن على بحر العرب، والمحيط الهندي، وهو بذلك يطل على خطوط التجارة والملاحة الدولية. اشتهر قديمًا كميناء وسوقًا لكبار تجار الشرق الأدنى واليونان الذين أسموها العربية السعيدة، وتذكر ذلك بعض النقوش قبل حوالي ثلاثة آلاف سنة، وكذلك كتابات الرحَّالة مثل (ماركوبولو) في القرن الثالث عشر الميلادي، وابن بطوطة في القرن الرابع عشر.

لقد تمت أول عملية مسح بحري للميناء في عام 1835م، وفي السنة 1840م تم بناء مستودعات للفحم، وبعدها بسبعة أعوام (1847م) تم بناء مركز جمركي. في 15 مارس 1850م، تم إعلان ميناء عدن كميناء حر، وفي 1860م وصل تعداد السفن القادمة من الصين والهند والحبشة إلى (1120) سفينة بعد ذلك بسنوات قليلة، وفي العام 1865م ازدهرت الحركة والنشاط بين ميناء عدن وموانئ الهند (مومباي) وأمريكا إلى درجة كبيرة لاسيما بعد استقطاب عدن لتجارة البن من المخا في حين وصلت خدمة التلغراف إلى عدن في عام 1870م. خلال فترة الاحتلال جرت عمليتي تعميق للميناء الأولى في عام 1898م، والثانية في عام 1954م، كما جرت أربع عمليات أخرى بعد الاستقلال.

توقف الزمان بالنسبة لعدن مع إغلاق قناة السويس حتى عام 1975م، وتغير المسار التجاري بتغيير المسار الملاحي لحركة البضائع عبر القرن الإفريقي، مما دفع بدول الجوار القيام ببناء موانئها وتجهيزها بأحدث الوسائل لمواكبة ازدياد الحركة، وذلك بتشييد مراسي مباشرة عميقة تلبية للطلب. ادركت عدن أهمية تشييد مراسي مباشرة مماثلة لمواكبة عجلة التطور العصرية في موانئ العالم، وسعت جاهدة وتمكنت من الحصول على قروض ميسرة من الدول الشقيقة لبناء مراسيها المباشرة بالمعلا، وقد ساهمت في هذا المضمار كل من السعودية، والكويت، وأبوظبي في مطلع عام 1987م بحصص متفاوتة في تمويل لهذا المشروع البالغة تكلفته نحو (40) مليون دولار للأعمال الإنشائية التي تم إنجازها في أغسطس عام 1990م. خلال عامي 1993م و1995م تم تزويد محطة المعلا برافعتين جسريتين لمناولة الحاويات.

كما تم توفير معدات وآليات خاصة بأعمال المناولة من قاطرات بربة ومقطورات ورافعات شوكية من مختلف الأحجام ومواصفات التقنية الحديثة، وتوسيع نطاق الخدمات والتسهيلات المتواجدة في الميناء، واستمرار حركة التطوير هذه طيلة الأعوام اللاحقة، حيث تم بناء محطة عدن للحاويات، وتعميق قناة العبور للميناء الخارجي والداخلي في عام 1998م، وفي 11 سبتمبر 1999م افتتحت محطة عدن للحاويات التي كانت قد دشنت العمل من قبل وزير النقل في 19 مارس 1999م بقدرة تشغيلية تصل إلى (450) الف حاوية مكافئة سنويًا، ومع افتتاح المحطة بدأت عدن الخطوات الأولى لمرحلة استعادة الميناء لموقعه المرموق في خارطة الملاحة الدولية، ومع نهاية العام 2002م كان يرتاد ميناء عدن (16) خطًا ملاحيًا دولي وإقليمي، وتم مناولة عدد (436,388) حاوية مكافئة، إلاَّ أن هذا النمو تأثر سلبيًا عقب حادثة الناقلة الفرنسية كول في أكتوبر 2002م، بيد أن عزم الحكومة لتجاوز تلك الآثار السلبية على النشاط الملاحي جعلها تنهض مرة أخرى لتتمكن من مناولة عدد (278,308) في عام 2005م حاوية مكافئة معلنة بذلك عودة قوية للمنافسة على استقطاب نشاط الترانزيت في المنطقة.

■ خدمات ميناء عدن والطاقة الإنتاجية:

1- خدمات الميناء:

أ- الخدمات المساندة:

يتم توفير الخدمات المساندة لجميع أنواع البضائع المتداولة، والتي تشمل خدمات التوكيلات الملاحية التي ترتقي إلى مستوى عالي من المهنية تصل إلى مستوى تخطيط عمليات مناولة الحاويات بكفاءة واقتدار. أما الخدمات الأخرى، فتشمل تمويل السفن بالمواد الغذائية والوقود والمياه، إضافة إلى جمع وتصريف المخلفات الصلبة والسائلة وكذا مخلفات الزيوت وإصلاح السفن ومعدات السلامة على ظهرها إلى جانب صيانة وإصلاح معدات سلامة الأرواح في البحار (سولاس).

ب- الخدمات التي يقدمها الميناء:

1- خدمات الإرشاد والقطر والإرساء وإنقاذ السفن وإخماد الحرائق.
2- خدمة تموين السفن بالوقود والمياه العذبة والمواد الغذائية.
3- مناولة الحاويات، نقاط تبريد ونشاط الترانزيت.
4- خدمات الغوص وإصلاح الأجهزة اللاسلكية ومعدات السلامة للسفن.
5- خدمات الخزن للبضائع في الساحات المسقوفة والمفتوحة.
6- خدمات الحفر والتعميق والمسح البحري.
7- خدمات مكافحة التلوث.
8- شحن وتفريغ البضائع والشفط الآلي للحبوب والإسمنت للسفن.

ج- الخدمات الفنية المتوفرة لمستخدمي الميناء والجهات الأخرى:

1- عمليات ترميم وصيانة السفن السمكية على المزلق الرئيسي للمؤسسة.
2- تركيب وتنصيب عوامات الإنارة الحديثة على طول القناة الملاحية لميناء عدن.
3- عمليات الصيانة والترميم للقاطرات البحرية الحديثة التابعة للأسطول الملاحي للميناء.
4- تصعيد السفينة (جريكو) البنمية البالغ طول بدنها (42) مترًا.
5- المسح البحري (الهيدروغليفي والحفر والتعميق).

2- الطاقة الإنتاجية لميناء عدن:

تتوافر لميناء عدن طاقة ملائمة قابلة للتحديث والتطوير بأقل التكاليف والاستثمارات، وتتكون الطاقة الإنتاجية من مجموعة مرافق ملاحية وفنية بحرية، وبرية وجوية، إلى جانب المرافق ذات الخدمات المساعدة، وتشمل مقومات مرافق الميناء، والمقومات الهندسية، والمقومات الإنتاجية.

■ مرافق الميناء:

يتكون ميناء عدن من منطقتين هما منطقة الميناء الخارجي (Out-er Harbour) "تستخدم هذه المنطقة لأغراض الإرساء على المخطاف" (Anchorage) فقط، وفيها ميناء الزيت (Oil Harbour) في منطقة عدن الصغرى، الواقعة في الجهة الغربية من الميناء، ومنطقة الميناء الداخلي (In-ter Harbour)، والتي تقدم

فيها الخدمات البحرية المعتادة كالإرشاد، والقطر، ومناولة البضائع... إلخ

■ الأرصفة والمراسي الملاحية (مكونات خدمات الميناء):

1- رصيف المعلا.
2- محطة خليج عدن.
3- المراسي العائمة ومنصات التموين بالوقود.
4- محطة عدن للحاويات.
5- ميناء الزيت.

التوصيات:

مستقبل عدن:

لقد تأخر ميناء عدن طويلاً، بل تخلف كثيرًا عن مواكبة روح العصر الملاحي، وتطور صناعة النقل البحري، وجرى تعطيل طاقاته وقدراته، وإلغاء موقعه الاستراتيجي الفريد، وشل موضعه الملاحي الممتاز، وأخرج من سباق المنافسة حتى مع الموانئ التي كانت مهملة، وبذلك فقدت عدن مصدرًا اقتصاديًا إيراديًا واجتماعيًا وثقافيًا من أكبر وأضخم مصادر نهضتها وتقدمها، إذ كان مقدور الميناء أن يدر عوائد ودخول مالية وفنية أكثر بكثير مما تدر قطاعات النفط والزراعة والصناعة مجتمعة، تتمثل في تدهور وشل قدرات وطاقات الميناء، وإهمال موقعه الملاحي الاقتصادي أن ما تم تداوله من حاويات في عدن عام 2007م قياسًا إلى ميناء دبي قد بلغ نسبة أقل من واحد في المائة، وعدد السفن 11%، وبلغت تكلفة تداول الحاوية في عدن نسبة 255% من كلفتها في دبي.

وفي سبيل العودة إلى عصر ازدهار الميناء ومدينة عدن، واستغلال الموقع الجغرافي الملاحي الغربي لمدينة عدن، ينبغي اتخاذ تدابير تنظيمية وإدارية ومالية تكفل رفع كفاءة الميناء ووضعه على المسار السليم، وذلك من خلال تطوير القصور التالية:

• تحرير الإدارة وإشراك القطاع الخاص للقيام بنفس المقومات التي يقوم بها القطاع العام.
• تحديث الإدارة، وتطبيق مفاهيم الإدارة الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات الإلكترونية الحديثة.
• إعادة هيكلة الميناء وتحويله إلى شركة مساهمة عامة مستقلة ماليًا وإداريًا، يدار من قبل مجلس إدارة محترف ومشاركة مع القطاع الخاص.
• الاستعانة سريعًا باستشاري ملاحي دولي قوي يتولى إعادة تحديث الدراسة الاستراتيجية لتطوير الميناء والمنطقة الحرة والمدينة عمومًا، التي وضعت في وقت سابق من عام 1993م، وتحديث الميناء طبقًا لهذه الاستراتيجية.
• تمويل تنفيذ هذه الاستراتيجية وتنفيذها على مراحل عبر موارد الميناء، والاقتراض من الدولة والبنوك والخارج.
• إعداد مناقصة دولية من قبل الشركة أو أحد بيوت الاستشارة الملاحية استدراجًا لعروض شركات ملاحية مستقلة متخصصة عملاقة تتولى إدارة الميناء طبقًا للشروط الوطنية العادلة للمصالح الوطنية وطرفي العقد.
• دمج جمارك المنطقة الحرة والميناء وميناء الحاويات تحت سلطة موانئ خليج عدن، وذلك بهدف توفير النزاهة والمرونة والسرعة والكفاءة والمنافسة، واقصاءً للبيروقراطية الحكومية الفاسدة، وكف أيدي العابثين بالموارد العامة.
• تحسين أداء الميناء، والتخلص من الأنظمة والقوانين الحكومية الضارة ومن البيروقراطية.
• التخلص من النفقات الحكومية الضخمة.
• جذب مصادر جديدة للاستثمار.
• إدخال خدمات النقل متعدد الوسائط بكفاءة وتحديث التكنولوجيا المستخدمة.
• زيادة القدرة على تسويق خدمات الميناء.
• العمل على تخفيض التكلفة لخدمات الميناء.

التضخم المستورد يزيد من المعاناة

بقلم/ د. يوسف سعيد احمد

غالبا ما يشار في الادبيات الاقتصادية الى ان التضخم هو تضخم سعري وبانه ارتفاع الاسعار. على رغم ان هناك انواع اخرى من التضخم ومنها تضخم التكاليف وغيرها وله أسبابه الاقتصادية.

ويعرف التضخم على نطاق واسع بانه "ارتفاع في المستوى العام للأسعار". بمعنى انه عندما تشهد جميع اسعار السلع والخدمات ارتفاعا كبيرا وفي وقت واحد يشهد الاقتصاد حالة تضخمية ينعكس أثره على اوضاع الناس الاجتماعية والمعيشية وعلى اوضاع المنتجين والمصدرين والمستوردين على حدا سواء.

لكن عندما يتعلق الامر باليمن فآن الحرب التي تدخل الآن عامها الثامن لها ايضا تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. حيث تتعاظم الاختناقات في الخدمات العامة وترتفع مستويات الاسعار بما في ذلك اسعار سلعة النفط الاستراتيجية.

بعد ان اصبحت اليمن مستورد صافي للنفط ومشتقاته فإن غلا هذه السلعة الاستراتيجية التي تصاعدت اسعارها في الوقت الراهن تأثرا بما يحدث في العالم من تطورات حيث وصل اسعار برميل برنت 97 دولار للعقود الآجلة. وحتما فان هذا المستوى من الاسعار سيؤثر ذلك على مختلف القطاعات والشرائح والدول وعلى مختلف اسعار السلع والخدمات ايضا بما في ذلك اسعار النقل وفي كل المجالات والانشطة الاقتصادية التي تعتمد النفط ومشتقاته كمدخل من مدخلاتها بما في ذلك اسعار الاصطياد السمكية.

والتضخم المستورد المقصود فيه ارتفاع تكاليف المستوردات من بلدان ما وراء الحدود. وهنا يمكن القول ان بلادنا تشهد تضخما حقيقيا وبمستوى يفوق معدلات التضخم العالمية. خاصة وانه وان هذا يحدث بالتزامن ايضا مع تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية. هذا الحال هو ما يعانيه الاقتصاد اليمني حيث ارتفعت اسعار السلع الاستهلاكية بنسبة بين 100% و200% بل ارتفعت بعض اسعار السلع الى 300% مقارنة بعام 2020 بما في ذلك اسعار النفط التي نتج ايضا عن إعادة تنظيم استيرادها وتسويقها اختناقات كبيرة وارتفاعا جنونيا في اسعارها.

■ اسعار القمح ستتضاعف ايضا:

على الرغم ان الاسعار العالمية للسلع الغذائية وغير الغذائية كانت قد تحركت في الولايات المتحدة وفي اوروبا على وجه الخصوص كنتاج لانتشار كوفيد 19 والذي أثر على سلاسل الاستيراد والخدمات اللوجستية وبالتالي انعكس على ارتفاع اسعار الخزن وتكاليف الشحن العالمي بين موانئ الاستيراد والتصدير بالتزامن مع تأثر الاقتصاد بضعف الانتاجية وتباطؤ الانتاج العالمي. والذي كان من المفترض ان يكون العالم قد تجاوزه نسبيا لكن العالم بدلا عن ذلك دخل في مرحلة تضخم طويلة المدى.

غير ان الوضع العالمي غير المستقر سيعزز من وضع التضخم واستدامته عالميا. فالتوتر القائم بين الغرب وروسيا وخاصة فيما يحدث حول اوكرانيا والذي تعد الولايات المتحدة شريكا اصيلا في تأجيجه له آثاره ايضا. خاصة انه يترافق مع قعقعة السلاح والحشود العسكرية مع حملة اعلامية مكثفة وغير مسبوقة ضد روسيا البلد المصدر للنفط والغاز الى اوروبا والحبوب الى آسيا وافريقيا.

وفيما يتصل بتصدير الحبوب فكورانيا ايضا تعتبر البلد الرابع المصدر للقمح عالميا. ومع تهديد الولايات المتحدة بوقف صادرات الطاقة الروسية الى اوروبا. وتعتبر خط انابيب نورد استريتم 2 الروسي تهديدا مباشرا لمصالحها في اوروبا في هذا السياق تبدو اوروبا المتضرر الاكبر من العقوبات الاقتصادية الامريكية والاوربية المفترضة والدليل على ذلك ان النزاع أطلق موجه ارتفاعات للغاز المصدر الى اوروبا. لكن المشكلة ان اوروبا لا تستطيع ان تقاوم الارادة الامريكية وخاضعة لها بإحكام. لكن هذا الوضع غير المستقر عالميا سينعكس سلبا على كل البلدان وعلى بلادنا بشكل خاص. والتي ستواجه ارتفاعا كبيرا في اسعار السلع والخدمات المستوردة خاصة وان اليمن تستورد 90% من حاجاتها من الخارج وبذلك ستشكل الزيادة المتوقعة في اسعار المستوردات بين 15 و20 % وخاصة في سلعتي الحبوب والنفط. لكن عندما يتصل الامر بالقمح فإن بلادنا تستورد نحو 800 ألف طن من القمح الاوكراني والروسي واللتان تشهدا نزاعا خطيرا في الوقت الراهن وحتما سيؤدي ذلك الى ارتفاع اسعار القمح العالمية المستورد وهذا سيزيد من تعقد الاوضاع المعيشية في اليمن وفي بلد يعيش 80% من سكانه تحت خط الفقر ويواجه أكثر من اربعة ملايين من سكانه مستوى حاد من المجاعة بحسب تقارير الامم المتحدة.

■ ارتفاع الطلب في الشهر الكريم

ومع قدوم شهر رمضان الكريم فان من الطبيعي ان يرتفع الطلب على السلع الغذائية الاساسية والسلع الاستهلاكية الاخرى وهذا سيزيد من ارتفاع مستوى الاسعار خاصة في ظل الاختناقات التموينية وعدم تحسن القوة الشرائية للعملة الوطنية بشكل ملموس ومؤكد سينعكس ارتفاع طلب المستهلكين على زيادة الاسعار وخلق دفق جديد يضاعف تردي المستوى المعيشي للسكان في اليمن. الذي هو في الواقع يعيش وضع كارثي حيث سيكون من الصعب على الاسر تدبير حاجة الشهر الكريم وتوفير احتياجاتهم الطبيعية.

ومع ذلك نتأمل إذا ما سارع الاشقاء في المملكة والامارات بتنفيذ وعودهم التي طال انتظارها بشأن وضع وديعة لدى البنك المركزي خلال شهر مارس القادم على الاقل فإن ذلك سيكون من شانه ان يسهم بحدوث تحسن في القوة الشرائية للعملة الوطنية ووفقا لذلك من المؤمل حينها ان يستقبل الناس رمضان بشكل وحالة أفضل نسبيا. لكن في حالة بقاء الحال كما هو فان من المتوقع ان تزداد الاوضاع المعيشية سوءا وهو وضع كارثي لا نتمناه.

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة

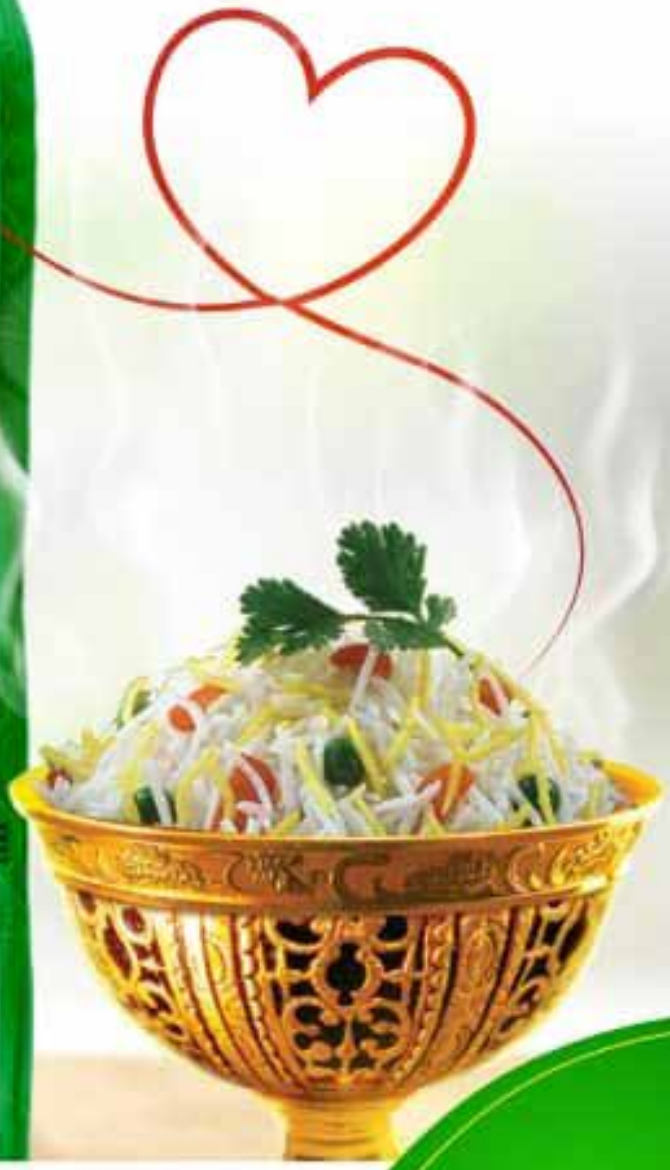

أطيب مذاق صحي

(الميزانية العامة) وغيابها والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

إعداد الدكتور محمد صالح الكسادي - رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية جامعة حضرموت

أن حساب وتحصيل الايرادات التي تحتاجها الدولة ، وتقدير بنود النفقات العامة ، هي اهم مكونات اعداد وانفاذ السياسة الاقتصادية والتي تبني على اربعة ركائز مهمة وهي:

1. القضاء على البطالة.
2. تحقيق النمو الاقتصادي.
3. استقرار المستوى العام للأسعار.
4. التوازن الخارجي.

فيما يتعلق باليمن فنجد انه منذ عام 2015 ويتم تسيير معظم النفقات العامة على ميزانية عام 2014 وهي اخر ميزانية وافق عليها البرلمان اليمني، وأنه لغاية عام 2022 ومع الدخول في السنة الثامنة من الحرب ، تظل هناك ضبابية في ميزانية الدولة ،و صدر قرار في نهاية يناير 2022 لإعداد ميزانية عامة للدولة ولكن لم يحدث أي تغيير ولم تنجز المهمة . حيث ان شفافية الموازنة عادة ما تكون مرتبطة بمؤشرات افضل في التنمية البشرية وتنافسية أعلى وفساد اقل فكفاءة الجهاز الاداري الحكومي تتأثر ايجابياً بالشفافية المؤسسية حيث هناك تكلفة اقتصادية واجتماعية باهظة لعدم وجودها او تطبيقها.

ان الميزانية باعتبارها تنظيم مالي يقابل بين الايرادات والنفقات العامة، لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية للدولة، وان انعدام وجود ميزانية عامة يعني عدم وجود سياسة مالية عامة في اليمن وهي تعد المحرك الاساسي لأي اقتصاد، وهذا ليس وليد الحرب الحالية ،بل ان الميزانية العامة وميزان المدفوعات يعاني من عجزاً مزمناً ما قبل الحرب واعتمدت الدولة على صادرات النفط الى جانب سد العجز التشغيلي باستخدام ادوات الدين المحلية لسحب الاستثمارات من القطاع الخاص، الاقتراض من البنك المركزي او الاقتراض من الخارج وبينما بنود النفقات العامة كانت مهيمنة وبالذات النفقات الجارية مقارنة بالجوانب الاستثمارية والرأسمالية وهذا يعكس عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بعملية التنمية وان انخفاض نصيب الفرد من الاحتياجات الاساسية من تعليم وصحة في تزايد مستمر.

وبالنظر الى جانب الايرادات الضريبية ومنذ عام 2015 في ظل الصراع القائم فأنها تجزأت بسبب انعدام وزارة مالية واحدة بين مناطق سيطرة مليشيات الحوثي والمناطق المحررة مما جعل جباية الضرائب بشكل عشوائي وخارج نطاق التشريعات القانونية.

من الملاحظ هناك انخفاضاً فعليا في ايرادات الدولة بحسب ما هو في جدول (1) بحيث اصبحت لحد الان الايرادات غير قادرة على تغطية بند الرواتب والاجور لعدم توريدها الى خزينة الدولة مما جعل البنك المركزي اليمني عدن يلجأ الى طباعة المزيد من العملة الوطنية أي اتباع سياسة التمويل بالعجز منذ عام 2017 ولغاية الان.

يلاحظ من الجدول (1) ان نفقات الدولة في ازدياد دائما ،وانها اكبر من الايرادات وان الارقام هذه كلها توقعيه وليست فعلية لعدم وجود جهة مركزية ، ويتضح ان الميزانية ظلت على ميزانية عام 2014 وان المرتبات والاجور تلتهم ما نسبته % 46 وهي لا تعكس المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والحاجات المتزايدة، وان الميزانية اصبحت لا تلائم طبيعة المرحلة التي تعيشها البلاد من زيادة في اعداد المتعاقدين وكذلك المتقاعدين

جدول رقم(1) الميزانية للحكومة من الاعوام -2015 2021

($ مليون دولار)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي الايرادات والمنح	18.4	7.6	3.5	6.4	8.5	5.6	5
اجمالي النفقات	34.3	16.5	8.2	14.3	13.8	14.7	10.9
الرواتب والمتقاعدين	-	8.9	7.9	6.8	6.3	5.1	4.3
الميزانية الاجمالية	-15.0	-8.9	-4.7	-7.8	-5.3	-9.0	-5.6
العجز في الميزانية بالملايين الدولارات	-4,147	437-	1,326-	1,024-	-	-1,156	-802

المصدر: صندوق النقد الدولي2020، التقرير الاقتصادي العربي لعام 2019.

والاوضاع الاقتصادية مستمرة بالتضخم الجامح حيث ظلت الرواتب والاجور ثابتة في ظل متغيرات اقتصادية كلية متغيرة نحو الهاوية من ارتفاع المستوى العام للأسعار وانهيار العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية وانخفاض القوة الشرائية للمواطنين.

وان ارتفاع الدين العام يعد مؤشراً اخر خطير بحسب الجدول (2) وتعد الديون عائقاً لأي جهود تنمية مستقبلية ما بعد الحرب لو وضعت اوزارها.

سواء اكانت ديون داخلية من سندات حكومية ، البنك المركزي و اذونات الخزانة ،ام خارجية سوف تتحملها الاجيال القادمة. وتعد اليمن من الدول المنخفضة الدخل ،وان انخفاض حجم موارد الدولة مع توقف المؤسسات المناحة في تقديم المنح والمساعدات نظرا لانعدام الثقة بالحكومة كنتيجة حتمية لتفشي منظومة الفساد الاداري بالحكومة مع ارتفاع واضح في الدين الداخلي وتحتل اليمن المرتبة 175 في مؤشرات الفساد لعام 2021من بين 180 دولة حيث حصلت اليمن على(16) نقطة.

ومن اجل تخفيف عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد الوطني حيث تم وقف مدفوعات خدمة الدين حتى منتصف عام 2021 ووافق نادي باريس على المشاركة في اعادة هيكلة ديون اليمن البالغة 1.6مليار دولار امريكي في نهاية عام 2019 موضح بالشكل (1).

بمعنى أخر سوف يتم الاقتراض من البنك المركزي اليمني عدن، وهنا تكمن المشكلة توقف مساهمة منشأة بلحاف في رفد ميزانية الدولة من تصدير الغاز الطبيعي ب 1 مليار دولار امريكي سنويا ، بالإضافة الى ضعف انتاجية حقول النفط والتي تريد اعادة تأهيل وان عدم تفعيل الدولة لمؤسساتها الإيرادية ،وبالإضافة الى التهرب الضريبي والاعفاءات الضريبية والفساد في اجهزة الدولة الذي تجاوز عجز الميزانية للحدود الامنة بالإضافة انه لا توجد شفافية في الارقام لذا من الملاحظ الاتي:

1. عدم تنفيذ البرامج والمشاريع الحكومية بكفاءة و فاعلية .
2. غياب التنمية البشرية والاقتصادية .
3. لا توجد اهداف استراتيجية للدولة.
4. غياب تام للدعم للطبقات

جدول (2) اجمالي الدين العام الخارجي القائم

($ مليون دولار)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي الدين	6,884.5	5,241.0	6,376.1	6,542.0	6,640.1	6,170.4	-

المصدر :صندوق النقد العربي 2021.

جدول (3) اجمالي الدين العام الداخلي القائم

(مليار ريال يمني)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي الدين	4,086			1,544.9	2,744.9	3,120.6	-

المصدر: البنك المركزي اليمني عدن -2020 2021

شكل (1) الدول اكثر مديونية خارجية

المصدر:Global sovereign debt monitor 2020

شكل (2) تعافي الاقتصاد في دول غرب اسيا

المصدر: البنك الدولي 2022

المتضررة من الوضع القائم من اعانات اجتماعية.

5. الازدواج الضريبي بين المناطق المحررة ومناطق سيطرة مليشيات الحوثي.

يلاحظ من الشكل (2) ان استعادة الوضع الطبيعي لليمن منخفض جداً ويحتاج فترة طويلة من الزمن وانه يسير بشكل بطئ في ظل استمرار الحرب وضعف المساعدات الخارجية ، وان قلة المشاريع الاستثمارية سوف تزيد من حجم البطالة والتي بلغت بين الشباب بحسب اخر تقرير من صندوق النقد العربي 44.1% وعدم تدخل الدولة عبر الميزانية في خلق فرص عمل .

المعالجات :

في ظل استمرار غياب للميزانية العامة للدولة على الحكومة القيام بالاتي :

1. اقرار ميزانية عامة بالمشاركة بالمحافظات والوحدات الادارية وتطبيق عناصر ا لحو كمة .
2. ايقاف الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي اليمني عدن.
3. تجسيد مبدأ المسألة حول الموارد والنفقات في تقارير الكترونية.
4. الشفافية في موارد النفط والغاز.
5. تعزيز كفاءة وفاعلية عملية تحصيل الايرادات وتخصيص النفقات العامة.
6 عدم التمويل بالعجز عبر مصادر تضخمية.
7. ازالة حالات الازدواج الوظيفي .
8. مكافحة الفساد في ا لجما ر ك .
9. النفقات الرأسمالية والاستثمارية والتشغيلية اعادتها لتنشيط الاقتصاد ا لو طني .

ان استمرار عدم توفر بيانات عن الميزانية العامة للدولة ،فأنه يصعب تقييم الاداء المالي الحكومي ، ايضا هناك عدم مشاركة من الافراد ومنظمات المجتمع المدني والاجهزة الرقابية مثل مجلس النواب وغيابة منذ اندلاع الحرب وكذلك الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا لمكافحة الفساد تضاف الى المشكلة المزمنة للبلاد. ان عودة مؤسسات الدولة هي الاداة المهمة في الحرب على الفساد وعلية فانة:

1. يظل تحسن السياسة المالية مرهون بالبيئة السياسية.
2. صعوبة اعادة الإيرادات الى الخزينة العامة للدولة من مبيعات النفط والغاز.
3. أزمة انسانية واجتماعية نتيجة اتساع رقعة الفقر الى نسبة 80%.
4. زيادة معاناة ا لطبقا ت ا لفقيرة ودخول موظفي الدولة في خط الفقراء.
5. جيش من الاسماء الوهمية مسجلين في كشوفات الرواتب.
6. استمرار عمليات العبث والعشوائية في تحصيل الضرائب والرسوم.
7. ارسال بعض الايرادات الضريبة لمليشيا الحوثي مثل الاتصالات ، هيئة الطيران واصدار الهوية الوطنية.

المراجع:

[1] Astrategic Framework for an immediate socioeconomic response to Covid -19 in Yemen 2020-2021,united nation development programme , October2020.

[2] World economic situation prospects 2022, united nation, 2022.

[3] Global sovereign debt monitor 2020,Erlassjahr.de, Published april 2020.

[4]التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ،2021.

[5]الاقتصاد اليمني في ظل الحرب والصراع ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد 34، يونيو، 2018.

[6]البسام ، بسام عبد الله، حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الشارقة للعلو الانسانية والاجتماعية العدد2B، مجلد 17،2020.

[7]72 سؤالا متكررا عن الموازنات بالمشاركة واجاباتها، الحملة العالمية لادارة المناطق الحضرية، برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية،2004.

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

قام فريق الرصد الرابطة الاقتصادية الراصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن المنفذ في شهر فبراير للعام الحالي ٢٠٢٢م، ونقدم لقراء المجلة الأكارم صياغ تحليلي لمتوسط أسعار السلع الغذائية لـ(يناير وفبراير 2022) مقارنة بمتوسط أسعار شهر ديسمبر2021م كأساس للمقارنة.

- متغيرات الأسعار لشهري يناير وفبراير 2022م

يُلاحظ من خلال الرصد والنزول الميداني لأعضاء الفريق أنَّ هناك ارتفاعاً بدأ في أسعار معظم السلع بشكل عام لكل الأصناف في السوق مقارنة لنفس الفترة لشهر يناير من الماضي، ويعزا هذا الارتفاع إلى عودة تدهور سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية والذي بدأ منذ يناير 2022م، وبالتالي أثر هذا الاضطراب في سوق الصرف على الاستقرار النسبي في الأسعار.

متوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

رقم	الصنف/ السلع	متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م ريال يمني	متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م الدولار	متوسط أسعار شهر يناير 2022م ريال يمني	متوسط أسعار شهر يناير م الدولار2022	متوسط أسعار شهر فبراير 2022م ريال يمني	متوسط أسعار شهر فبراير 2022م دولار
	أولا: السلع الاساسية						
1	كيس القمح الامريكي 50كيلو	31000	23.52	32000	24.03	34750	24.46
2	دقيق السنابل ابيض 50 كيلو	38750	36.63	30000	27.39	30875	26.70
3	أرز الفخامة 40 كيلو	67000	51.38	53700	49.12	57000	49.40
3	سكر السعيد 50 كيلو	48225	33.46	39300	35.87	40000	34.65
4	زيت الطبخ بيت الكرم 20 لتر	38050	27.51	15880	14.47	16750	14.51
5	حليب الاطفال بيبلاك 400 جم	7500	5.64	7880	6.19	6850	5.94
	ثانيا: سلع مكملة						
6	الحليب المجفف دانو2.5 كجم	18000	14.15	15750	14.29	17000	14.74
7	شاي الكبوس (1) كجم	8250	6.35	6560	5.97	7300	6.33
8	الفاصوليا الحمراء (1) كجم	1350	2.47	2500	2.27	2475	2.14
9	الفاصوليا البيضاء(1) كجم	2537.5	1.93	1562	1.41	1497	1.31
10	العدس الاصفر(1) كجم	2650	2.04	1880	1.71	2050	1.66
11	كرتون معجون الطماطم المدهش	5300	3.15	4220	3.84	4300	3.50
12	(مكرونة المائدة(400جرام	790	0.61	790	0.71	650	0.54
	ثالثا: الفواكه						
13	التفاح(1) كجم	3250	2.48	2400	2.18	2728	2.35
14	البرتقال(1) كجم	2500	2.09	1900	1.72	2100	1.81
15	الموز(1) كجم	1.38	0.46	540	0.52	575	0.49
16	التمور(1) كجم	2000	1.56	2000	1.82	2000	1.73
17	البطاطس(1) كجم	650	0.48	578	0.52	500	0.33
18	البصل الجاف(1) كجم	750	0.57	510	0.46	450	0.38
19	الباذنجان(1) كجم	800	0.62	494	0.44	750	0.64
20	الطماطم(1) كجم	1175	0.85	670	0.60	675	0.58
21	الباميا(1) كجم	1950	1.53	1800	1.62	2625	2.25
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها						
22	لحم الغنم(1) كجم	8000	6.29	8000	7.35	8000	6.93
23	الدجاج الحي(1) كجم	5000	3.92	5000	4.57	5000	4.44
24	الدجاج المجمد(1) كجم	4500	2.66	3498	3.18	3597.5	3.09
25	طبق البيض(1) كجم	3475	2.68	3032	3.38	3200	2.76
	سادسا: الأسماك						
26	الثمد(1) كجم	6500	4.90	6200	5.65	8000	6.93
27	الديرك(1) كجم	10000	8.32	10000	9.50	13500	11.63
28	السخلة(1) كجم	12000	8.90	11200	10.23	11500	7.69

- يتم الرصد كل يوم سبت من كل أسبوع
- فريق رصد أسعار السلع- الرابطة الاقتصادية

■ التغيرات في أسعار السلع الأساسية

عند مقارنة متوسط أسعار شهر فبراير مقارنة بمتوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م يلاحظ ارتفاع بسعر القمح الامريكي وزن 50 كغم بنسبة (9.67%)، بينما انخفض متوسط سعر الدقيق السنابل 50 كغم بنسبة (20.32%)، إلا أن متوسط السعر مقارنة بشهر يناير حدث تغير طفيف، أما في أرز الفخامة 40 كغم نسبة (14.9%) بينما انخفض سعر سكر السعيد 50 كغم (14.92%) ، غير انه ارتفع مقارنة بشهر يناير بنسبة (4.54%) ، اما الزيوت عبوة 20 لترا (بيت الكرم) فقط انخفضت بنسبة (56%) غير إنَّهُ ارتفع متوسط السعر بنسبة (5.47%) مقارنة بشهر يناير، بينما انخفض متوسط سعر حليب الاطفال عبوة 400 جرام (بيبلاك) بنسبة (8.66%) مقارنة بشهر ديسمبر الماضي، الا انه ارتفع بشكل طفيف مقارنة بشهر يناير .

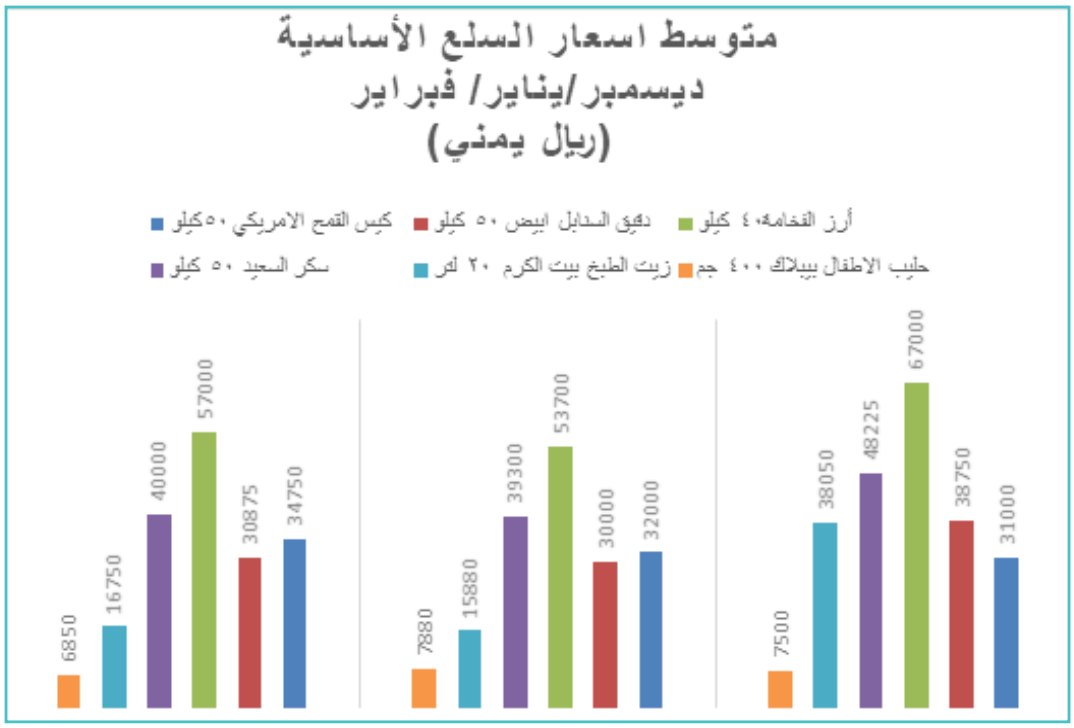

■ التغيرات في أسعار السلع المكملة

أما بالنسبة للسلع المكملة فما زال متوسط سعر الحليب المجفف دانو منخفضا بنسبة (55.5%) عن شهر ديسمبر، بينما ارتفع عن شهر يناير بنسبة (7.9%)، يستمر شاي الكبوس بالانخفاض بنسبة (11%) ، بينما ارتفع متوسط السعر عن شهر يناير بنسبة (11.2%)، بينما ارتفع متوسط الكيلو جرام من الفاصوليا الحمراء بنسبة (83%) ، بينما يشهد الكيلو جرام من الفاصوليا البيضاء انخفاضاً بنسبة (41%)، كذلك العدس الاصفر شهد انخفاضا في السعر بنسبة(22%) بينما كان نسبة الانخفاض في شهر يناير بنسبة (41%)، أما معجون الطماطم (المدهش) فقد وصل الانخفاض إلى (18%) أما مكرونة فقد انخفض متوسط السعر بنسبة (17%) بعد أن كان السعر ثابتاً.

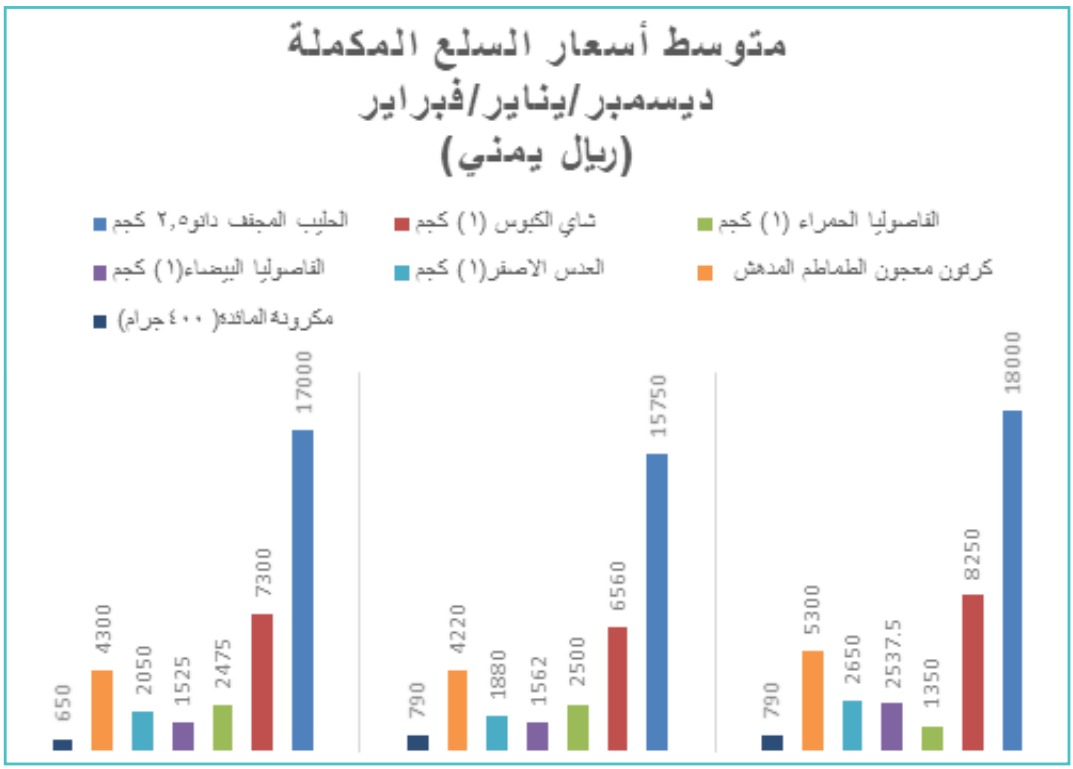

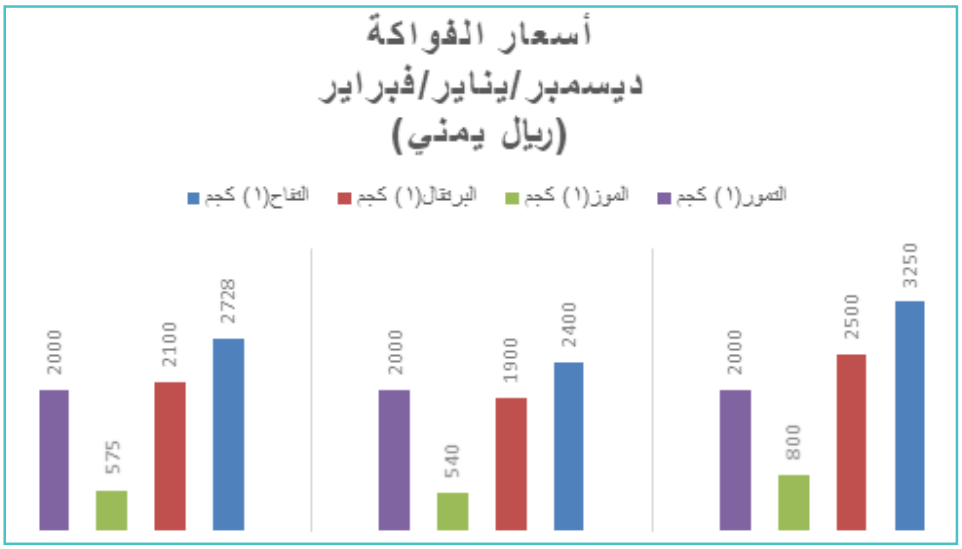

■ التغيرات في أسعار الفواكه والخضروات

بلغ متوسط أسعار الفواكه لسعر الكيلو التفاح انخفاضاً نسبة (16%) من سعره بينما ارتفع عن شهر يناير بنسبة (11%) ، كذلك البرتقال انخفض متوسط السعر نسبة (16%) بينما ارتفع عن شهر يناير بنسبة (10%)، والموز تجاوز الانخفاض (44%)، أما التمور فظلت أسعارها ثابته من قبل الموردين.

أما متوسط سعر الكيلو البطاطس فقد حدث تغيير في سعرة فقد انخفض بنسبة (13%) عن يناير و(23%) عن ديسمبر، أما متوسط سعر البصل فقد انخفض بنسبة (40%) لدخول موسمه، أما الباذنجان فقد وصل نسبة الارتفاع إلى (50%) من سعره، أما الكيلو الطماطم الطازجة كان اشد انخفاضاً فقد وصل إلى (43%) ، أما الباميا ارتفع متوسط سعرها بنسبة (45%).

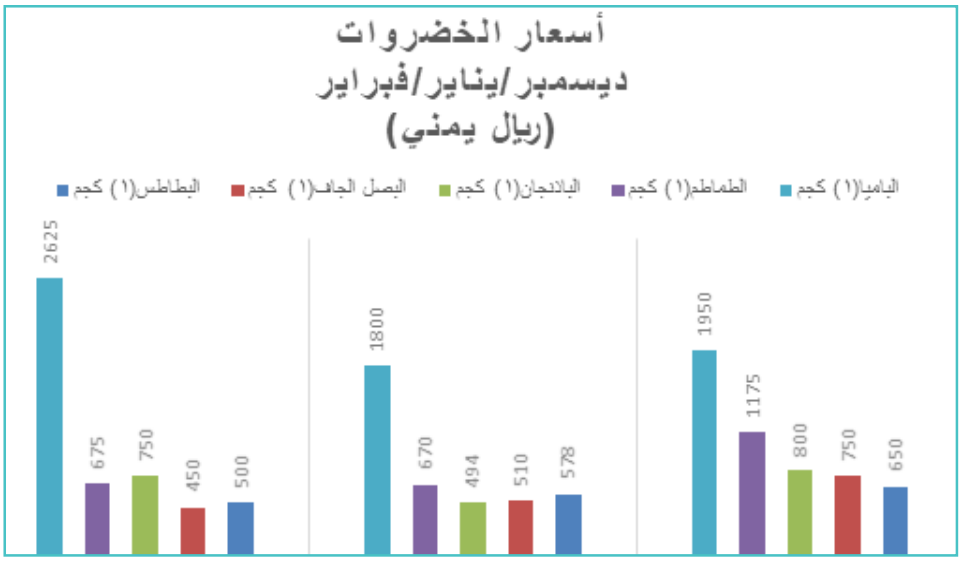

■ التغيرات في أسعار اللحوم ومشتقاتها والأسماك

في اسعار اللحوم ظل ثابتا سعر كيلو لحم الغنم والدجاج الحي، بينما انخفض متوسط سعر كيلو الدجاج المجمد بنسبة (22%)، أما متوسط سعر طبق البيض فقد عاود للارتفاع بنسبة (7%).

أما متوسط أسعار الاسماك المرصودة (الديرك ، السخلة) فقد ارتفعت بسبب ارتفاع اسعار الوقود وتكاليف النقل، فقد ارتفع سعر واحد كيلو من السمك الديرك بنسبة (35%) والسخلة بنسبة (4%) ، أما الثمد تحرك السعر ارتفاعا بنسبة (23%) كمتوسط سعري.

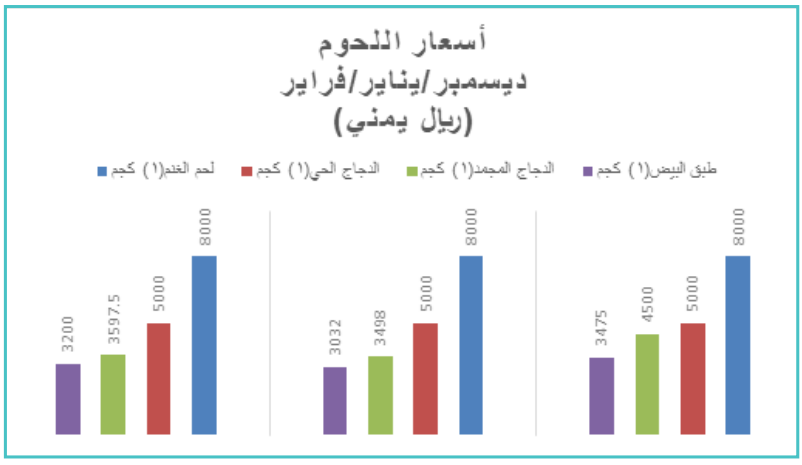

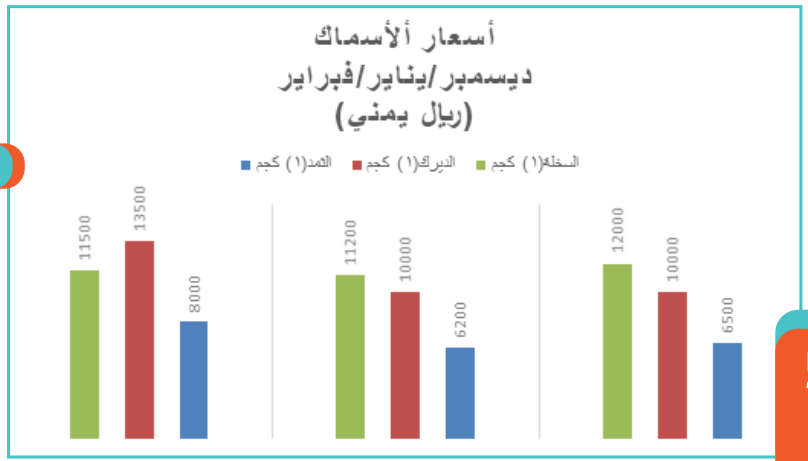

اعداد فريق رصد أسعار السلع الاساسية

تحليل واعداد:
د/ بثينة عبدالله اسماعيل السقاف - رئيس فريق الرصد
اعضاء فريق الرصد الميداني:
أ/ محمد سالم أبو بكر عضواً
أ/ انصاف عباد الظنبري عضواً

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن - عدن - المنصورة - شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 739056110 +967 714508888 +967 711020620 +967 02-359155 +967 02-356894

+967 770640001 +967 737804455 +967 770640005 taibataden.sales@gmail.com

فرع يافع Yafea branch

اليمن - يافع - سوق 14 أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 735629227 +967 716154886
+967 773377998

فرع سيئون Seiyun branch

اليمن - حضرموت - سيئون - شارع السينما مقابل تلفزيون
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CINEMA ST. OPPO. TELETYEMEN
+967 774477988

فرع المكلا Al Mukalla branch

اليمن - حضرموت - المكلا - فوه - الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - FUWWAH - MAIN ST.
+967 774422991

www.taibataden.com

طيبات
طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT

TaibatAdenTrading

فيتنام..
الموقع الجغرافي الذي استنزف تضحيات وحقق الطموحات

د/ سامي محمد قاسم
- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

رسميا جمهورية فيتنام الاشتراكية هي جمهورية اشتراكية في جنوب شرقي آسيا على خليج تونكين وبحر الصين عاصمتها هانوي. تقع في أقصى شرق شبه جزيرة الهند الصينية، وتحدها من الشمال الصين ومن الشرق خليج تونكين، ويحدها من الغرب لاوس، وتايلاند وكمبوديا. من مدنها مدينة هو تشي منه أو سايغون سابقاً، وهايفونغ. كان الفيتناميون أكثر شعوب العالم تأييداً للشيوعية ثم تحولوا إلى النقيض بعد عقود من الارتماء في أحضانها ليصبحوا أكثر الشعوب تأييداً لمبادئ السوق الحر والقيم الرأسمالية حتى تفوقوا على مؤسسي النظرية الرأسمالية في الغرب نفسه، تبوؤوا مكانة متقدمة ضمن أفضل عشرين دولة في العالم في معدل التشغيل وكذلك البطالة المنخفضة في سوق العمل، وكذلك استطاعوا دخول قائمة أسرع اقتصادات آسيا والعالم تحقيقاً لمعدلات نمو اقتصادية مذهلة آخر عشرين عاما، وتُصنف بلادهم ضمن مجموعة قليلة ونادرة من البلاد التي تتخطى حجم تجارتها الخارجية إجمالي حجم ناتجها المحلي، إنها فيتنام أرض المعجزات والمتناقضات والكره الدفين لكل ما هو صيني ، فكيف بدأت حكاية نهضتها؟

فيتنام التي كان يضرب بها المثل في اسيا باعتبار ان فقرها لا يقل عن فقر الدول الافريقية خاضت فيتنام نحو عشرة حروب منذ عام 1940، لذا فهي بلد فككتها وأنهكتها الصراعات العسكرية والتجاذبات الإقليمية، وكل هذا سببه الرئيسي هو موقعها المتفرد والذي يعطيها اليد الطولى في كل منطقة جنوب شرق آسيا، والتي بدورها منطقة تُطل على أهم ممر تجاري بالقرب من القلب الصلب للصناعة العالمية حيث الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية وتايوان، هؤلاء الخمسة الصناعيون يمثلون بمفردهم نحو نصف القيمة المضافة الصناعية لكل كوكب الأرض، وفيتنام في قلب هذا الشكل الهندسي الآسيوي بإطلالة متفردة على بحر الصين الجنوبي ، وهو ما جعلها مطمع للدول الاستعمارية الكبرى، وكذلك طرفا في صراع الايدلوجيات السياسية وهدفا لقطبي العالم في الحرب الباردة.

وكشأن الاقتصاد الياباني فإن اقتصاد فيتنام كان اقتصادا زراعيا إقطاعيا، بل إنه حظر ذبح جاموس الماء والأبقار لضمان استقرار القطاع الزراعي.

وقد اهتم المستعمر الفرنسي بالمواد الخام لتحويل فيتنام لسوق لتصنيع السلع الفرنسية، وهو ما أدى إلى فصل الشمال الفيتنامي عن جنوبه، فحافظ الجنوب على الزراعة، فيما تحول الشمال نحو التصنيع حتى وإن دخلت إليه صناعة المنتجات الزراعية.

وفي العام 1954 ترسخ التقسيم الفيتنامي على صعيد الأيدولوجيات، فانتمى الشمال إلى المعسكر الشيوعي، فيما انحاز الجنوب إلى المعسكر الرأسمالي، إلا أن العام 1975 -وخاصة في ظل حرب الهند الصينية الثانية- حمل الكثير من المشاكل الاقتصادية مما أدى إلى تهاويه بشكل كبير.

وقد وضعت الحكومة خطة خمسية بين الأعوام 1981-1976 استهدفت رفع معدلات النمو الاقتصادية ورفع الدخل القومي ، ودمج الشمال والجنوب، إلا أن هذه الخطة لم تنجح بشكل كبير بسبب انخفاض الدخلو الموارد، فتم وضع خطة خمسية أخرى بين 1985-1981، وقد أدى الاقتصاد الفيتنامي آنذاك أداءً متوسطا، بسبب السياسات الاقتصادية المتواضعة، وبعض الأمور الداخلية المضطربة.

ومن رحم المعاناة والحروب المتواصلة التي أدت إلى تعميق تدهور الاقتصاد ومعيشة الفيتناميين، وُلدت النهضة مع وصول مهندس التجربة الاقتصادية الفيتنامية "فان لين" وإطلاقه برنامج "دوي موي" الشهير، والذي بدأ بإصلاحات جذرية وقانونية وتغير بيئة ومناخ الأعمال ناحية اقتصاد السوق وفتح البلاد للاستثمار وتشجيع القطاع الخاص ليقود قاطرة التنمية مقابل

تراجع مساهمة الدولة والاكتفاء بدورها في البنية التحتية والتشريع والتنظيم وخلق بيئة تنافسية أكثر ديناميكية وأقل بيروقراطية، ففي التسعينيات وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي التي كانت تعتمد فيتنام عليه بشكل كبير، قامت فيتنام بتحرير التجارة ، وخفض سعر صرف عملتها لزيادة الصادرات ، والشروع في سياسة التنمية الاقتصادية، وبحلول أواخر التسعينيات، كان نجاح الإصلاحات التجارية والزراعية واضحًا، وتم إنشاء أكثر من 30.000 شركة خاصة، (تهدف فيتنام خلال الخمس السنوات القادم إلى رفع عدد الشركات الخاصة من 700 الف شركة إلى 1.5 مليون شركة)، وكان الاقتصاد ينمو بمعدل سنوي يزيد عن 7٪، وانخفض الفقر إلى النصف تقريبًا. و بفضل انخفاض سعر الصرف، يتمتع المستثمر بمميزات كبيرة في فيتنام من ضمنها توفير العمالة الرخيصة هناك التي تعد أقل تكلفة من نظيرتها في العديد من الاقتصادات الناشئة كالصين والمكسيك وغيرها، إضافة إلى الموقع المتميز والإطلالة التنافسية على بحر الصين الجنوبي وممرات التجارة العالمية هناك، استطاعت فيتنام أن تجعل من نفسها قبلة للشركات والمصانع التي تبحث عن حلول أرخص من الصين وقريبة من ممرات التجارة في جنوب شرق آسيا، إضافة إلى تبسيط القواعد التجارية ، حيث اتخذت قرارات حررت بمقتضاها حركة المستثمر الاجنبي مثل عدم اجبار الاجانب على شراء المدخلات المحلية مع تخفيض تكاليف الاقتراض للشركات.

صادرات فيتنام تمثل القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي بعكس معظم دول العالم ، والمتوسط العالمي للنمو والذي يأتي أغلبه من الاستهلاك ثم الإنفاق الحكومي، بينما في فيتنام فإن التجارة الداخلية هي قاطرة النمو الحقيقية وهي المصدر الرئيسي لخلق فرص العمل، وهو ما يدلل على عبقرية في استخدام الموقع الجغرافي وتحقيق أكبر مكاسب ممكنة من ذلك، للدرجة التي دفعت الصادرات لتجاوز حجم اقتصاد الدولة بأكمله في عام 2017 وحتى الآن رغم جائحة كورونا.

يحتل الاقتصاد الفيتنامي المركز الرابع والأربعون عالميا في العام 2019 بناتج محلي إجمالي تتجاوز قيمته 250 مليار دولار أمريكي.

تعتبر فيتنام عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التجارة العالمية.

شهد الاقتصاد الفيتنامي العديد من الإصلاحات الاقتصادية وتحديدا في فترة الثمانينات، حيث تحول نحو الاقتصاد المفتوح على الأسواق، وقد أدى هذا التحول إلى نمو اقتصادي مميز، واندماج سريع في الاقتصاد العالمي، ويقوم الاقتصاد الفيتنامي بشكل شبه كامل على الشركات الفيتنامية الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، كما يعتمد على الاستثمار الأجنبي، كما تشتهر فيتنام بصناعة السياحة الراقية، فنجد ارتفاعا في قيمة الاستثمارات الأجنبية في الفنادق والمنتجعات.

وفي العام 2017 توقعات شركة برايس ووترهاوس بأن فيتنام قد تصبح يوما ما أسرع الاقتصادات نموًا في العالم. وخاصة مع معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي والذي وصل 7.1% في العام 2018.

مثل قطاع الخدمات نسبة كبيرة من الاقتصاد الفيتنامي وبنسبة تصل إلى 45.5%، يليها قطاع الصناعة المهم جدا. ويمثل القطاع الصناعي 40%-35 من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة، وقد شهد معدلات نمو اقتصادية مميزة ناهزت 10%.

حيث يتركز قطاع الصناعة في الإلكترونيات، وصناعة الأغذية، والسجائر والتبغ، والمنسوجات، والكيماويات، ومنتجات الأحذية.

وقد استفادت فيتنام من قربها من الصين، فأصبحت مركزاً صناعيا جديدا في آسيا إلى جانب الشركات الكورية واليابانية.

ولك أن تتخيل مدى اعتماد شركة SAM-SUNG في إنتاج هواتفها على فيتنام، بنسبة تصل إلى 40%، إضافة إلى ما تنتجه شركة LG في الأراضي الفيتنامية أيضا.

وفيما يتعلق بأشهر الصناعات الفيتنامية، هي صناعة الأحذية وتحديدا الأحذية الرياضية الخاصة بشركة NIKE، والتي تعتمد بنسبة 41% على الأيدي العاملة في فيتنام، وهذا الأمر أيضا ينطبق على اشهر العلامات التجارية للأحذية التجارية وعلى رأسها ايضا شركة ADIDAS.

وعلى الرغم من الدور الكبير للقطاع الصناعي، إلا أن التجارة لا تقل أهمية للاقتصاد الفيتنامي، وخاصة في علاقتها شبه الجيدة مع الاقتصاد الأمريكي.

حيث انضمت فيتنام في العام 2007 إلى منظمة التجارة العالمية، وفي العام 2015 انضمت إلى مجموعة الاقتصاد الآسيوية بهدف دمج الاقتصاد الفيتنامي في أكثر الاقتصاديات العالمية الجيدة من حيث حرية العمل والاستثمار.

أما عن قطاع الزراعة والذي بدأت قصة الاقتصاد الفيتنامي به، فتمثل اليوم 14.7% من الاقتصاد، ولكنها توظف 40% من الأيدي العاملة الفيتنامية.

قدرت الاستثمارات الاجنبية الداخلة لفيتنام 2020م ب15.27 مليار دولار منها 9.24 مليار دولار استثمارات اجنبية مباشرة اغلبها من سنغافورة واليابان وكوريا الجنوبية.

ويمكن اليمن الاستفادة من التجربة الفيتنامية من حيث:

- قدرتها على الاستفادة القصوى من موقعها الجغرافي وجوارها الإقليمي.
- وضع محفزات للاستثمارات الأجنبية خصوصا الاستثمارات من جوارها الإقليمي.
- قدرتها على إزالة مخاوف جيرانها السياسية والاقتصادية منها وتحولها بدل من ذلك الى دولة جاذبة للاستثمارات الصناعية الضخمة من هذه الدول.

إلى من يهمه الأمر

الصيف قادم.. ماذا أنتم فاعلون؟

كل عام يهل علينا فصل الصيف حاملا معه درجات الحرارة الشديدة، وقبل ذلك ترتفع أصوات الأطفال والعجزة وذوي الأمراض المزمنة بل كل الأهالي مناشدة السلطات بالعمل على حل مشاكل الطاقة الكهربائية، ومع ذلك فمدينة عدن وغيرها من المدن الساحلية قادمة على فصل الصيف كالعادة حيث ستتضاعف معاناة الأهالي كما هو حالهم منذ خمس سنوات جراء انقطاع وتردي خدمة الكهرباء لأسباب متعددة منها تهالك محطات الطاقة وقصور الطاقة التوليدية وعدم القيام بالصيانة الدورية وانعدام الوقود وغيرها من المشاكل والأسباب بما فيها الإهمال.

ونحن بدورنا نناشد السلطات المختصة ايلاء اهتمام كافي في الصيف القادم وذلك من خلال الاستعداد المبكر لتخفيف معاناة الناس من خلال:

- القيام بصيانة محطة المنصورة وارتسلا.
- صيانة التوربين الصيني والمقطرات الفرنسية لمحطة الحسوة.
- ضرورة توفير قطع الغيار والزيوت الكافية لتجهيز مرافق إنتاج الكهرباء استعداد للصيف القادم.
- توفير المواد اللازمة للإبقاء على جاهزية شبكة الكهرباء في مدينة عدن.
- كما يتوجب على سلطات الكهرباء القيام بصيانه محطة الحسوة الغازية.
- ضرورة تأمين تشغيل محطة الرئيس وتجهيز خطوط ربطها بالشبكة العامة والاهتمام بتوفير الوقود اللازم لتشغيلها دون انقطاع.
- العمل الجاد والاستثنائي على تقليص الفاقد من الطاقة المنتجة والمقدر بحوالي ٥٠٪ وبالذات الجزء المنهوب والمقدر بحوالي ٣٠٪.
- وننصح السلطات بكل مستوياتها بتقديم كل اشكال الدعم للمواطنين والمستثمرين، كلما كان ذلك ممكنا للاستثمار في مشاريع توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية ومن الرياح وكل مصادر التوليد النظيفة.
- السماح باستيراد كل المعدات والمواد المستخدمة في توليد الطاقة من الشمس والرياح مع ضرورة الالتزام بالمواصفات الدولية للمكونات.
- إلغاء أي قيود على استيراد معدات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية.

كما نود هنا مناشده الأخوة المستهلكين للطاقة الكهربائية بضرورة دفع فواتير الكهرباء أولا بأول لأهمية ذلك في مساعدة السلطات على تجاوز الصيف القادم والحفاظ على مكونات الشبكة الكهربائية من خلال محاربة الربط العشوائي.

وفي الأخير نقول لا يكفي عقد الاجتماعات وإصدار البيانات قبل قدوم فصل الصيف بل يجب العمل على أرض الواقع من خلال حل مشاكل الطاقة الكهربائية المعتادة وتوفير الامكانيات المالية والمخصصات اللازمة لمد السكان بالكهرباء من كل المصادر المتاحة بما فيها الطاقة الكهربائية المشتراة ودفع المستحقات بانتظام لشركات الطاقة المشتراة حسب العقود الموقعة لضرورة ذلك خدمة للأهالي ، كما ويجب وقف كل أشكال المماحكات بين كافة الأطراف ووقف استخدام ملف الطاقة الكهربائية في المماحكات السياسية فالمواطن أذكى بكثير ويعرف كل بواطن الأمور وقد لا يطول صبره يا أولي الألباب.

د. حسين الملعسي

#ولا_أسهل
من حوالة عبر القطيبي اكسبرس

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank

www.qtbbank.com